

الرسالة الغراء
في الأوجه الراجحة في الأداء
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ/ علي بن محمد توفيق النحاس
المجاز بالقراءات العشر

مراجعة

فضيلة الشيخ/ عبد الرازق السيد أحمد البكري

قوّظه: فضيلة الشيخ/ كويم راجع

الناشر

مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبرا

القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب (علي حسن)

لفخيلة الشيخ عبد الرزاق السيف أحمد البكري رحمه الله، الضيق راجع الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأسعد النبيين وإمام المتقين، الذي أنزل عليه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فساس به الأمة، وقادها إلى ما فيه صلاح أمر دينها ودنياها وآخرتها، وكان هذا الكتاب فيصلاً بين الحق والباطل، وبين الحلال والحرام، وبين العمى والبصر، وبين الحياة والموت، وبين الظلمات والنور، فكانت سياسته خير سياسة، وقيادته أعظم قيادة، لأن هذا القرآن نزل بلسان عربي مبين على نبي عربي شريف، إلى أمة عربية ممدوحة، وشُرقت هذه الأمة بأن جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

وهذا اللسان العربي الذي نزل به هذا الكتاب الكريم مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وعلى آله وأصحابه الذين تعلموا منه كيف تكون الحياة على القرآن الكريم إقامة، وبه اقتداء، وإليه مرجعاً. فهو الكتاب الذي حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فاقْتَدُوا به، ورجعوا إليه، وقادوا مَنْ بعدهم ممن تبعهم من هذه الأمة، لأنه جاء بطريق التواتر.

والواجب على كل مسلم ومسلمة يُجيدون القرآن حفظاً أن يبحثوا جاهدين عما تواتر من القراءات، وعما يصحُّ من الأوجه الراجحة في التلاوة التي ثبتت عن أصول الكتب والروايات والطرق، حتى لا ينسبوا قراءةً لغير أصحابها، ولا يقرءوا قراءةً بغير أصولها، وليعلموا جيداً أن هذا البحث من فروض الكفايات.

وإني لأسألكم الله عز وجل أن ينفع الإسلام والمسلمين بما دُونَ وما أَلَفَ في هذا الكتاب العظيم، الذي احتوى على الأوجه المقدمة في أصول القراءات من طرق، التيسير وجامع البيان للإمام الداني، ومن طرق التحبير للإمام ابن الجزري، ورحمهما الله تعالى جزاء ما قدما لهذه الأمة.

وَتَمَّةٌ للفائدة دُونَ في آخر الكتاب الخلاف بين علماء العدِّ في عدِّ آي القرآن الكريم كله من علم الفواصل، فذكر في كل سورة ما اختلف فيه من العدِّ، وقد أُفْمِلَ العدُّ الحمصي

وأضيف إلى الشامى ، حتى يتسنى للقارئ أن يقرأ قراءةً صحيحةً دون أن يخلط بين طريق وآخر.

وقد أطلعت على هذا الكتاب والطرق التى جمعت فيه من كتاب «فتح الكريم» للشيخ المتولى رحمه الله، ومن كتاب «عزُّو الطرق» له أيضًا، ومن كتاب «النشر» للإمام ابن الجزرى، ومن كتاب «قواعد التحرير» لفضيلة الشيخ محمد محمد جابر، رحم الله الجميع ونفع بعلمهم، فوجدته مستوفيًا وليس فيه نقص. وإنى لسائل الله عزَّ وجلَّ أن يُفقه الناس فى كتاب ربه بهذا الكتاب العظيم الجليل والذى ألفه الشيخ على محمد توفيق النحاس، وقمتُ بوضع هذه المقدمة بعد أن تحضنا الكتاب تمحيصًا دقيقًا بعناية فائقة، ونحمد الله سبحانه وتعالى أن هيا هذا المؤلف لخدمة القرآن الكريم والقراءات المتواترة.

ولتعلم أيها القارئ الكريم أن ما جاء فى آخر هذا الكتاب من عدِّ الآيات ليس إلا توقيفيًا، ولو كان اجتهادًا من أحد لاستطاعوا أن يفصلوا بين الآيات حيث شاءوا، ولكن هذا التوقيف قيدهم فلم يتحركوا قيد أنملة عمدًا ورد.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

مُحَادِمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ

الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى (رحمه الله)

المصرى الشافعى شيخ مقراء السيدة زينب بالقاهرة

والمحاضر بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر

ومعهد الدعوة والدعاة بمسجد العزيز بالله بالزيتون

والمدرس السابق بمعهد القراءات القرآنية بالأزهر

تقرير شيخ القراء في دمشق الإستاذ الشيخ كريم راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد..

فقد تصفحت الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الدكتور
على محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى - فوجدتها طريفة في غايتها، جديدة في
وجودها، دقيقة في علمها، جديرة في الاهتمام بها.
أمضى مؤلفها وقتاً غير يسير، وتعب فيها حتى أصبحت بين يدي القارئ سهلة المأخذ
قريبة البلوغ.

وعناية القراء بالوجه المقدم غاية في النهاية، إلا أنها في حقيقتها غاية في العناية بحفظ
كتاب الله والاهتمام به والاهتمام بوجوهه والمقدم منها، ليعلم الناس أن القرآن كتاب نال
من اهتمام المسلمين بل من عزم المسلمين ما لم ينله كتاب آخر. كيف وهو الباب المفتوح
العريض على الكون، وبه استخراج المكنون من وجود هذا الكون المعظم، ولا جرم كان
جديراً بالعناية في أبوابه كلها.

أرجو للمؤلف دوام التوفيق، وأن ينال كتابه وكل ما يكتب القبول عند الله وعند
العلماء، إنه سميع قريب.

حرر في ٢٥/٤/٩٨م

شيخ القراء في دمشق
كريم راجح

ختم مشيخة القراء
بدمشق ١٣٧٠هـ

تقرير من فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أنزل على عبده الكتاب هدى وذكرى لأولى الألباب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخاصته، واصطفاهم من عباده، والصلاة والسلام على من دلنا على الله وبلغنا رسالته، وجاءنا بالقرآن العظيم، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين. وبعد؛ فالعلوم مختلفة، ولها درجات متفاوتة، وأرفعها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجلة والمكاثرة عن أى شرف يطلبه غيرهم، ولا علم يستحق هذا الشرف وهذه الرفعة سوى علم القرآن، فهو أرفعها قدرًا وأعظمها أجرًا، وأشرفها ذكرًا، وأعلاها حُسْنًا. وقديمًا قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وقيل: الناس أبناء ما يحسنون.

هذا، فقد طلب إلى الأخ في الله الشيخ: على محمد توفيق النحاس - حفظه الله ورعاه - المجاز بالإقراء في الديار المصرية أن أطلع على كتابه: «الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء» وعلى نظمها المسمى: «القصيدة الحسنة» فأجبت به إلى طلبه واطلعت على هذا المؤلف، فوجدته في كتابه: العلامة المحقق، والمجيد المدقق، والمقرئ المطلع على أوجه القراءات وطرقها التي تُعد بحق من أهم ما في هذا الفن، ولا يتحقق هذا إلا لمن آتاه الله صبرًا على العلم، وشفقًا بحبه، وإخلاصًا لنشره، وسوف تلحظ هذا وأنت تقرأه، وتجده أن الكاتب، الشيخ عليًا - أيده الله بحفظه - قد أحاط بمسائله علمًا، واستقصاها بحثًا، وانتظمها بيانًا وفهمًا. وحسب هذه الرسالة وهذا النظم فخرا لهما أول من جمع الأوجه المقدمة في الأداء - فيما أحسب - تيسيرًا لهذا الفن، وتقريبًا لحفظه، وتسهيلاً لتناوله.

وإني لأوصي العلماء وأهل العلم في مجال هذا التخصص وفي سائر الأعصار والأمصار بقراءة هذه الرسالة ونظمها ليفيدوا منها، وأن يُعنوا بها كل العناية، مستوعبين المباحث التي فيها بدقة وعناية ودراية، راشدين إليهما في كل جهة وزمان. ففي ذلك الخير العميم والجزاء العظيم. وفق الله الشيخ عليًا لمزيد من الكتابة التي يخدم بها دين الله.

مخادم كتاب ربه العظيم / محمد فهد خاروف

الجامع للقراءات العشر من الشاطبية - والدرة - والطيبة - دمشق - الشام

تقرير كتاب الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الإمام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد :

فإن الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الشيخ الدكتور علي بن محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى، ومد في عمره على طاعة الله - قد امتدت صحبتي لها إلى أكثر من عقد من الزمان، وما أنا إلا أقلّ طلاب هذا الفن، فكيف بالأكابر الذين أفادوا منها ولا شك. وحين صحبت أنفاس الدكتور النحاس في رسالته، ألفت التحرير والتدقيق والإتقان. فسبحان من هداه لهذا، وسبحان من سنده ووفقه لهذه الخدمة العظيمة لكتاب الله الكريم. ويا لها من أياد بيضاء أسداها إلى أهل القرآن منعًا للتركيب والتخليط بين الطرق في الإقراء بما ليس وارداً في الطريق، ورفعاً للوهم بما قد يلتبس فيه، وزاد إلى هذا الإحسان إحساناً حين نظم هذه الأوجه نظماً لا يُقدَّرُ حقُّ قدره إلا من حاول النسيج على منواله، فكيف وقد أضاف إلى ذلك (البيان المحقق فيما خالف فيه الأصهباني الأزرق) وهو الدر لو أن الدر يُبين ويُغرب. ثم ختم بختام المسك أو مسك الختام في (بيان ما اختلف فيه عدّ الآيات). وفي هذه الطبعة الجديدة مزيد تدقيق وتمحيص وتنقيح وإضافات تُكتب بمهج القلوب لو أنه يُكتب بها. وهذا لَعَمْرُ الله إحسانٌ عظيم للعلم وأهله، وهو كما قال الأول:

تَرَكْتُ الشَّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَبِيذاً تَقِيذاً
هُوَ الْجِدُّ حَتَّى تَفْضُلَ الْعَيْنُ أَخْتَهَا وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّداً

فجزى الله الشيخ الدكتور علياً خير الجزاء. وما أنا بالذي يقدم للشيخ النحاس زينة القراء وبقية المحققين - أحسبه كذلك والله حسيبه - ولكني أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكتب بهذا العمل النفع العميم. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

علي بن محمد بن علي عتيق

مجاز في القراءات العشر

ماجستير في القراءات - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان
شيخ القراءات بأحد المسارحة، والمشرف على مكتبي الدعوة، وحلقات التحفيظ
بأحد المسارحة - جازان - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤/١٠/٦هـ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجًا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذى بلغ ما أنزل إليه من ربه، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة موجزة فى أوجه الخلاف المشتهرة عن رواية القراء العشرة، تتبعت فيها بحول الله وقوته الأوجه الراجعة فى الأداء من طرق كتاب «التيسير» للإمام الحافظ أبى عمرو الدانى للسبعة القراء وهو أصل الشاطبية، وكتاب «تحرير التيسير» للإمام المحقق ابن الجزرى للقراء الثلاثة وهو أصل الدرة. وأعنى بالوجه الراجح فى الأداء ذلك الوجه الذى قرأ به الدانى أو ابن الجزرى على شيخه فى كل رواية مسندة من طريق الكتابين، وزُوِيَتْ بوجه أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوى عن الإمام القارئ.

وقد نسى الناس عامة كتاب «التيسير» للدانى وكتاب «التحرير» لابن الجزرى، وأصبح اعتماد المقرئين على الشاطبية والدرة وشروحهما أكبر من اعتمادهم على أصليهما.

ومع أن الإمام الشاطبى والإمام ابن الجزرى - رحمهما الله - قد اختصر كل منهما قصيدته من الأصل، وصرّحاً بذلك فى الشاطبية والدرة، إلا لئهما خرجا فى بعض المواضع عن الأصل أو زادا عليه. كذلك خرج كل من الإمام الدانى والإمام ابن الجزرى فى بعض المواضع عن طرق التيسير وطرق التحرير.

وقد تعرّض بعض العلماء لأوجه الخلاف من الشاطبية، وإفراد الأوجه الصحيحة التى تجوز بها القراءة، والأوجه التى لا تجوز بها القراءة من طرقها، منهم شيخ المحققين^(١) الإمام محمد المتولى - رحمه الله - واختصر تحريراته شيخ القراء الأسبق حسن بن خلف الحسينى، بأن أفرد نظماً لتحريرات الشاطبية اختصره من «فتح الكرم» للمتولى، وجعله خاصاً بالشاطبية دون أن يتعرض لأوجه الطيبة وأسماء ب «فتح البرية».

(١) أى فى عصرنا هذا.

إلا أن المتتبع للخلاف المزوي عن الأئمة يجد أن كثيراً من مواضع الخلاف لم تُحَرَّر في كتاب لأحد من العلماء، وهي تُقرأ بالوجهين دون تحديد للوجه الصحيح. واغتر البعض بقول المحقق في «النشر»؛ (وكلا الوجهين صحيح، وبهما قُرأت). ولا يلزم من صحة الوجهين أن تصحَّ القراءة بهما جميعاً من طرق التيسير أو التحبير، وإن جازت القراءة بهما من طرق النشر الأخرى.

فمثلاً تقليل (التوراة) عن قالون لا يصحُّ من طريق التيسير، وليس من طريق ابن نشيط عن قالون المسندة في التيسير^(١). كما أن قراءة (إبراهيم) في سورة البقرة «بالألف» طريق الرمل عن الصوري عن ابن ذكوان، وليس لابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش إلا الياء كالجماعة، وهو طريق التيسير^(٢). ومع ذلك نجد القراء يتلون (التوراة) بالوجهين، بالفتح والتقليل لقالون، و(إبراهيم) في سورة البقرة بالألف أو الياء لابن ذكوان، وهم معذورون في ذلك، إذ أخذوا بالوجهين من الشاطبية في قراءة (التوراة) لقالون وقراءة (إبراهيم) لابن ذكوان في البقرة، لأنهما ذكرا بالوجهين في الشاطبية دون ترجيح للوجه الصحيح الذي هو قراءة الداني بسنده في رواية قالون ورواية ابن ذكوان في التيسير.

وقلَّ من العلماء من تعرَّض لمثل هذه المواضع ونَبَّه عليها في تأليف مستقل، اعتماداً على أن الشاطبية تدرج طرقها تحت طرق الطيبة التي حررها كثير من العلماء.

فاحسبت أن أجمع لطلبة علوم القراءات ما اشتهر من أوجه الخلاف المروية عن القراء العشرة والمذكورة في الشاطبية والدرّة، وأبين ما تصحَّ القراءة منها من طرق الكتابين، فهو الوجه الراجح في الأداء، وأعنى به الوجه الذي قرأ به الداني على شيخه في كل رواية، وأسند هذه الرواية في التيسير عن القراء السبعة. وكذا الوجه الذي قرأ به ابن الجزري على شيخه في كل رواية للأئمة الثلاثة المتتمين للعشرة. وأسند هذه الرواية في التحبير.

وقد ذكرنا آنفاً أن الداني وابن الجزري قد خرج كل منهما في كتابه عن طريقه المسند فيه في بعض المواضع، فكان تتبعنا للوجه المقدم في الأداء من كتب الداني الأخرى، مثل: «المفردات»، و«جامع البيان»، وكذا كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري. وكان في كتاب «قواعد التحرير لطيبة النشر» للشيخ محمد محمد جابر - رحمه الله - وكتاب

(٢) النشر ج٢، ص ٢٢١.

(١) النشر ج٢، ص ٦١، ط. دار الفكر.

«فتح القدير شرح تنقيح التحرير» لشيخنا الأستاذ عامر بن السيد عثمان^(١) - بفضل الله سبحانه - إرشادنا للوجه الراجح في الأداء من بين ما اشتهر من أوجه الخلاف عن الرواة. والحاصل أن الرد إلى الأصل هو أفضل السبل للأمن من خلط طريقين بآخر، فإن ذلك حرام على سبيل الرواية، أو مكروه كراهة تحريم، كما حققه أهل الدراية، انظر مقدمة «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن» للإمام الأزميري^(٢). لذا، فإننا تتبعنا في هذه الرسالة الأوجه الراجعة في الأداء حسب السند المروى عن الأئمة في كل رواية من طريق التيسير أو التحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة، وبيننا ماخرج فيه الداني أو الشاطبي أو ابن الجزري عن طرقهم، حتى يلتزم القارئ بالرواية الصحيحة من طريق واحد لكل راوٍ. فالرد إلى الأصل هو الأرجح في الأداء، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصومين بالوحي من الرسل والأنبياء. وقد أسمينا هذا التأليف بـ «الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء». أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة كما نفع بأصولها، وإنى لسائل أخاً انتفع بشئٍ منها، أن يدعو لمحررها ومصححها، إن وجد خطأ فيها أن ينبه عليه ويلتمس لمحررها عذراً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر الجهد الطيب الذي بذله فضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري في تصحيح هذه الرسالة لتصبح - بإذن الله - مرجعاً واثماً في أوجه الأداء الراجعة من طرق التيسير والتحبير. وقد أتبعنا الرسالة بقصيدة تلخص مسائلها، وأسميناها، «القصيدة الحسنة». وإنى إذ أبرأ من حولى وقوتى، أردُّ الفضل كله لله وحده الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وأسأله - جلت قدرته - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، بعيداً عن شوائب السمعة والرياء، وأن يجعله لنا ذخراً يوم المعاد. وبالله التوفيق، وهو الهادى إلى سبيل الرشاد. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

كتبه بفضل الله وتوفيقه / على بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم

(١) كان شيخنا رحمه الله إماماً وحجة في علوم القراءات، وقد قرأت بين يديه بالقراءات العشر ما عدا قراءة خلف العاشر، وقد اختير رحمه الله شيخاً للمقارئ المصرية، وكان أحد الذين تولوا مراجعة مصحف المنه في مجمع الفهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، وتوفي في آخر رمضان عام ١٤٠٨هـ ودُفن بالبقيع، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) «عمدة العرفان» للإمام الأزميري ط. مكتبة الجندي بتحقيق الشيخ / محمد محمد جابر والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، ص ٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه وأشكره، وأتوب إليه واستغفره. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاه، الذي كان خُلِقَته القرآن تلقاه من لدن حكيم عليم، وبلغه كما أنزل إليه من ربه، فتلقيه الصفوة من أصحابه وبلغوه إلى من بعدهم، يتلقاه جيل من بعد جيل حتى وصل إلينا عذباً سلسلاً. فصلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على خاتم أنبيائه ورسله، وعلى صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «الرسالة الغراء» في الأوجه الراجحة في الأداء، الذي بين الوجه المختار فيما ذكر من الخلاف عن القراء العشرة ورواتهم حسب السند المروى في كل رواية من طرق كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحبير» لابن الجزري. وحينما صدرت الطبعة الأولى تلقاها وتقبلها بعض القراء بقبول حسن وعملوا بمقتضاها، وتوقف فيها البعض بدعوى أنهم لم يقرءوا من الشاطبية والدرة إلا بالأوجه كلها، وقد صحت عن تلقؤها، ولا يجوز لهم ترك ما اعتادوا عليه والقوه، لأنهم بذلك يكونون قد تركوا أوجهاً قد قرءوا بها وأقرءوا بها وعهد إليهم بها. وأقول لهؤلاء، إن الشاطبية في أصلها تلخيص لكتاب «التيسير» إذ قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -

(وَقَدْ نُشِرَها التَّيْسِيرُ رُفُتْ اِخْتِصَارُهُ)

ثم زاد عليها رحمه الله أوجهاً ليست في التيسير فقال (وَأَلْفَافُها زَادَتْ بِشَرْفِ قَوَائِدِ). فيكون ما زاد على طرق التيسير، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية؛ لأن طرق الشاطبية هي طرق التيسير. وإنما يؤخذ بما زاده الشاطبي على التيسير من طرق النشر بشروطه المعتبرة، بحيث لا يخلط بينها وبين طرق التيسير. وتأكيذاً لما سبق ذكره، فإن العلماء قد حققوا بعض المواضع التي زادها الإمام الشاطبي على أصله ويثبتون أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التي هي ملخص التيسير. وأذكر هنا بعض الأمثلة لذلك؛

١- قال الإمام الشاطبي في باب الإمالة: (وَحُلِفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْءِ حُصْلاً) وظاهر كلامه الحلف في الإمالة في «الناصر» المجرور عن أبي عمرو من الروايتين. والصحيح الذي

حققه العلماء هو الإمامة للدورى والفتح للسوسى. فالخلاف فيه موزع^(١)، لأن الداني قد ذكر في التيسير أن الإمامة في «الداس» المجرور من طريق قراءته على أبى طاهر في قراءة أبى عمرو - وهو طريق الرواية عن الدورى في التيسير. فلا يجوز فيه الفتح للدورى أو الإمامة للسوسى، لأن ذلك يقتضى خلاف الطريق الذى في التيسير.

٢- قال الإمام الشاطبى في باب الإمامة: (وقد فُحِّمُوا التَّنَوُّينَ وَقَفًّا وَرَقَّقُوا) وهذا يقتضى الوقف على نحو «مسمّى» بالإمالة أو بالفتح لمن مذهبه الإمامة في ذوات الياء. قال العلماء إن هذا مذهب نحوى لا أدائى لا يؤخذ به، فلا خلاف في إمالته وقفًا كما لا خلاف في فتحه في الوصل مع التنوين^(٢).

٣- قال الإمام الشاطبى في باب الإمامة:

وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْ أَمِلْ فِي (صَفَا يَدٍ) بِخَلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خَلْفَ بَقِيَ صَلَا

وهذا يقتضى الخلاف عن السوسى في إمالة الراء أو فتحها وصلًا في نحو «راى القمى - راى الشمس» مما اتصل بساكن. ولكن الذى حققه العلماء هو فتح الراء وصلًا. كذلك لا يجوز الإمالة في الهمزة كما يقتضيه ظاهر النص، فلا يجوز فيه إلا فتح الراء والهمزة وصلًا عن السوسى وإمالة الراء دون الهمزة لشعبة، قال صاحب النشر عن ذلك إنه انفراد للشاطبى عن أبى بكر بالخلاف في إمالة الهمزة وعن السوسى بالخلاف في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعًا، وذكر أن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية والتيسير^(٣).

تلك بعض أمثلة قليلة، وإن أردت المزيد فاعلم أن هناك أمثلة أخرى حققها العلماء وذكرها أنها لا تصح من طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير مثل: إدغام «يعذب من يشاء» [آخر البقرة] لابن كثير^(٤)، وإبدال «هلوتكم» في موضعى البقرة للسوسى^(٥)، وإبدال همزة «ائمة» ياء محضة^(٦)، وإمالة «نلى» للسوسى^(٧)، وإمالة الياء من «كعبص» للسوسى، والتقليل لقانون في الهاء والياء^(٨)، والخلاف في إلحاق الياء في «مجدونى» في

(١) البدور الزاهرة ص ٢٦ - إتحاف فضلاء البشر ج١، ص ٢٨٢ - التيسير ص ٥٢ - النشر ج٢، ص ٦٢.

(٢) (النشى) ج٢، ص ٧٥. (٣) (النشى) ج٢، ص ٤٦، ٤٧.

(٤) (البدور الزاهرة) ص ٦٠ - (النشى) ج٢، ص ١٠.

(٥) (البدور الزاهرة) ص ٣٢ - (النشى) ج١، ص ٣٩٣.

(٦) (البدور الزاهرة) ص ١٣٤ - (النشى) ج١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٧) (البدور الزاهرة) ص ١٨٩ - (النشى) ج٢، ص ٤٤.

(٨) (البدور الزاهرة) ص ١٩٨ - (النشى) ج٢، ص ٦٧، ٦٩.

الأعراف لهشام، فإن طريقه يقتضى إلحاقها وجهاً واحداً^(١)، والفتح فى باء ﴿فبشر عبادى﴾ بالزمر للسوسى^(٢)، فإن طريقه لا يقتضىها ولا يجوز أن يُقرأ بها من طريقه، وذكر الإسكان لهشام فى ﴿يؤرضه لكم﴾ بالزمر فإنه ليس من طريق الحرز^(٣)، وتشديد تاءات البزى فى ﴿تمنون﴾ بآل عمران، و﴿تفكهن﴾ بالواقعة^(٤)، والقصر فى ﴿انظروا﴾ للبزى فى القتال^(٥)، والخلاف فى التاء أو الياء فى ﴿ينبذ﴾ بالأحقاف للبزى أيضاً^(٦)، والصحيح التاء. والخلاف فى ضم التاء فى ﴿هيت لك﴾ بيوسف عن هشام. فهو خروج عن طريقه، وليس له إلا فتح التاء^(٧)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

وقد ذكر العلماء فى هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبى رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذى هو أصله. وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست فى التيسير، فلا ينبغى أن يقرأ به من طريق الشاطبية، لأن أصل طريقها هى طرق التيسير.

إذن قد وضع لنا العلماء ميزاناً صحيحاً للقراءة؛ فإن ما خرج فيه الشاطبى عن طرق التيسير لا يُقرأ به من طرق الشاطبية، وكان ينبغى أن يُطبق هذا الميزان على كل مواضع الخلاف. ولكنى لم أجد فيما أعلم، إلا ما ذكرت، وبقي كثير من مواضع الخلاف لم تحقق، فصارت تُقرأ بالخلاف المذكور من الشاطبية دون أن يُمحص الخلاف فيها.

لهذا كان هذا التأليف تَمَّةً لتحقيق هؤلاء العلماء، حتى لا يتم خلط طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير نفسها بالطرق الأخرى الزائدة عنها والتى زادها الشاطبى - رحمه الله. وأحسب أن الإمام الشاطبى - رحمه الله - لم يغفل هذه الدقائق، فقد ذكر - رحمه الله - فى باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة عن ورش:

(وقل ألقا عن أهل مصر تبدلت لورش وفى بغداد يُزوى مُسهلاً)

- (١) (البدور الزاهرة) ص ١٢٧ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٤، ١٨٥.
- (٢) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٥ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٩.
- (٣) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٤ - (النشر) ج ١، ص ٣٠٨.
- (٤) (البدور الزاهرة) ص ٧٠، ٣١٢ - (النشر) ج ٢، ص ٢٣٥.
- (٥) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٧ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٤.
- (٦) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٤ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٣.
- (٧) (البدور الزاهرة) ص ١٦١ - (النشر) ج ٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

ومعنى كلامه رحمه الله أن طريق التيسير عن ورش وهو عن أهل مصر يقتضى إبدال الهمزة الثانية من نحو ﴿ءاندوتهم﴾ ألفاء، أما تسهيل الثانية فهو رواية البغداديين عن ورش، وهى ليست من طرق التيسير. فالأخذ بالوجهين معاً لورش من طريق الشاطبية والتيسير خطأ، وهو خلطُ طريق بطريق، وهذا لا يجوز رواية ولا أداء. كما أن علماءنا - رحمهم الله - لم يغفلوا عن ذلك، فلقد كنت أقرأ بين يدي أستاذنا الشيخ عامر بن السيد عثمان - رحمه الله - برواية خلف عن حمزة سورة النجم، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وكم من ملك في السموات لا نفى شفاعتهم شيئاً﴾، وقفت على (شيئا) بالإبدال والإدغام ﴿شيئاً﴾، فردت على هذا الوجه وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئاً﴾. ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وان لظن لا بغنى من الحق شيئاً﴾ وقفت أيضاً بالإبدال والإدغام، فردت على وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئاً﴾. وعجبت من ذلك، لأن الكتب مطبقة على جواز الوجهين لخلف عن حمزة في الوقف على ﴿شيئاً﴾. وكان هذا أول خيط جعلنى اتتبع مواضع الخلاف في الشاطبية، فوجدت أن الداني - رحمه الله - قد قرأ على أبى الحسن في رواية خلف عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ بالإبدال والإدغام إلا على أبى الفتح. وهذا يقتضى أن يكون طريق الرواية عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ حمزة من التيسير هو النقل في ﴿شيئاً﴾ وفقاً. وطريق الرواية عن خلاد وهو من قراءة الداني على أبى الفتح يقتضى الإبدال والإدغام وفقاً. ومن هنا علمت لماذا أمرنى الشيخ - رحمه الله - بالنقل، وردت على الإبدال والإدغام ... ثم بقيت مدة طويلة أبحث مواطن الخلاف أحققها من طرق الداني في التيسير وطرق ابن الجوزى في التحبير.

وقد كنت أرجو أن أعرض ما كتبته وما حققته على شيخى الأستاذ عامر بن السيد عثمان، ولكن حالت بيننا الأسفار وبعد الدمار ثم توفى - رحمه الله - ولم أعرض عليه شيئاً من ذلك. فعرضت ما حققته على شيخى الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - فسر به سروراً عظيماً وأقره، وقال: ذلك الذى ينبغى أن يؤخذ به، وأمرنى أن أقرأ بين يديه القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر المتواترة من طرق التيسير والتحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة على هذه الأوجه الراجعة في الأداء، بل أستر الشيخ إلى بشيء آخر، وشدد فيه، وهو أنه طلب منى تنقيح كتاب البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى - رحمه الله - على هذه الأوجه الراجعة، ليكون ذلك تيسيراً على المبتدئين حتى يلتزموا بطريق واحد فلا تتشعب بهم الطرق. وإنى لأرجو أن ييسر الله ذلك إن شاء الله تعالى.

همسة أخيرة أهمس بها فى أذن الذين يعترضون على هذه الأوجه، أقول لهم: لو أن راوياً

من رواة الأحاديث - أسند حديثين إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم اتضح أنه قلب الإسناد فأسند الحديث الأول بسند لا يصح إلا للحديث الثاني وأسند الحديث الثاني بسند لا يصح إلا للحديث الأول، إذاً لتعرض لانتقاد شديد من علماء الحديث ولردُّوا عليه الإسناد - بل ردُّوا عليه الحديثين لعدم صحة السند بسبب خلط طريق بآخر. وقصة اختبار علماء بغداد للإمام البخارى معروفة مشهورة، إذ عمدوا إلى جعل متن كل حديث إلى إسناد لا يزوى به حتى عدُّوا مائة حديث - فكان يقول في كل مرة يُعرض عليه الحديث: لا أعرفه، ثم صَحَّح لهم الأسانيد بأن أسند لكل متن من المتون إسنادَه الذى ينبغى أن يُروى به، فاقروا له بالحفظ ودانوا له بالفضل. أقول: إذا كان هذا هو شأن الإسناد وخطورته، وإذا كان علماء الحديث يعتقدون به كل هذه العناية، أفلا يكون الإسناد في رواية كتاب الله تعالى أشد ضرورة وأعظم خطرًا. فإن خلط الطرق بعضها ببعض ينسب القراءة لغير من تحملها رواية، لذلك كانت عناية العلماء بتحرير الطرق والروايات في قراءة كتاب الله من أعظم وأدق ما يُكتب في علوم القراءات. وحَسْبُكَ في ذلك متنُ فتح الكريم ومتنُ عَزَّو الطرق للإمام المتولى - رحمه الله - ومتن التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله - وهى تحريرات لطرق طيبة النشر للإمام ابن الجزرى.

وانى لأرجو بهذا التحرير لأوجه الشاطبية والدرة أن أكون قد أسهمت بشيء في هذا العلم العزيز حتى يتم التيسير على طلاب القراءات. لقد هالنى بعض ما قرأت من تشعب الأوجه التى أخذها بعض العلماء من شروح الشاطبية وعدوها من طرقها، مثل ما ذكروه من أوجه قراءة قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعِدْنَا لِلْكَاثِبِينَ عَذَابًا مَّهِينًا﴾ فعدُّوا لورش أربعة وعشرين وجهًا تأتى من ضرب وَجْهَيْ الطول والتوسط في ﴿شَيْئًا﴾ في وَجْهَيْ الفتح والتقليل في ﴿الْقَوْمِ﴾ فتكون أربعة، تضرب في وَجْهَيْ التقليل والفتح في ﴿الْجَارِ﴾ فتكون ثمانية، ثم تضرب في ثلاثة أوجه ﴿مَا عَلَانِهِمْ﴾ وهى التوسط والطول والقصر، فتكون أربعة وعشرين وجهًا.

إن الطالب المبتدئ لا يتحمل أداء كل هذه الأوجه، كما أنها لا تؤخذ من أصل الشاطبية وهو التيسير، فالتيسير لا يَحْتَمِلُ إلا وجهًا واحدًا وهو التوسط في ﴿شَيْئًا﴾ مع تقليل ﴿الْقَوْمِ﴾ وتقليل ﴿الْجَارِ﴾ والتوسط في ﴿مَا عَلَانِهِمْ﴾. وباقى الأوجه صحيحة في نفسها، ولكنها لا تؤخذ من طريق الشاطبية الذى هو طريق التيسير، بل تؤخذ من طرق النشر، ناهيك عن عشرات الأوجه في ﴿عَلَانِهِمْ﴾ موضعى يونس.

إن ما زاده الإمام الشاطبى على التيسير، لم يُلْزَمْنَا به، ولا ينبغي لنا أن نُلْزَمَ الطالِبَ

المبتدئ في دراسة القراءات به، وإنما علينا أن نسلک الطريق الأصلی الذی اعتمد علیه الشاطبی فی کل رواية وهو طریق التیسیر، حتی إذا اتقن القراءات من طریق واحد لکل رواية، دفعنا إلیه الطیبة وتحریراتها فی مرحلة لاحقه، وسیکون من بینها ما زاده الشاطبی علی أصله.

فإن كنت قد أصبت فیما کتبت، فلیله الحمد والمِنَّة، وإن أکن اخطأت فی ذلک فالتمسُ من یجد فی کتابی خطأ أن یصلحه وأن ینبیه علیه كما قال الإمام الشاطبی - رحمه الله - .

وإن کان حَزَقُ فَاذْرُکْهُ بِفَضْلِهِ مِنْ الْجَلْمِ وَلْيُضْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

اسأل الله تعالى أن ینفعنا بما علّمنا، وأن یرشدنا إلی الحق وإلی طریق مستقیم.

وإن یباعد بیننا وبین الریاء والسمعة، إنه ولی ذلک والقادر علیه.

والحمد لله رب العالمین، وصلى الله وسلم علی سیدنا محمد أشرف خلق الله أجمعین.

کتبه

علی محمد توفیق النحاس

المجاز بالقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سَنَدُ رَوَايَتِي لِلْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن محمد توفيق النحاس: هذه طرق إسناد روايتي للقرآن العظيم؛

١- قرأت القرآن العظيم بالقراءات العشر المتواترة من طريق كتّابَيْ «أنيسيه» و«التحبير» اللذين هما أصلاً الشاطبية والدرّة، وعلى الأوجه المقدمة في الأداء من طرق الكتّابين علي شَيْخِي الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكري عن شيخه محمد سليم جبيل عن شيخه إبراهيم سعيد عن الشيخ محمد محمد العناني عن الشيخ حسن الجريسي عن الشيخ محمد المتولى شيخ الإقراء. وقرأ الشيخ المتولى على الشيخ أحمد الدرّي التهامي عن الشيخ أحمد سلمونه عن السيد إبراهيم العبيدي عن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري عن الشيخ أبي السّماح البقري عن الشيخ محمد بن القاسم البقري الكبير عن الشيخ عبد الرحمن اليمنى عن والده الشيخ شحاذه اليمنى عن الشيخ أحمد الطيّلاوي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الشيخ الرضوان العقبي، وكذا عن الشيخ أبي الطاهر إبراهيم العقيلي الشهير بالنويري. وقرأ العقبي والنويري على شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزري المتوفى عام ٨٣٣هـ) وأسانيده متصلة إلى القراء العشرة ومنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٢- كما قرأت القرآن العظيم على شَيْخِي عبد الرازق البكري المذكور، وقرأ هو على شيخه أحمد عبد المنعم الأشموني، وهو على العلامة الشيخ أحمد الزيات، وهو على الشيخ عبد الفتاح الهندي، وهو على الإمام الشيخ محمد المتولى الذي تقدّم سنده.

٣- كما قرأت على شيخ الإقراء الأستاذ عامر بن السيد عثمان، عن شيخه همام قطب، عن الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ حسن الجريسي، عن الإمام المتولى. كما قرأ شَيْخِي الأستاذ عامر المذكور على الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ الجريسي، عن الشيخ محمد المتولى، وقد تقدّم سنده.

٤- كما أجازنى والدى الشيخ محمد توفيق النحاس - رحمه الله - بالقرآن العظيم بسنده عن شيخه محمد بهيت المطيعى مفتى مصر فى عصره، عن أبى عبد الله بن أحمد عlish المالكى الأزهرى، عن شيخه محمد الأمير الصغير، عن والده وشيخه محمد الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير، عن الإمام محمد الحسن السمنودى عن شيخه نور الدين على الرميلي المالكى، عن الشيخ محمد القاسم البقرى الكبير، عن الشيخ عبدالرحمن اليمنى، عن والده الشيخ شحاذه اليمنى، عن الشيخ أحمد الطبلاوى، عن الشيخ زكريا الأنصارى، عن العلامة النويرى، عن الإمام محمد الجزرى، وهذا من أعلى الأسانيد اليوم، إذ بينى وبين ابن الجزرى ثلاثة عشر شيخًا. والله أعلم.

«فصل» التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه

كتاب «التيسير» ألفه الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في القراءات السبع، وضمنه من الروايات ما اشتهر على نحو من الإيجاز بطريق واحد لكل رواية.

والإمام الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، الإمام العَلَم، المعروف في زمانه بابن الصَّنِيفِي. سُمِّي «الداني» لنزوله بدانية بالأندلس. وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٨٣١هـ)، وقرأ بالروايات على أئمة أربعة، وهم شيوخه الذين أسند إليهم طريقه في التيسير:

١- خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري؛ أخذ عنه الداني رواية ورش. توفي عام اثنين وأربعمائة ٤٠٢هـ.

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، وكان من كبار المقرئين بمصر. روى عنه الداني في التيسير رواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة. توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ٣٩٩هـ.

٣- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضرير؛ توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة ٤٠١هـ. روى عنه الداني روايات قالون وقتيل والسوسي وهشام وشعبة وخلاد، وقراءة الكسائي برواية أبي الحارث، ورواية الدوري.

٤- عبد العزيز بن جعفر، ويعرف بأبي القاسم الفارسي أو ابن أبي غسان؛ قرأ عليه الداني روايات البزي عن ابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر. وتوفي عام ٤١٢هـ.

وكان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، وكان جيد الضبط والحفظ، مالكياً، مُجَاب الدعوة. وتوفي في (دانية) عام أربع وأربعين وأربعمائة، وله مؤلفات عديدة في علوم القرآن، أشهرها كتاب التيسير^(١). ولم يكن في عصره ولا بعده من المغاربة من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه.

(١) له (المفردات) أيضاً، وجامع البيان. وفي الرسم كتاب (المقنع)، وهو من أشهر كتب الرسم التي يعتمد عليها، وله في نقط المصحف كتاب (المُحَكَّم).

«فصل»

التحريف بالشاطبية ومؤلفها

الشاطبية هي قصيدة «جزز الأمانى ووجه التهاني» ألفها الإمام الشاطبي اختصارًا لكتاب (التيسير) للداني، وزاد عليه بعض الأوجه التي ليست من طريقه. والإمام الشاطبي هو: أبو محمد وأبو القاسم - القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرُعيني الشاطبي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ٥٣٨هـ، بشاطبة بالأندلس، واتفق القراءات بالمغرب، ثم استوطن مصر، فألف قصيدته الشهيرة «حرز الأمانى»، كما ألف «عقيلة أتراب القصائد» في الرسم، وأبدع فيهما وأوجز. ولقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وذاع صيته بعد أن أصبح علامة منقطع النظر، وكان موصوفًا بالعبادة والزهد. وتوفي عام (٥٩٠هـ) تسعين وخمسمائة هجرية، ودفن بجوار جبل المقطم بالقاهرة.

«فصل»

التحريف «بتدبير التيسير» و «المدة» ومؤلفهما

● «تدبير التيسير» ألفه المحقق ابن الجزرى، زاد فيه على التيسير قراءات الأئمة أبى جعفر ويعقوب وخلف من طريق واحد لكل رواية، فكان متممًا للقراءات العشر. ثم اختصر التحبير في قصيدته «الثروة المضئية» على وزن الشاطبية وزوَّجها. والإمام ابن الجزرى هو شيخ المقرئين وإمام المحققين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزرى. وُلد بدمشق عام واحد وخمسين وسبعمائة ٧٥١هـ، ورحل في طلب القراءات إلى المدينة ومصر، وجمع ما صح عنده من القراءات في مؤلفه الفريد «النشر في القراءات العشر» من زهاء ألف طريق صحيح. ألفه بالمدينة في أخريات حياته، ثم ذهب إلى شيراز فتوفى بها عام ثلاثة وثلاثين وثمانمائة ٨٣٣هـ، ودفن بدار القرآن التي أنشأها بعد أن ترك ثروة ضخمة في تحقيق القراءات والروايات والطرق وعلوم القرآن والحديث، وهو الذى يُطلق عليه (المحقق) في أشهر كتب القراءات من بعده. وقد روى المحقق ابن الجزرى عن القراء الثلاثة في التحبير بسند متصل لكل رواية، ففي رواية ابن وردان: اختار طريق الشطوى عن ابن هارون، وهو من كتابي «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون العطار. وفي رواية ابن جاز: قرأ بها من «المستنير» من طريق ابن سوار عن الشرمقاني. وفي رواية رويس عن يعقوب: قرأ بها من «الإرشاد» لأبى العز من طريق الواسطى عن الحمامي. وفي رواية روح عن يعقوب: من «المستنير» لابن سوار بطريق المسافر بن أبى الطيب. وفي رواية إسحاق عن خلف: قرأ بها من «كفاية» سبط الخياط عن السوسنجردى. وفي رواية إدريس: من طريق المطوعى من كتاب «المبهبج» لسبط الخياط، ومن طريق القطيعى من «الكفاية» في القراءات الست.

نهج الكتاب

في اختيار الوجه الراجح في الأداء

مداونا في اختيار الوجه الراجح في الأداء فيما ورد فيه الخلاف على تتبع السند الذي قرأ به الداني على شيخه في الطريق الذي أسنده في تلك الرواية في التيسير، وكذا سند ابن الجزري في الطريق المسندة في التحبير. ويؤينا المواضع التي خرج فيها كل من الداني وابن الجزري عن طرقهما، وكذا ما زاده أو خرج به الشاطبي عن طريق التيسير ثم نرد الرواية إلى أصلها.

فمداونا تتبع السند وعدم الخروج عنه. ونستثنى من ذلك إذا كان الناقل منفرداً بهذه الرواية دون سائر الناس، فنعتد برواية الجمهور، فمثلاً نقل الشطوي عن ابن هارون في الطريق المسندة في التحبير في رواية ابن وردان: ﴿لَا يَفْرُجُ إِلَّا نَكَاحٌ﴾ بضم الياء وكسر الراء. وكذلك انفرد في التوبة بقراءة: ﴿سَقَاةَ الْحَاجِّ وَغَمَزَةَ الْمَسْجِدِ﴾ بضم السين وحذف الياء من (سقاية)، وكذا فتح العين وحذف الألف من (عمارة). وهذا الطريق وإن كان طريق التحبير الذي أسنده ابن الجزري فيه، إلا أنه انفراداً خالف فيها سائر الناس، لذا لم يذكره في «الطَّيِّبَةِ» ولم يعول عليه، فلم نعتبره راجحاً في الأداء، وإنما اعتبرنا رواية الجمهور: (سقاية) و(عمارة) في التوبة، و(لا يَفْرُجُ) بفتح الياء وضم الراء في سورة الأعراف.

تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز

اعلم أن ما نُسب إلى الإمام فهو قراءة، وما نُسب إلى الآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية. وما نُسب إلى من أخذ عن الرواة فهو طريق وإن سَقَلَ. والواجب على القارئ أن يتحرى الطريق الذى يقرأ به عن الراوى عن الإمام، ولا يجوز له خلط طريق بآخر، فلو أخل بذلك كان قد أخل بالنقل الصحيح، وهذا يُعرف بالخلاف الواجب.

مثال ذلك: رواية قالون ﴿لَا قَبْ لَكَ﴾ بمريم بالهمز أو بالياء، فالياء من طريق الحلوانى، ولغير أبى الفتح الذى روى الهمز من طريق أبى نسيط. فمَن قرأ بطريق التيسير يلتزم طريق أبى الفتح عن أبى نسيط، وهو الهمز فى ﴿لَا قَبْ لَكَ﴾، ولا تجوز له القراءة بالياء، لأن أبا الفتح رواها بالهمز عن أبى نسيط، ولو فعل ذلك لخلط أحد الطريقين بالآخر^(١).

أما خلاف الأوجه الذى يَخْتَرُ فيه القارئ، كالوقف على عارض السكون بالطول أو التوسط أو القصر ونحوه، فهو خلاف جائز، ولا حرج على القارئ أن يأتى بأى من تلك الأوجه على سبيل التخيير.

(١) (التيسير) لأبى عمرو الداني ص ١٤٨، ط. دار الكتاب العربى. (والنشر) ج ٢، ص ٣١٧. (المفردات) ص ٤٢، ط. دار القرآن.

بيان الإسناد إلى القراء السبعة من «التيشير»

بقراءة الماني على شيوخه

وهو الإسناد الذي تأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة نافع؛ قرأ برواية قالون على شيخه أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عمر عن ابن بويان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون. وقرأ برواية ورش على خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي عن إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

٢- قراءة ابن كثير؛ قرأ برواية البزي على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي. وقرأ برواية قنبل على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد عن قنبل.

٣- قراءة أبي عمرو؛ قرأ برواية الدوري على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري. ومن رواية السوسي، قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أبي عمران موسى بن جرير عن السوسي^(١).

٤- قراءة ابن عامر؛ قرأ برواية هشام على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين عن ابن عباد عن الحلواتي عن هشام. ومن رواية ابن ذكوان قرأ بها على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

٥- قراءة عاصم؛ من رواية شعبة قرأ بها على فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن يوسف بن يعقوب الواسطي عن شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة^(٢). ومن رواية حفص قرأ بها على أبي الحسن طاهر بن

(١) وذكر فيها أنه قرأ على شيخه أبي الفتح بإظهار الأول من المثليين والمتقارئين وبإدغامه، فدل ذلك على صحة الوجهين عن السوسي، الإدغام أو الإظهار.

غلبون، وقرأ ابن غلبون على محمد بن صالح الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص.

٦- قراءة حمزة: قرأ برواية خلف على أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الحرثي عن ابن بويان عن إدريس بن عبد الكريم (قبل أن يُقَرَّء باختیار خلف) عن خلف. ومن رواية خلاد، قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الله بن الحسين عن ابن شَبَّوْذ عن ابن شاذان عن خلاد.

٧- قراءة الكسائي: من رواية أبي الحارث قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي عن أحمد البَطْنِي عن محمد بن يحيى المعروف بالكسائي الصغير عن أبي الحارث.

ومن رواية الدوري قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن ابن الجَلْبَنْدِيِّ الْمُؤَصِّلِ عن جعفر بن محمد عن الدوري^(١).

(١) وذكر طريقاً آخر، عن فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أحمد بن يوسف القَافِلَاتِي عن الصريفيني عن يحيى بن آدم عن أبي بكر (شعبة) عن عاصم.

(٢) انظر الإسناد المتقدم في كتاب التفسير للإمام أبي عمرو الداني. ط دار الكتاب العربي، من ص ١٠ إلى ص ١٦.

بيان الإسناد في تحبير التيسير

بقراءة ابن الجزري على شيوخه

وهو الإسناد الذي نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة أبي جعفر: قرأ بها من رواية ابن وردان على أبي عبد الله النحوي عن محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري على الكمال إبراهيم التميمي على أبي اليمن الكندي عن ابن خيرون العطار البغدادي عن عبد السيد بن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن أبي الفرج الشطوي عن أبي بكر بن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان.

ومن رواية ابن جمار قرأ بها على أبي عبد الله محمد الحنفى عن محمد الصائغ عن أبي إسحاق بن فارس عن أبي اليمن عن سبط الخياط عن أبي طاهر بن سوار عن الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني عن أبي بكر الأصفهاني عن الخرقى عن محمد بن جعفر الأشثاني عن ابن شاذان عن أبي سهل الطيّان عن أبي عمران البزاز عن ابن رزّين عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جمار. وهي في كتاب الموضح لابن خيرون في رواية ابن وردان، وفي المستنير لابن سوار في رواية ابن جمار.

٢- قراءة يعقوب: قرأ برواية رويس على عبد الرحمن البغدادي عن محمد بن أحمد المصري عن إبراهيم بن أحمد الإسكندري عن زيد بن الحسن عن عبد الله بن علي البغدادي عن أبي العزّ القلانسي عن الواسطي عن الحمامي عن النخّاس عن الثّمّار عن رويس. وقرأ برواية روح على محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الصائغ عن أبي إسحاق الدمشقي عن زيد بن الحسن عن محمد بن علي عن أبي طاهر بن سوار عن أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب البصري عن ابن خشنام عن أبي العباس التميمي عن ابن وهب عن روح. وهي في الإرشاد لأبي العزّ في رواية زوّنيس وفي المستنير لابن سوار في رواية روح.

٣- قراءة خلف العاشر من رواية إسحاق: قرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المصري عن الكمال بن فارس عن زيد بن الحسن عن هبة الله أحمد بن الطبري عن أبي بكر الخياط عن أبي الحسين السوسنجردى عن أبي عمر الطوسي عن إسحاق

الوراق عن خلف. ومن رواية إدريس قرأ بها على عبد الرحمن الواسطي عن محمد بن عبد الخالق المعدل عن إبراهيم بن أحمد عن أبي اليمن عن أبي محمد سبط الخياط، وقرأ بها على الإمامين الجليلين؛ الشريف عبد القاهر العباسي وأبي المعالي ثابت البقال. وقرأ عبد القاهر على المطوعي، وقرأ أبو المعالي على القاضي أبي العلاء الواسطي. وقرأ الواسطي بها من الكتاب على القطيعي. وقرأ كل من المطوعي، والقطيعي، على إدريس عن خلف^(١). وهي في المبهج من طريق المطوعي، وفي كفاية السبط من طريق القطيعي.

(١) انظر الإسناد المتقدم في كتاب تحرير التفسير للإمام ابن الجزري ط. دار الكتب العربية لبنان من ص ٣٢ إلى ص ٣٧.

بيان الخلاف عن الرواة

في مسائل الأصول، والراجح منها في الأداء

«فصل» في الاستعاذة، وفيها مسائل

١- ذكر الداني في التيسير أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها هو «عوذ بالله من الشيطان الرجيم»، دون غيره، لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبذلك أخذ». وقال المحقق في النشر: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشككة، والظاهر أنه المختار، فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص». ثم قال: «ولا ينبغي أن يُعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعُونَ لا مُبْتَدِعُونَ». وقال الجعبري في شرح الشاطبية عند قوله:

..... وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ بِجَهْلًا

«هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيدة بالرواية». وتقول، إنه مع ثبوت الزيادة على تلك الصيغة، فالأولى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل، إذ بها قرأ الداني ورجحها، فهو الوجه المقدم في الأداء^(١).

٢- ذكر الداني أنه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالإستعاذة، إلا ما رواه عن حمزة أنه كان يجهر بها أول القرآن ويخفيها بعد ذلك من رواية خلف عن سليم عن حمزة. وذكر أن خلافاً كان يميز الجهر والإخفاء جميعاً، ومن يتبع رواية الإخفاء عن حمزة يجد أنها في النشر من رواية أبي العباس المهدوي والخزعي عن الحلواني، ورواية إبراهيم بن زبى عن سليم، ورواية محمد بن لاحق عن سليم. وكل هذه الطرق وغيرها ممن نُقِلَ عنهم الإخفاء في التَعَوُّذ في قراءة حمزة، ليست من طرق التيسير. كذلك ذكر الداني أن رواية الإخفاء أيضاً وردت عن إسحاق المسيبي عن نافع، وليست من طرق التيسير أيضاً. لذلك فالأولى والأرجح في الأداء، الجهر بالتَعَوُّذ لجميع القراء بما فهم نافع وحمزة. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف رواية الإخفاء، بقوله:

☆ وإخفاؤه فصل آباء وعائنا ☆^(٢)

(١) النشر ج١ ص ٢٤٣. التيسير ص ١٦ - ١٧. (٢) النشر ج١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣. التيسير ص ١٧.

٣- ذكر المحقق في النشر أنه لا بد من تقييد الجهر، فَيُسْتَحَبُّ الإخفاء إذا كان القارئ يقرأ سرّاً أو كان خالياً، سواء قرأ سرّاً أو جهرّاً، أو كان في الصلاة، أو وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. وفيما عدا ذلك يُسْتَحَبُّ الجهر بالتعوّذ، وعليه جرى العمل بين أهل الأداء^(١).

٤- قال في النشر: «ظاهر كلام الدائي - رحمه الله - وَضَلُ الاستعاذة بالبسملة ونقل قول ابن الباذش (وأما في مذهب من لم يُسَمِّ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشئ من القرآن، ويجوز وصلها)^(٢) وحقق ذلك صاحب «غيث النفع»، فأفاد أنه لا يجوز الوصل إذا بدأ بلا بسملة، بنحو قوله تعالى: ﴿الله الذي خلق﴾، لما في ذلك من البشاعة من وصل الرجيم باسم الله العظيم، وهو قولٌ وجيه. والله أعلم^(٣).

(١) النشر ج١ ص ٢٥٤.

(٢) (النشر) ج١ ص ٢٥٧.

(٣) (غيث النفع) ص ٢٥ يمامش شرح ابن القاصح، ط. الحلبي.

في البسملة، وفيها مسائل

١- اختار الداني في مذهب ورش وأبى عمرو السكت بين السورتين، وكذا في مذهب ابن عامر أيضاً. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يرى السكت والوصل لهم بلا بسملة. وقد أخذ شراح الشاطبية من قول الشاطبي رحمه الله:

..... وَصِلْ وَاسْكُتْ (كُلُّ) (جَلَايَا) (حَضَلَا)

وَلَا نَصْنَ كَلًّا حَبَّ وَجَهَ ذَكَرْتَهُ وَفِيهَا خِلَافٌ (جَيِّدَةٌ) وَاضِحُ الطَّلَا

أخذوا بالأوجه الثلاثة لهم: السكت والوصل بلا بسملة. ثم وجه البسملة بين السورتين على أن الجيم ليست رمزاً من (جيدة)، ومن اعتبرها رمزاً لورش أخذ له بالأوجه الثلاثة المذكورة، وأخذ بوجهي السكت والوصل لأبى عمرو وابن عامر. وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير؛ إذ نص عليه فيه. وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش، كما جاء في النشر^(١).

أما السوسى فلا يؤخذ له من التيسير بغير السكت أيضاً فيه قرأ الداني على أبى الفتح، وهو شيخه الذي نقل عنه رواية السوسى عن أبى عمرو في التيسير^(٢).

أما الدورى فينبغي أن يؤخذ له بالوصل بين السورتين بلا بسملة، لأن الداني قرأ بذلك على شيخه الفارسي عن أبى طاهر، وهو طريقه المستند في التيسير عن الدورى^(٣).

وإذا كان الداني قد خيّر في كتابه «المفردات» بين الوصل والسكت، فإن الخلاف مؤزّع كما علمت من قراءته للسوسى بالسكت، وقراءته للدورى بالوصل.

وأما ابن عامر فقد ذكر المحقق في النشر أنه لا يؤخذ له بغير السكت من التيسير. وفي ذلك نظر؛ لأن الداني ذكر في المفردات البسملة بين السورتين لابن عامر من قراءته على أبى الفتح والفارسي، وقد قرأ على الأول برواية هشام، وعلى الثاني برواية ابن ذكوان. وقد ذكره أيضاً المحقق نفسه في تحبير التيسير^(٤)، فقال: (إن هذا من المواضع التي خرج بها عن

(١) (التيسير) ص ١٨، و(النشر) ج ٢ ص ٢٦١. (٢) (النشر) ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١، (المفردات) ص ١٢١.

(٣) (تحبير التيسير) ص ٣٩، ط. دار الكتب العلمية، لبنان. هذا وإذا كان الداني قد خيّر بين البسملة وعدمها لابن عامر في التيسير، فإن سند قراءته على مشايخه في الروايتين عن ابن عامر يقتضى البسملة «النشر» ج ٢ ص ٢٦٠ وقد ذكر ذلك في (جامع البيان). (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم ٤٦٧٦) - المفردات ص ١٨١ - مخطوط بدار الكتب ميكروفيلم (٢٩٥٤).

طريق الكتاب). أى أن اختيار الداني السكتَ عن ابن عامر مع كونه قد قرأ له بالبسملة على شيخه من الروایتين - خروجُ منه عن طريقه المسندة في التيسير عن كل منهما - فالأولى والراجح في الأداء أن يؤخذ لابن عامر بالبسملة بين السورتين من الروایتين جميعاً. ٢- وأما يعقوب، فاختار له المحقق في تحبير التيسير السكتَ، ولم يذكر غيره، إلا أنه سكت في الدرّة عن ذكر يعقوب، فأوهم ذلك أن له من الأوجه مثل ما لأبى عمرو، وهى الثلاثة التى تؤخذ من شروح الشاطبية. غير أنه ذكر في النشر أن صاحب «الكفاية والإرشاد» وهو أبو العز، وصاحب «المستنير» وهو ابن سوار قد قطعاً ليعقوب بالسكت^(١)، ولما كانت رواية رويس المسندة في التحبير من طريق أبى العز، قرأ بها على الواسطى، ورواية روح قرأ بها ابن سوار على أبى القاسم المسافر بن أبى الطيب، فينبغى أن يقرأ ليعقوب من الروایتين بالسكت بين السورتين بلا بسملة، وهو الراجح في الأداء من طريق التحبير. ومما سبق فإنه يؤخذ بالسكت لكل من ورش والسوسى ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدورى أبى عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروایتين، وهذا هو الذى يؤخذ من قراءة الداني بسنده عن ورش وأبى عمرو وابن عامر ومن قراءة صاحب الدرّة المسندة في التحبير عن يعقوب.

٣- أما ذكرُ التسمية بين المكثر والقيامة، وبين الانقطار والتطفيف (المطففين)، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، في مذهب من سكت، وذكر السكت في مذهب من وصل في غيرها من السور، فهو استحباب من الشيوخ كما قال الداني، وليس في ذلك أثر مروى كما صرح بذلك الداني في التيسير وفي المفردات في أكثر من موضع. وذكر في المفردات أنه قرأ في مذهب ورش بالتسمية بين السور المذكورة على ابن خاقان، إلا أن لفظه يدلُّ على أن ذلك من قراءة ابن خاقان لا من روايته. وقد قيل في استحباب الفصل بين هذه السور، أن ذلك لِمَا في الوصل من البشاعة من وصل المغفرة بـ (لا)، ولفظ الجلالة بـ (ويل). وردّه في «غيث النفع» بقوله، (ما ذكره الأولون من البشاعة غير مُسلم، وقد وقع في القرآن العظيم كثيرٌ منه كقوله، ﴿الْقِيَوْمَ لَا تَأْخُذُهُ﴾، ﴿الْعَظِيمَ لَا إِكْرَاهَ﴾، ﴿الْحَسَنِينَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ﴾، وليس بذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئ الكلام). ثم قال، «فإن البشاعة التى قرأ منها من فصل بالبسملة للساكت في غيرها، وقع في

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦٠-٢٦١.

مثلاً - بل فيما هو أبشع منها -، إذ لا يخفى على ذى لب أن (الرحيم ويل) أبشع من الصبر ويل».

فالأولى والراجح في الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، قال في النشر، (وهو اختيار الداني). وبذلك نأخذ^(١).

٤- أجمع القراء العشرة، سواء منهم من وصل السورة بالسورة بغير بسملة، أو سكت بينهما بلا بسملة، أو سُمي بينهما - على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة، سواء كان الابتداء عن قطع. أى ترك للقراءة رأساً، أو عن وقف على السورة السابقة، أى بنية استئناف القراءة.

وذكر المحقق في النشر أن من أسقط البسملة يَغْدُها أشبه بهمزة الوصل، تُسْقَط في الوصل، وتثبت في الابتداء، فكان لا بد من الإتيان بها في الابتداء، لئلا يخالف رسم المصحف. أمّا في سورة براءة فلا يجوز بدؤها بالبسملة، للإجماع على حذفها من أولها رواية ورسمًا، لنزولها بالسيف، أو على أنها مع الأنفال سورة واحدة^(٢).
- وقال الشاطبي - رحمه الله -.

ولا بدّ منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء تحيّر من تلا

٥- يجوز الابتداء بأواسط السور مطلقاً - سوى براءة - بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق في النشر قول الداني في جامعہ (وبغير تسمية ابتدأت الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع التسمية). لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء، لأنها قراءة الداني على شيوخي الذين نقل عنهم طُرُقهم. وهو وإن كان خيراً في التيسير، إلا أن تصرّجه في جامع البيان بالقراءة على شيوخي بغير تسمية في أجزاء السور، يدل على أنه المقدم في الأداء من طُرُقهِ عن القراء السبعة^(٣).
أما أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، فظاهر النشر يدل على أن ابن الجزري يُجَوِّز لهم البسملة وعدمها في الأجزاء. وقد ذكر أن اختيار البسملة مذهب جمهور العراقيين. وعنهم أسند رواية التحيير عن كل منهم، إلا أن العمل على التحيير لهم حسب ظاهر النشر. والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦١، (التيسير) ص ١٨، (غيث النفع) ص ٣٧٧.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٦٣. (٣) (النشر) ج١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

فَنَكَّرَ الْخِلَافَ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ عَلَى قَالُونِ

نَصَّ الدَّانِي فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْخِلَافِ لِقَالُونِ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ، أَوْ إِسْكَانِهَا حَالاً وَصَلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَالْأَخْذُونَ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِطِيَةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَهُمُ الْإِسْكَانُ، عَمَلًا بِقَوْلِ الشَّاطِطِيِّ:

☆ وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا ☆

غَيْرَ أَنَّ الْمُتَتَّبِعَ لَطَرِيقِ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الدَّانِيِّ مِنْ كُتُبِهِ، يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ الْقُرْآنِ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ. كَمَا قَرَأَ الدَّانِيُّ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ الْخِلَوَانِيِّ، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، إِذْ إِنَّ طَرِيقَهُ فِيهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُوَيَّانٍ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ بِالْوَاوِ. وَذَكَرَ فِي الْمَقْرَدَاتِ أَنَّ فَارِسَ بْنَ أَحْمَدَ أَقْرَأَ بِالصَّلَاةِ عَنْ قَالُونِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ. فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) (النشر) ج١، ص ٢٧٣ - (التيسير) ص ١٩ - (المقدرات) ص ٣٢ - فريضة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم، الجزء الأول ص ٢٧.

الإدغام الكبير، وفيه مسائل:

١- يُفهم من إطلاق الداني في «التيسير» للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروايتين. والصحيح أنه من رواية السوسى فقط من طريق التيسير، لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسى فقط. وقد أطلق الشاطبى في قصيدته الإدغام عن أبي عمرو ولم يُصرِّح بخلافه. غير أنه صرَّح في باب الهمز المفرد بتخصيصه إبدال الهمز للسوسى، والقاعدة أن الإدغام يكون مع الإبدال، والإظهار يكون مع التحقيق. وبذلك يؤخذ للسوسى بالإبدال للهمز مع الإدغام الكبير، ويُؤخذ للدورى بالتحقيق في الهمز مع إظهار الحروف، وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من «التيسير» ثلاثة أوجه: الإبدال مع الإدغام، من قوله: (إذا قرأ بالإدغام لم يهمز)، والإظهار مع الهمز من ضده (أى إذا لم يدغم همز)، والإبدال مع الإظهار، من قوله: (إذا أدرج القراءة - أى ولم يدغم - لا يهمز). فتحوز لأبى عمرو من التيسير ثلاثة أوجه،

أ - الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسى.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى أيضاً.

ج- الإظهار مع تحقيق الهمز للدورى.

وقد أهمل الشاطبى الوجه الثالثى - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى - فنقص وجهاً عن التيسير، والأولى أن يؤخذ لأبى عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرَّح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسى بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وإدغامه. وصرَّح في كتاب المفردات بتخصيص السوسى بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: (وإنما لم نذكره هنا، لأن الطالبين لمذهبه قلماً يقرءون به، لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا من تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية)^(١).

(١) (التيسير) ص ١٢، (النشر) ج ١، ص ٢٧٦، (المفردات) ص ١٦٧، قال الإمام المتولى في كتابه (عزو الطرق)،

ونصَّ في التيسير أن ابن الملا أدغم بالخلاف حيث أبدل

٣- رَوَى الوجْهانُ، الإظهارَ والإدغامَ عن السوسى فى كُلِّ موضعٍ حُذِفَ فىهِ حرفُ العلةِ من أجلِ الجزمِ وهو ﴿ومن يبتغِ غيرَ﴾، ﴿يجلْ لَكُمْ﴾، ﴿وإن يكْ كاذباً﴾ والوجْهانُ جَيِّدانِ جائِزانِ لمن يأخذُ بطريقِ التيسيرِ. وقرأَ بهما الداني^(١).

٤- روى الداني إدغام ﴿ال لوط﴾ فى مواضعه، وحكى عن ابنِ مجاهدِ الإظهارَ. إلا أنه صرَّحَ بأنَّه قرأَ على شيوخه بالإدغامِ. وذكره المحقق فى النشرِ، فالأولى إدغامه لمن يقرأُ للسوسى بالإدغامِ من التيسيرِ^(٢).

٥- روى الداني فى التيسيرِ إدغام (هو) المضموم هاؤه فى الواو بعدها نحو ﴿هو والملائكة﴾ وحكى عن ابنِ مجاهدِ الإظهارَ، وصرَّحَ بأنَّه قرأَ فيه بالإدغامِ، ورجَّحه، إذ لا فرقَ بينه وبين إدغامِ نحو ﴿يأتى يوم﴾ المجمع على إدغامه، قال فى النشرِ: «وهى رواية ابنِ جرير عن السوسى». أى طريقِ التيسيرِ. فالأولى إدغامِ هذا الفصل لمن يقرأُ للسوسى بالإدغامِ الكبيرِ. هذا ولا خلافَ بينهم إذا سكنتِ الهاء من نحو ﴿فهو وليهم﴾ فى إدغامه لمن يقرأُ بالإدغامِ للسوسى^(٣).

٦- ﴿اللاى يثسن﴾ (بالطلاق) ذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً على مذهب أبى عمرو، لأن أصلها (اللاى) بياء ساكنة بعد الهمز، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت (اللاء) كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت ياءً ساكنة بعد الهمز على غير قياس (اللاى)، فالقياس أن تُسهَّلَ بينَ بينَ. وهذا معنى قول الداني فى التيسيرِ أن البَدَلَ عارضٌ، فلم يُجَوِّزْ إدغامها، وعَضَدَ ذلك بما لحقَ الكلمة من الإعلالِ، فلو أدغمت لاجتمع فى ذلك ثلاثُ إعلالات^(٤).

وأما طريقِ التيسيرِ فيها، فقد رواها الداني عن أبى عمرو والبرزى بياء ساكنة، وزاد الشاطبي وجه تسهيل الهمزة بدلاً من الياء الساكنة. هذا فى الوصل. أما فى الوقف فبالياء الساكنة مع المد المشبع قبلها، ويجوز لمن سهَّلَ الهمزة الوقف بتسهيلها بالروم مع المد أو القصر قبلها.

إلا أن الداني قد صرَّحَ فى (المفردات) أنه قرأ على أبى الفتح بتسهيل الهمزة، وقرأ بإبدانها بياءً على الفارسي، فمن ذلك نأخذ أن الوجهَ الرَّاجِحَ فى الأداء تسهيل الهمزة وصلًا

(١) (التيسير) ص (٢١ - ٢٢) - (النشر) ج١، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٢.

للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للدورى، وكذا للبرى، وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلًا لاهد من سكتة لطيفة عليها، وهو الراجح فى الأداء. ورجح بعضهم الإدغام، وجعلوه من باب الإدغام الصغير، لأن الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة. وهو اختيار أبى شامة^(١). فالخاصل أن الراجح فى الأداء هو تسهيل الهمزة وصلًا للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للبرى ودورى أبى عمرو، وذلك فى سورة الأحزاب وسورة الطلاق، ويزاد السكت على ياء (اللائى ينسن) بالطلاق وصلًا للدورى والبرى مع المد المشبع.

٧- ﴿طَلَقْتَن﴾ بالتحريم، ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام. قال، أخذ ابن مجاهد بالإظهار. واختار الإدغام لأنه اجتمع فيه ثقل الجمع وثقل التانيث، فالأخذ للسوسى بالإدغام أولى فى الأداء فى هذا الحرف. قال الشاطبى: (قل أحق)^(٢).

٨- ﴿الْوَأَسْ شَيْبَا﴾ ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام فهو المقدم فى الأداء، لأن رواية الإظهار عن السوسى فيه من طريق ابن حبش وليست طريق التيسير^(٣).

٩- ﴿جَفَّتْ شَيْفَا﴾ قرأه الداني بالإظهار، لأنه منقوص العين كما نص عليه فى التيسير، إلا أنه ذكر أن أبا الفتح أقرأه إياه بالإدغام لقوة الكسر. وحيث أن قراءة الداني المتصلة السند للسوسى من قراءته على أبى الفتح، فإن الوجه الراجح هو الإدغام^(٤).

١٠- يروى عن السوسى فى إدغام التاء وجهان فى ﴿عَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾. ﴿وَعَاتُوا الزُّكُوتَ ثُمَّ﴾ و﴿وَحُمِّلُوا الصَّوَارِئِ ثُمَّ﴾. ﴿وَلَتَأْتَنَّ طَائِفَةٌ﴾ - قال الداني: (وقرأته بالوجهين) وبهما نأخذ، أى الإدغام والإظهار^(٥).

١١- فإذا كان الحرف المدغم قبله ساكنًا صحيحًا قالوا إن الإدغام عسير، فمال أكثر المتأخرين إلى الإخفاء بمعنى اختلاس الحركة وهو الزوم فى نحو ﴿خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ ﴿يَعِدْ ظِلْمَهُ﴾ ﴿الْمُهْدِ صَبِيًّا﴾ ﴿الْعَلَمَ مَالِكًا﴾ ﴿الْخُلْدَ جُزْءًا﴾، قال المحقق فى النشر: (فكان الآخذون بالإدغام الصحيح فيه قليلون) ثم قال، (والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ - (المفردات) ص ١٥٤.

(٢) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٢٩٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٢٨٨.

(٥) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

الأئمة من أهل الأداء)، لذلك نأخذ بالإدغام الصحيح لأنه الأولى والمقدم في الأداء^(١). بقى بعد ذلك قول الشاطبي - رحمه الله -

وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفضلاً

وقد رده في غيث النفع عند قوله تعالى: ﴿شهر ومضان﴾ فقال: (الإدغام هو الحق الذي لا مرية فيه) ورَّجَّحه على الإخفاء فقال: «الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة بذلك، فما من قارئ من القراء السبعة إلا وقرأ به في بعض المواضع. وورد عن النبي ﷺ: «نغما (بإسكان العين) المال الصالح للرجل الصالح»^(٢).

ونقل صاحب (إتحاف فضلاء البشر) قول ابن الحاجب في الرد على النحويين: (فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم).

ثم قال: (وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن ثبوت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون آحاد. ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى) وهذا يرجح ما ذكرناه من أن الأولى هو الإدغام الصحيح^(٣).

١٢- ذُكِرَ لخلاف الخلاف في إدغام ﴿فالمملقيات ذكراً﴾ بـ (المرسلات) و﴿المغيرات صبحاً﴾ بـ (العاديات) وذلك في قول الشاطبي - رحمه الله - (وخلادهم بالخلف فالمملقيات فالمغيرات في ذكراً وصبحاً فحصولاً).

ولم يذكر الداني في التيسير خلافاً، لأنه قرأ على أبي الفتح في رواية خلاد بالإدغام وجهاً واحداً كما أوضحه في المفردات، وذكره المحقق في النشر. وهذا طريق التيسير الراجح في الأداء الذي ينبغي الأخذ له به^(٤).

١٣- روى ابن الجزري في تحبير التيسير الخلاف عن رويس في إدغام مواضع (جعل) الثمانية بالنحل وموضع ﴿لا يَبْكُ لَهُمْ﴾ بالنمل و﴿لَهُ هُوَ﴾ الأربعة في النجم ومواضع

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٩ - (غيث النفع) ص ١٥١ - ١٥٤ - (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ط. عالم الكتب.

(٢) (رواه أحمد في مسنده، والبخارى في كتاب الأدب المفرد من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه).

(٣) (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ج١، ط. عالم الكتب.

(٤) (التيسير) ص ٨٥ - (المفردات) ص ٢٤٥ - (النشر) ج١، ص ٣٠٠.

البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿الكتاب بأيديهم﴾ و﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه، وهو الذى - بعده ﴿وان الذين اختلفوا﴾ ونظم ذلك في الدرة فقال،

..... جعل خـلف ذا ولا

بنحل قبل مع أنه النجم مع ذهب كتاب بأيديهم وبالحق أول والصحيح أن طريق الدرة عن النخاس عن التمار فيه الإدغام من جميع طرقه في مواضع (جعل) الثمانية، و﴿لا قبل لهم﴾، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾، والموضعين الآخرين من النجم وهما ﴿وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعرى﴾ كما أفاد ذلك المحقق نفسه في النشر، فلا خلاف له في هذه المواضع من طريق التحبير أو الدرة - أما الموضعان الأولان من النجم وهما قوله تعالى: ﴿وانه هو اضحك وابكى، وانه هو امات واحيا﴾ والكتاب بالحق في أول مواضعه وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بان الله نزل الكتاب بالحق﴾ فالراجع فيها الإدغام لأنها في الإرشاد لأبى العز عن النخاس. وطريق التحبير منه قرأ به أبو العز على أبى على الواسطى عن الحمامى^(١).

أما موضع البقرة ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فرواية أبى العز في الكفاية الإدغام. كذلك يدغم ﴿العذاب بالمغفرة﴾. والموضعان يرويهما صاحب الإرشاد من طريق القاضي أبى العلاء بالإدغام. وليس الإدغام من طريق الحماسى الذى هو بالتحبير. فالراجع فيهما الإظهار من طريق الدرة والتحبير. وإن كان النص في الدرة بخلافه.

بقى موضع آخر لم يذكره في التحبير ولا في الدرة وهو ﴿جهنم مهاد﴾ بالأعراف، ورواية النخاس فيه من غير طريق الكارزنى الإدغام. فهو أخرى أن يكون في التحبير والدرة، لأنها طريقه في رواية رويس، فنأخذ له فيه بالإدغام. والله أعلم^(٢).

ومما سبق فإنه يؤخذ لرويس بالإدغام بلا خلاف في مواضع ﴿جعل﴾ الثمانية بالنحل و﴿لا قبل لهم﴾ بالنمل، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ ومواضع النجم الأربعة ﴿وانه هو﴾ - وكلنا موضع ﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه بالبقرة، والراجع الإظهار لرويس من طريق التحبير في موضع ﴿الكتاب بأيديهم﴾ في البقرة، ويزاد له الإدغام من طريق التحبير في موضع الأعراف ﴿جهنم مهاد﴾، والله أعلم.

(١) (النشر) جا، ص ٣٠١.

(٢) (النشر) جا، ص ٣٠١ - فريدة الدر ص ٤٧٩، جا.

١٤- ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنُ﴾ بيوسف: روى عن أبى جعفر إدغامه إدغاماً تاماً بغير إشارة، وأما الباقر فلهم وجهان: هما الرّوم أو الإشمام. أما الرّوم فهو المقدم في الأداء، إذ لم يذكر في التيسير سواه، وعبر عنه بالإشمام المجازى^(١) فقال: (أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاء لا إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه) وهذا الوصف الذى ذكره الداني لا ينطبق إلا على الرّوم، وتارة يعبر عنه بالإخفاء أو الإشمام المجازى، إلا أنه ليس الإشمام المعروف، لأنه لم يتم معه إدغام. أما الإشمام الحقيقى وهو الوجه الثانى فهو ضم الشفتين حالة إدغام النون الأولى في الثانية إدغاماً صحيحاً دون أن يظهر أثر الضم في النطق، واختاره المحقق في النشر. ومع أن الوجهين صحيحان مقروء بهما، إلا أنه ينبغي لمن يقرأ بمضمون التيسير أن يلتزم الرّوم بشرط نقله عن الحذاق من أهل الأداء. وقد قدم الرّوم الشاطبى فقال: (وتأمننا للكل يخفى مفضلاً) فهو الراجح في الأداء عنده أيضاً، وعبر عن الوجه الآخر بقوله: (وأدغم مع إشمامه البعض عنهم) وهو مذهب بعض أهل الأداء. مثل ابن مجاهد - لذلك نأخذ للقراء السبعة بالرّوم وجهاً مقدماً في الأداء ولأبى جعفر بالإدغام المحض دون إشارة. وأما يعقوب وخلف فنأخذ لهما بالإشمام لأن ابن الجزرى قد اختاره في النشر، فهو المقدم من طرقه عنهما... والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١٢٧ - (النشر) ج ١، ص ٣٠٤ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ١١٩ وقال الإمام المتولى في فتح الكريم،

وفي النشر تأمننا عن الحزى رومه واختار داني درى من تأملا

الخلاف في هاء الكناية، وفيه مسائل

١- ذكر الخلاف لهشام في الشاطبية في ﴿يُؤَدُّهُ﴾ معاً بآل عمران ﴿وَدَوَّهَ مِنْهَا﴾ في موضعي آل عمران وموضع الشورى، و﴿دَوَّهَ / وَنَصَلَهُ﴾ في النساء، فله فيها الوجهان القصر والإشباع، كما يؤخذ من قوله (وفي الكل قَصْرُ الهاء بأن لسانه بِخُلْفٍ)، ولكن القصر وحده هو المذكور في التيسير. وقد نص الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح بالقصر من طريق الحلواني على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهاً واحداً. قال في النشر: ولم يذكر في التيسير سواه. وعلى هذا نأخذ لهشام بالقصر في هذه المواضع كلها^(١).

٢- أما ﴿هَالِكُهُ إِلَيْهِمْ﴾ بالنمل، ﴿وَيَقْفَهُ﴾ بالنور، فظاهر التيسير فيهما الإشباع عن هشام لأنه لم يذكر فيهما الاختلاس إلا عن قالون^(٢)، وذكر بعده (وقرأ الباقون بصلتها)^(٣) فاندرج معهم هشام. لكنه ذكر في موضع ﴿يُؤَدُّهُ﴾ بآل عمران^(٤) القصر للحلواني في الباب كله - وهو ظاهر النشر^(٥) فيكون القَصْرُ هو الراجح في الأداء فيهما. ويكون الإشباع من زيادات الشاطبي.

٣- ذكر الداني في التيسير وجهين عن خلاد في ﴿وَيَقْفَهُ﴾ بالنور: الإسكان، والصلة. وتبعه الشاطبي بقوله: (حمى صفوه قوم بِخُلْفٍ). وذكر في النشر أن وجه الإسكان قرأ به الداني على أبي الفتح، فهو أرجح الوجهين والمقدم في الأداء، ونص عليه في المفردات^(٦).
٤- ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤَمَّنًا﴾ أطلق الخلاف فيه في التيسير عن قالون، فله القصر أو الصلة، وتبعه الشاطبي بقوله: (وفي طه بوجهين بجلا)، ولكن قراءة الداني في هذا الحرف على أبي الفتح بالصلة، فهو الراجح في الأداء لقالون^(٧).

هذا ولا ينبغي أن يؤخذ لهشام في ﴿يَأْتِهِ مُؤَمَّنًا﴾ بطة بغير الصلة، إذ لا قصر فيه، وهو

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (شرح تنقيح التحصيل) للشیخ عامر بن السید عثمان ص ٨٦ طبعة الشمري.

(٢) (التيسير) ص ١٦٣.

(٣) (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (النشر) ج١، ص ٣٠٦.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (المفردات) ص ٣٤٥.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

مستثنى من قول الشاطبي: (وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف) لأن المجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط^(١).

٥- قوله تعالى: ﴿يُوضِهْ لَكُمْ﴾ بالزمر. روى الدائي فيه الاختلاس والإسكان عن هشام، وقدم الاختلاس^(٢)، ثم ذكر أن الإسكان قرأ به على أبي الفتح، فأوهم ذلك أنه طريقه، وليس كذلك كما حققه ابن الجزري في النشر بأنه وجده منصوصاً عليه في جامع البيان أن الإسكان من طريق الخراساني عن ابن خليع عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه عن الحلواني، وليس ذلك طريق التيسير، فالراجح فيه لهشام هو القصر لا غير^(٣).

أما الدوري فذكر له الإشباع والإسكان، ولكن الراجح فيه الإشباع لدوري أبي عمرو، إذ أنها قراءة الدائي بطريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير^(٣).

٦- روى عن ابن جمار القصر في ﴿يَتَقَه﴾ في الدرة من قوله: (ويته جد) ولكن الذي حققه في النشر إشباع كسرة الهاء من طريق ابن رزين عن الهاشمي^(٣). وهو طريق التحجير، وقال: ولم يذكر ابن سوار سواه لابن جمار. فالإشباع هو الراجح في الأداء عنه، وقد ذكرنا ذلك لتنبه على بعض نسخ الدرة. وقد وقع في النسخ الصحيحة (وامدد جد) وهو الصواب والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

(٢) (التيسير) ص ١٨٩ - (النشر) ج١، ص ٣٠٨ - (المفردات) ص ١٥٦ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٨ - وانظر أيضاً (جامع البيان) مخطوط (دار الكتب والوثائق القومية).

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٠٧.

مسائل الخلاف في المراتب والقصر

١- ذكر الداني في التيسير أربع مراتب للممدود: أولها: طولى لورش وحمزة، ودونهما لعاصم، ودونه للكسائي وابن عامر، ودونهما لأبى عمرو وقالون وابن كثير^(١). ولم يتعرض الشاطبي لتلك المراتب وإنما نقل السخاوى عنه أنه كان يقرئ بمرتبتي: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين^(٢)، وقال أنه عدل عن تلك المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن في رأيه أن يأتى بها القارئ كل مرة. وأيد ذلك المحقق في النشر. وانتصر للمرتبتين صاحب غيث النفع. إلا أن ابن الجزرى قال^(٣): (ولا أمنع تفاوت المراتب) وقال عن مراتب التيسير: (ولا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره)^(٤)، لذلك فالأولى أن نأخذ بالمراتب الأربع المذكورة في التيسير للقراء السبعة ورواتهم حسب ما ذكره الداني. أما أبو جعفر ويعقوب وخلف فيأخذ لهم صاحب الدرة بالتوسط عملاً بقوله: (ومدهم وسط). إلا أنه ذكر في تحبير التيسير التوسط وحده عن خلف العاشر^(٥)، موافقاً للكسائي وابن عامر، وسكت عن أبى جعفر ويعقوب. وذكر بالنشر أنه لو أخذ بتفاوت المراتب فإنه يأخذ بفوق القصر (ثلاث حركات) لمن يقصر المنفصل^(٦)، فيكون لأبى جعفر ويعقوب وجه فوق القصر، وقد ذكر ذلك العلامة السمنودى في شرح الدرة فقال: (لكن كلامه في التحبير يفهم تفاوت مراتب التوسط بينهم في المتصل والمنفصل، ويفهم أن أبى جعفر ويعقوب في الضرب الأول (المتصل) في رتبة أبى عمرو، وأن خلفاً في رتبة ابن عامر والكسائي)^(٧). فتحصل أن الأولى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهى: طولى لورش وحمزة، ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر وخلف، ثم ثلاثة لأبى عمرو وقالون ويعقوب وابن كثير وأبى جعفر، وهو المعبر عنه بفوق القصر. وإذا كان المحقق قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت المراتب وقال: (ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخى وصحّ عندي نصاً وأداءً عن قلمي من الأئمة)^(٨). وإنما فضل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصاراً والله أعلم. غير أن قول المحقق في النشر عن تفاوت المراتب أن ذلك لا يكاد ينضبط^(٩)، فيردّ عليه أن المحقق نفسه قد روى تفاوت الممدود ولم يمنع من الأخذ بها، فمثلاً

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (غيث النفع) ص ٧٣ بهامش شرح ابن القاصح.

(٢) (النشر) ج ١، ص ٣٣٤. (٣) (النشر) ج ١، ص ٣١٦. (٤) (تحبير التيسير) ص ٥١.

(٥) (النشر) ج ١، ص ٣٣٤. (٦) (شرح الدرة للسمنودى) ص ١٣، ط. الأزهر.

(٧) (النشر) ج ١، ص ٣٣٤. (٨) (النشر) ج ١، ص ٣٣٣.

أخذ لحفص عن عاصم في المنفصل بالقصر وفوق القصر، والتوسط وفوق التوسط، كما روى له في المتصل التوسط وفوق التوسط والإشباع، وأمكن ضبطها وتحريرها من كل طرده التي ذكرها عن حفص، وكذلك أمكن تحرير المراتب المتفاوتة لغير حفص بدقة من طرق النشر. والله أعلم.

٢- روى الشاطبي الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو وعن قالون في قصر المنفصل أو مده فقال: (فإن يتفصل فالقصر بادره طالبًا بخلفهما). والمتبع لطرق التيسير يجد أن أبا عمرو الداني لم يذكر فيه لدوري أبي عمرو سوى مد المنفصل، وذلك لقراءته في رواية أبي عمرو على الفارسي بمد المنفصل وعلى أبي الفتح بقصر المنفصل، فتعين لدوري أبي عمرو مد المنفصل والمتصل، وتعين للسوسي قصر المنفصل ومد المتصل، لأن طريق قراءته للدوري عن الفارسي وطريقه في رواية السوسي من قراءته على أبي الفتح - وهما في المرتبة سواء (فوق القصر)^(١).

٣- وأما قالون فقد ذكر له الخلاف صاحب التيسير في مد المنفصل وتبعه الشاطبي، ولكن قصر المنفصل هو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريقه في رواية قالون، أما رواية مد المنفصل لقالون فلم يقرأ بها الداني إلا على أبي الحسن كما ذكر ذلك في المفردات. فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير^(٢).

٤- للقراء عند الوقوف على السكون العارض نحو ﴿العلمين﴾ ثلاثة مذاهب: (١) الإشباع لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض. (٢) والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضًا. (٣) والقصر لعدم الاعتداد بالساكن العارض، وقد أخذ الشاطبي بالوجهين الأول والثاني دون الثالث وقال: (وعند سكون الوقف وجهان أصلاً) والأولى الأخذ بالأوجه الثلاثة لكل القراء إلا عند من وسط البتل لورش فلا يجوز معه إلا توسط العارض أو مده. إلا أن الأرجح فيه الإشباع عند ورش، إذ به قرأ الداني على شيخه الحاقاني الذي أسند إليه رواية ورش في التيسير. وقد قلنا بجواز القصر في العارض لغير ورش إذ هو الصحيح والجائز لكل القراء كما حققه في النشر، ولا فرق بين هذا العارض الساكن والمد العارض في الإدغام عند أبي عمرو في نحو ﴿وللغات طائفة﴾. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة مثل سكون الوقف تماماً^(٣).

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ١٢٢ - النشر ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. انظر أيضاً فريدة الدهر ج١، ص ١٤٣.

(٢) (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. فريدة الدهر ج١، ص ٢٧.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

٥- روى عن ورش في مد البدل أى إذا كان الهمز قبل حرف المد نحو ﴿أمنوا﴾ / اوتوا / إيماناً ثلاثة أوجه: التوسط والمد المشيع والقصر. والراجح في الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس في التيسير سواه، وعزاه الداني إلى أهل الأداء من مشيخة المصريين في رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش وهو طريق روايته في كتابه. أما القصر والإشباع فهما من زيادات الشاطبي على أصله وطريقه^(١).

٦- استثنى الشاطبي من مد البدل لورش ﴿يؤاخذكم﴾ / ءالسنن ﴿موضعى يونس. ﴿وعداً لأولى﴾ بالنجم وأفهمت عبارته أنه يجوز فيها مد البدل وعدمه لقوله: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا وعاداً الأولى)، والحق أنه لا يجوز من طريق التيسير مد البدل في يؤاخذكم وبابه. قال المحقق في النشر: (وكان الشاطبي - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكر في التيسير أنه داخل في المدود لورش)^(٢).

أما الحكم في ﴿ءالسنن وعداً الأولى﴾ لورش فلم يستثنهما الداني في التيسير. وطريقه فيهما توسط البدل. وعلى ذلك يجوز في (ءالسنن) موضعى يونس الإبدال لهمزة الوصل التى دخلت عليها همزة الاستفهام قبلها، ويجوز أيضاً تسهيلها، وعلى كل منهما توسط البدل، ويجوز في الألف المبذلة من همزة الوصل المد أو التوسط. والتوسط طريق ابن خاقان كما حرره في النشر، فالراجح هو التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك في الوصل، وباقي الأوجه لا تصح إلا من طريق الطيبة، وليست من طريق التيسير. أما حكم (السنن) موضعى يونس عند قالون وابن وردان فلهما قصر اللام فقط في الوصل، وعليه يجوز إشباع المد في البدل^(٣) وقصره، وليس لهما في وجه تسهيل الهمزة إلا القصر للبدل. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣١ - (النشر) ج١، ص ٣٣٩.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٤٠.

(٣) لهما الإشباع اعتقاداً بالأصل. والقصر لعدم الاعتداد به لزوال سبب المد. هذا وقد منع شيخ شيوخنا العلامة المتولى التوسط في الألف الأولى من ﴿ءالسنن﴾ لورش قياساً على تغير السبب وهو السكون من نحو ﴿ههم لله﴾ في حالة الوصل، أى لا يجوز سوى الطول والقصر، ومع تقديرنا لهذا التخريج لإمامنا المتولى (رحمه الله) والذي ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس كما قال الشاطبي - رحمه الله،

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلاً

انظر النشر ج١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

٧- جرى الخلاف لورش في مد الهمز إذا وقع بعد حرف اللين متصلاً بكلمة واحدة نحو ﴿شئ / كهيفة / سنوء / سوءات﴾، والخلاف دائر بين التوسط والإشباع. إلا أن عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذى عبر عنه بالتمكين وارتضاه في هذا الفصل والذى قبله، وبه قرأ الداني على شيخه في رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش. أما في كلمة (سوءات)، فالذى في التيسير توسط الواو مع توسط الهمزة، لأن الداني لم يستثن واو سوءات في التيسير ولا في شئ من كتبه فلا يجوز قصرها من طريقه. لذا فالراجح التوسط فيها. وباقى الأوجه هى من الزيادات التى ليست من طريق التيسير^(١).

٨- جرى الخلاف في حرفين لابين كثير ﴿هاتين﴾ بالقصر. و﴿اللذين﴾ بفصلت، فأخذ له بالإشباع والتوسط والقصر. وليس القصر فيهما من طرق الداني. وقد نص في التيسير على تمكين المد فيهما وأحقهما بباب ﴿اللذان﴾ في النساء و﴿هذين﴾ في الحج، وليس فيهما إلا الإشباع وجهاً واحداً، ونص في المفردات على الإشباع فيها جميعاً، وهو الراجح في الأداء. إلا أن عبارة التمكن تفيد التوسط^(٢). فالأولى والمقدم في الأداء الأخذ بالإشباع، وكذا بالتوسط في (هاتين واللذين) أعنى في حرف اللين قبل النون فيهما، إلحاقاً بوجهى الطول والتوسط في (عين) بفاتحة مريم والشورى، إذ ليس القصر فيها من طرق الداني في التيسير، مع كون الإشباع مفضلاً. قال الشاطبى: (وفي عين الوجهان والطول فُضلاً). والله أعلم.

٩- نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع في (عين) من فاتحة مريم والشورى لكل القراء ماعدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم. فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط، لأنه مذهب أبى الحسن بن غلبون، وعنه أخذ الداني قراءته من الروایتين. أما طريق التحجير فيها، فالقصر هو المأخوذ به لكل من أبى جعفر ويعقوب وخلف، لأنه هو المذكور عن ابن خيرون في طريق الشطوى عن ابن وردان، وفي المستنير عن روح وابن جهمز، وفي كفاية أبى العز لرويس، وفي المبهج وكفاية السبط عن خلف، وزاد أبو العز توسط (عين) لرويس من الكفاية^(٣).

(١) (النشر) ج١، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ - (التيسير) ص ٧٢.

(٢) (التيسير) ص ٩٥ - (النشر) ج١، ص ٣٤٩ - (المفردات) ص ٦٩.

(٣) انظر (النشر) ج١، ص ٣٤٨، ٣٤٩ لتعرف مذهب التوسط لأبى الحسن بن غلبون عن حفص وعن خلف عن حمزة، وقد حققنا هذه المسألة من كتاب عزو الطرق للإمام المتولى، فأتضح لنا الأخذ بالقصر من طريق التحجير لأبى جعفر ويعقوب وخلف، ويجوز التوسط والقصر لرويس، لأن أبا العز قد زاد التوسط في الكفاية.

فكر الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة

١- روى الشاطبي الخلاف عن هشام في تسهيل الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام المفتوحة نحو ﴿ءانذرتهم﴾ فقال، (وبذات الفتح خلف لتجملاً)، وليس في التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية وإدخال الألف بين الهمزتين، إذ هو طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وهى طريق التيسير، ولم يذكر سواه في المفردات عن هشام. أما طريق التحقيق في الهمزتين المفتوحتين فهو عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وعن الداجوني وهو خروج عن طريق التيسير. فينبغي الأخذ لهشام في المفتوحتين بإدخال الألف بينهما مع تسهيل الثانية لمن يقرأ بمضمون التيسير^(١).

٢- روى الشاطبي الخلاف عن ورش في المفتوحتين، فله إبدال الهمزة الثانية ألفاً وله تسهيلها. ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذى لم يذكر فيه الداني غيره، وهى قراءته على ابن خاقان، غير أنه لم يذكره في المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيل أيضاً الشاطبي وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد. والذي نأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء، وقد نقل المحقق في النشر قول الداني، (وهو قول عامة المصريين) فهو طريقه في الرواية، وذلك نحو ﴿ءانذرتهم﴾ يقرءوها ﴿ءانذرتهم﴾^(٢).

٣- روى ورش تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءامنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، ومن ﴿ءاهتدأ﴾ بالزخرف، ولم يرد عنه إبدالها، قال المحقق في النشر: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها عن ورش». أما ما أشار إليه ابن القاصح في شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البتل فمردود بالنص عن الأزرق كما قلنا. وأطال في الرد عليه صاحب غيث النفع وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبرى وهو وهم». وإنما وردت قراءة أمتنم بالخير عن ورش من طريق الأصبهاني وغيره وليست من طريق التيسير، فلا يقرأ فيه ولا في ﴿ءاهتدأ﴾ بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبعدها ألف^(٣).

٤- إذا وقف لوورش على نحو ﴿ءانت / لوابت﴾، فليس له سوى التسهيل، لأن بالإبدال يجتمع ثلاث سواكن. وقد نقل الشيخ الضباع عن الأزمرى أن الداني جَوَّز فيه الإبدال في

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ٢١٨ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٢ - ٣٦٤. فريدة الدهر ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ١٤ - (النشر) ص ٣٦٢. فريدة الدهر ج ١، ص ٧٩.

(٣) شرح ابن القاصح ص ٦٥ - (غيث النفع) ص ٢٢٨ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٩.

جامع البيان ولم يقيده بالوصل، قال، ويحتمل تقييده. والأولى التسهيل وفقاً، لأن اجتماع ثلاث سواكن ليس فيهن مدغم ليس من كلام العرب^(١).

٥- قوله تعالى في سورة فصلت ﴿عَجْمَى﴾ المرفوع، ولا يجوز فيه لابن ذكوان إلا تسهيل الهمزة الثانية مثل حفص، كذلك لا يجوز لابن ذكوان في ﴿عَانْ كَانَ﴾ في القلم سوى تسهيل الهمزة الثانية، وليس له إدخال ألف في الموضعين. وقد ردّ الإدخال في التيسير، وقال الدائي فيه ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس^(٢).

٦- روى عن هشام في الهمزة المكسورة بعد همزة الاستفهام نحو ﴿ءَالِه﴾ تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، سوى ﴿اننكم﴾ في فصلت، فسهل الهمزة الثانية وأدخل ألفاً. وهذا هو الراجح في الأداء من طريق ابن عبدان، وهو طريق التيسير. وقد ذكر الدائي فيه وفي المفردات الإدخال في سبعة مواضع فقط مع التحقيق، وتبعه الشاطبي بذكر الإدخال في المواضع السبعة بلا خلاف وفي باقى المواضع بخلف عنه، وهو من قراءته على أبى الحسن ومن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الباقي، فهو خروج عن طريق التيسير، قال صاحب النشر: «فروى عنه الفصل في الجميع الحلوانى من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبى الفتح»^(٣). وأما ما ذكره الشاطبي من جواز التسهيل وعدمه في ﴿اننكم﴾ بفصلت فهو من زيادات الشاطبي، فليس للدائي من طريق التيسير فيه سوى التسهيل مع الإدخال، فهو المقدم في الأداء^(٤).

٧- ذكر في التيسير رواية ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا مَاتَ﴾ في سورة مريم همزة واحدة، وروى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بهمزتين كالجماعة، وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: (وأخبروا بخلف إذا ما مات موفين وُصَّلاً). وقد ذكر الدائي في المفردات أنه قرأ على الفارسي بهمزتين وهو طريقه في التيسير ورواية النقاش عن الأخفش. أما رواية الهمزة الواحدة على الإخبار فهي من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ومن طريق الصوري، لذا فالأولى والمقدم في الأداء إثبات الهمزتين على الاستفهام لابن ذكوان كالجماعة لمن يقرأ بطريق التيسير^(٥).

(١) (شرح مختصر بلوغ الأمانة) للضبايع ص ٦٥ يهاشم شرح ابن القاصح. النجوم اللوامع في مقراء الإمام نافع ص ١٩٧. (٢) (التيسير) ص ١٩٤ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٧.

(٣) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) (التيسير) ص ١٤٩ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٢ - (المفردات) ص ١٨٢.

٨- ذكر الداني في التيسير أنه قرأ من رواية هشام «ائمة» بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما من قراءته على أبي الفتح. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه فقال: (وأئمة بالخلف قد مدّ وحده)، وأوهبت عبارته أن ذلك من طريق التيسير. وتتبعها المحقق في النشر؛ فذكر أن تلك قراءته على أبي الفتح من غير طريق ابن عبدان. قال: (وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك في جامع البيان)، ثم قال: «وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق»^(١)، لذا فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال في كافة مواضعه بالتوبة والأنبياء والقصص والسجدة. والله أعلم.

٩- ذكر الشاطبي وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً من «ائمة» في مواضعه فقال: (وفي النحو أبدلاً)، وهو من زيادات الشاطبي على أصله، وإن كان صحيحاً من طرق النشر الأخرى فلا يؤخذ به من طريق التيسير. فليس فيه سوى التسهيل لكل من نافع وأبي عمرو وابن كثير. وهو مذهب الجمهور عن أبي جعفر. وبه نأخذ للمذكورين من طرق التيسير والتحجير^(٢). غير أننا نرجح لرويس الإبدال لأنه المذكور في الإرشاد لأبي العز، ومنه طريق رواية رويس في التحجير^(٣).

١٠- نص الداني على تسهيل الهمزة الثانية من المضمومة بعد همزة الاستفهام، وهو في ثلاثة مواضع «أؤنبكم» بآل عمران، و«أنزل» في ص، و«ألقى» في القمر، وذلك من قراءة أبي عمرو ولم يذكر فيها وجه إدخال الألف في المواضع المذكورة. والقصر مروى عن جمهور أهل الأداء، غير أن المحقق في النشر نقل عن الداني أنه ذكر الإدخال في جامع البيان وقوّاه بالقياس وبنصوص الرواة. وذكر الداني في مفرداته أنه قرأ بالقصر فيها على أبي الفتح. وقرأ على الفارسي بالقصر في «أؤنبكم» «بغير مد»، وقرأ «أنزل / ألقى» بالمد. ولما كانت رواية السوسى في التيسير من طريق قراءة الداني على أبي الفتح، ورواية الدورى فيه من قراءته على الفارسي، فنأخذ له بالقصر للسوسى في المواضع الثلاثة، وبالقصر للدورى في موضع آل عمران، وبالإدخال في (ص، والقمر)، وهذا الذي نختاره مقدماً في الأداء، لأنه جاء من نص الداني في المفردات عن قراءته على من ذكر. وقد كشفت ذلك من جامع البيان (مخطوط) واتضح لى صحة ما ذكرته آنفاً^(٤). والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٢) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٧٩. فهرسة الدهر، ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ (النشر) ج١، ص ٣٧٤ - (المفردات) ص ١٢٣ - انظر أيضاً (جامع البيان).

١١- نص في التيسير لهشام في المواضع المذكورة للهمزة المضمومة بعد فتح أنه قرأ على أبي الفتح بالتحقيق مع الإدخال ولم يذكر الداني سواه عن أبي الفتح في التيسير، وبه قرأ الداني من طريق ابن عبدان عن الحلواني لهشام، كما جاء في النشر. وذكر في التيسير أيضاً القصر مع التحقيق في موضع آل عمران والمد مع التسهيل في موضعى (ص والقمر) وذكر أنه من قراءته على أبي الحسن، وليس ذلك طريق التيسير. والوجه المختار هو التحقيق مع المد في الثلاثة، إذ نص المحقق في النشر أنه طريق ابن عبدان عن الحلواني، وذكر الداني في التيسير أنها قراءته على أبي الفتح^(١).

١٢- قرأ قالون ﴿ءاشهدوا﴾ بالزخرف بهمزتين، سهل الثانية منها مع الضم، وورد الخلاف عنه في إدخال الألف في التيسير والشاطبية، إلا أن الداني قرأ على أبي الفتح من طريق أبي نشيط بالإدخال، وهو طريق التيسير، وقرأ على أبي الحسن بعدم الإدخال، وهو في النشر من طريق القزاز؛ لذلك فالراجح في الأداء إدخال الألف بين الهمزتين، لأنه طريق التيسير^(٢).

١٣- للقراء العشرة وجهان في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام من ﴿ءاذكوبين﴾ بالأنعام، و﴿ءاشنن﴾ موضعى يونس، و﴿ءالله﴾ في يونس والنمل. ففيها الإبدال مع المد المشيع، كما لهم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجح الشاطبي الإبدال، وقدم الداني التسهيل في التيسير. والوجهان جيدان. ويجرى الوجهان في ﴿ءاقسحور﴾ موضع يونس لأبى عمرو وأبى جعفر؛ لأن قراءتهما فيه بالاستفهام. وسبق تحرير أوجه المد في البذل لتألف وابن وردان في ﴿ءاشنن﴾ موضعى يونس^(٣).

١٤- حيثما تدخل الألف للفصل بين الهمزتين في قراءة قالون وأبى عمرو وهشام وأبى جعفر، فلا يجوز المد في الألف أكثر من حركتين؛ لأن الألف عارضة، ولا يجوز أن يكون المد فيها من قبيل المنفصل، ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن شريح في الكافي وابن أبى السداد في شرح التيسير من مد الألف زيادة عن المد الطبيعي، فقد رده المحقق في النشر لضعف سببية الهمز عند السكون، فالراجح عدم الاعتداد بها في المد بأكثر من حركتين. وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل^(٤). والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٥ - انظر أيضاً (جامع البيان) (مخطوط).

(٢) (التيسير) ص ١٩٦ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٦.

(٣) (التيسير) ص ١٢٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٧.

(٤) (النشر) ج ١، ص ٣٥٣.

الهمزتان من كلمتين ومساائل الخلاف فيهما

١- ذكر الشاطبي الخلاف للبزي وقالون في قوله تعالى: ﴿بِالسَّوَاءِ﴾ بسورة يوسف فقال: (وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً)، والخلاف دائر بين وجه التسهيل للهمزة الأولى، ووجه إبدالها واواً مع إدغام الواو قبلها فتصير واواً مشددة واحدة، بعدها همزة محققة ﴿بِالسَّوَاءِ﴾، والأول ليس في التيسير، والثاني وهو الإبدال والإدغام هو الذي نص عليه في التيسير، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس»^(١). وبه نأخذ.

٢- اختلف عن كل من قبل وورش في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نحو ﴿جاء احد / هؤلاء الا / لولياء اولئك﴾. فروى عن كل منهما تسهيل الهمزة الثانية، كما روى عنهما إبدالهما حرف مد من جنس حركتها. والتسهيل هو الذي في التيسير عنهما والوجهان في الشاطبية، إلا أن وجه التسهيل لقنبل هو المقدم في الأداء، لأنه طريق ابن مجاهد ولم يذكر في التيسير غيره، وبه نأخذ^(٢).

أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين حرف مد. والداني لم يذكر الإبدال في التيسير وذكره في جامع البيان وقال، إنه هو الذي رواه المصريون عنه أداءً، ثم قال، والبديل على غير قياس^(٣).

ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفتحتين في كلمتين، وهي خروج عن طريق التيسير، لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق وهي أولى أن تكون في التيسير، لأنها طريقة الذي قرأ به عن ابن خاقان. والله أعلم^(٤).
انظر: (جامع البيان) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

٣- قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ بالبقرة ﴿وَالْبِغَاءِ إِنْ﴾ بالنور، والراجح فيها في الأداء لورش

(١) (التيسير) ص ١٢٩ - (النشر) ج١، ص ٣٨٣ - (المفردات) ص ٤٢.

(٢) (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٤.

(٣) انظر أيضاً (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٥ - (المفردات) ص ١٤ (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٦٣، ١٤٦.

(وشرح التيسير) لابن أبي السداد ج١، (ص ١٠ - ١٣)، واسم الكتاب هو (الدُر الثَّيْر والعذاب النَمِير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير). وقد ذكر فيه أن الإبدال في هذا الباب ضعيف، والصحيح أنه قوي، لأنه رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق.

جعل الهمزة الثانية في كل منهما ياء مكسورة. وقد ذكر في التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان، كذلك نصّ عليه في المقررات، وهو المشهور عنه في الأداء، وينبغي أن يقدم على غيره، لأن الدائي لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقاني في رواية ورش^(١)، وقد نقل المحقق انفراد خلف بن إبراهيم الخاقاني شيخ الدائي عن أصحابه عن الأزرق بجعل الهمزة الثانية من المضمومتين واوًا خفيفة الضم، وردّه المحقق وقال، «العمل على غير هذا في سائر الأمصار»، لذا لم يذكره في التيسير مع إسناد رواية ورش من طريقه. (وإذا قرأت لورش بإبدال الهمزة الثانية ياء مكسورة في الموضعين المذكورين فلا بدّ من تسهيل الباب كله).

أما إذا قرأت بإبدال الباب كله حرف مد من نحو ﴿جاء احد / السماء إن / اولياء اولئك﴾، وهو الراجح لورش عن طريق المصريين فيجوز إبدال الهمز في الموضعين المذكورين حرف مد، ويجوز إبدالهما ياء مكسورة وهو الأرجح في الأداء؛ قال الإمام المتولى في فتح الكرم:

(وفي هؤلاء إن والبغا إن لأزرق على كسر ياء باقى الباب سهلاً)

٤- إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحين ألف، وذلك في موضعين هما: ﴿جاء لا لوط﴾ بالحجر، و﴿جاء لا فروعون﴾ بالقمر، ففيها على وجه الإبدال للهمزة الثانية المد الطويل أو القصير في الألف المبذلة التي بعد الهمزة الأولى، وذلك لاجتماع ألفين فيحذف أحدهما أو يجتمعان فيفصل بينهما بألف، فيكون فيها الطول أو القصير ولا يجوز التوسط، وليس على التسهيل إلا توسط البتل^(٢).

٥- جرى الخلاف في الهمزة الثانية المكسورة بعد ضم نحو ﴿يشاء الله﴾. فمذهب الجمهور إبدالها واوًا خالصة، وهي قراءة الدائي على الفارسي والخراساني ولبن غلبون. والمذهب الثاني تسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ الدائي على أبي الفتح. لذلك فقلنا نأخذ لورش والبزى والدورى بالإبدال، لأن رواياتهم من التيسير عن طريق قراءة الدائي على من مذهبه الإبدال.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر شرح، مختصر بلوغ الأمانة للشيخ الضباع شرح ابن القاصح ص ٧٢ ط. الحلبي وكذا (النشر) ج ١، ص ٣٨٩.

ونأخذ لقالون وقنبل والسوسى بالتسهيل كمذهب أبى الفتح^(١). وهذا هو ما تقتضيه طرق الرواية عن كل منهم من كتاب التيسير. وهو ما ذكره فى (جامع البيان). أما رويس فنأخذ له بالإبدال، لأنه هو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز وعنه روى المحقق فى التحبير رواية رويس. ونرى الوجهين جائزين لأبى جعفر، إذ لم يرجح أحدهما فى النشر ولا فى التحبير، إلا أن الإبدال أرجح. والله أعلم^(٢).

٦- إذا تغير الهمز بتسهيل أو حذف بعد حرف المد، فإن المد أرجح عند التسهيل. والقصر أرجح لمن يحذف الهمزة، فالمد أرجح فى ﴿جاء اهدك﴾ لقنبل ورويس والقصر أرجح للبزى وقالون والسوسى. أما ﴿هؤلاء إن﴾ بالبقرة فالمد الأول من قبيل المنفصل والثانى من قبيل المتصل، فلو قرأت للدورى بمد المنفصل تحتم المد فى الموضعين مع حذف الهمزة الأولى على مذهبه، ولا يجوز قصر ﴿اولاء﴾ مع مد (ها)، لأن المد الثانى إما أن يكون من قبيل المتصل لو أنك قدزرت حذف الهمزة الثانية، وإما أن يكون من قبيل المنفصل لو قدزرت حذف الأولى.

وإذا قرأت للبزى والسوسى وقالون فى نحو ﴿شاء إن﴾، فالراجح فيه القصر مع حذف الهمزة الأولى. والله أعلم^(٣).

(١) (تحبير التيسير) ص ٥٥ - (النشر) ج١، ص ٣٨٨.

(٢) قول ابن الجزرى عن الإبدال: «وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا، يلفت نظرنا إلى اختيار الإبدال لأبى جعفر، لأنه من أوائل التابعين ومن أقرأ القرآن فى - مسجد رسول الله ﷺ قديمًا. وهذا هو ما استنبطه الشيخ محمد بن السيد الخير السودانى فى كتابه فتح الكرم الشكور فى رواية الدورى وهو الأولى بالصواب. والله أعلم.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٥٥.

مسائل الخلاف في الهمز المفرد

١- قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز الساكن واستثنى مواضع ﴿انبيهم﴾ بالبقرة و﴿نبهم﴾ بالحجر والقمر. واختلف عنه في ﴿نبنا﴾ بيوسف. وظاهر التحجير والدرة الإبدال فيه من الروایتين. ولكن أفاد المحقق في النشر أن التحقيق رواه أبو طاهر بن سوار، أى في المستنير. وهو طريق التحجير عن ابن جهمز. فنأخذ له بالتحقيق في نبنا بيوسف خاصة من رواية ابن جهمز. أما رواية ابن وردان فنأخذ له فيه بالإبدال على ظاهر التحجير، قال الإمام الأزميرى في عمدة العرفان، «ويختص وجه الاختلاس في ترزقانه لابن وردان بوجه الإبدال في نبنا على ظاهر النشر»^(١). وهو واضح لأن ابن وردان يقرأ له بالاختلاس في ﴿توزقانه﴾ من طريق التحجير، فيكون له الإبدال خاصة في نبنا بيوسف، ويكون لابن جهمز التحقيق لا غير. والله أعلم.

٢- انفرد أبو الحسن بن غلبون وتبعه الشاطبي بإبدال همزة ﴿باركهم﴾ في موضعي البقرة عن السوسى، قال الشاطبي، «وقال ابن غلبون بياء تبدلاً». قال المحقق في النشر، «وهو غير مُرضٍ لأن إسكان الهمز عارض تخفيفاً فلا يعتد به»، فالأولى أن يقرأ فيه للسوسى بالتحقيق وعدم الإبدال، وصوبه في النشر^(٢).

٣- اختلف عن ابن وردان في حذف همزة ﴿المنشوق﴾ في الواقعة وإثباتها. والحذف هو الراجح من طريق الدرة والتحجير، لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما جاء في النشر، لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه^(٣).

٤- روى في تحجير التيسير الخلاف عن أبى جعفر في إبدال ﴿موطنا﴾ بالتوبة، وأطلق الخلاف له من الروایتين. ولكن المحقق في النشر ذكر أن ابن سوار لم يذكر من الروایتين إبدالاً. فنأخذ فيه أيضاً بالتحقيق لابن جهمز، لأن طريق التحجير فيه عن ابن سوار، كما نأخذ لابن وردان بالتحقيق فيه من طريق التحجير، كما يتضح لنا من النشر. وقد قلنا إن التحقيق

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٠، (عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن) (ص ٨١) ط. مكتبة الجندى.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٧، لأن الهمز فيه من طرق ابن العلاف والنهروانى والخبلى وهى ليست من طرق التحجير.

فيه أرجح، لأن الإبدال من النشر من طريق أبي العلاء والهدلى وليساً في سند رواية التحبير عن ابن وردان. والله أعلم^(١).

٥- اختلف عن أبي جعفر أيضاً في إبدال ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / مئتان / فئة / مئتان﴾، قال في النشر^(٢)، «واتفرد الشطوي عن ابن وردان في هذه الأربعة بالتحقيق». قلت، ولا يعد هذا انفراداً عن ابن وردان، لأن ابن العلاف رواه أيضاً بالتحقيق عن زيد عن ابن شبيب - كما جاء في النشر - فلا يعد التحقيق في هذه الأربعة انفراداً، لموافقة رواية ابن العلاف رواية الشطوي فيها، لذلك نأخذ لابن وردان بالتحقيق في ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / فئة / وتنتيها﴾. ولا خلاف عن ابن جاز في إبدالها. وإذا كان صاحب الدرر قد أطلق الإبدال فيها من الروایتين، فالصحيح من طريقه هو التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جاز. والله أعلم.

٦- اختلف عن الأزرق عن ورش في ﴿اوايت﴾ وبابه مثل ﴿اوايتكم / اوايتكم﴾ ونحوه. فورد عنه تسهيل همزة الثانية، وهي التي تلي الراء، ولم يذكر الداني في التيسير سوى التسهيل. وزاد الشاطبي الإبدال، والوجهان جيدان.

ونقل المحقق في النشر أن الداني ذكر البذل في غير التيسير ثم قال، «والبذل فيه قياس البذل في أنذرهم وبابه، إلا أن بين بين أكثر وأشهر وعليه الجمهور»، لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه في التيسير^(٣). ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضاً. وقد ذكره الداني في غير التيسير^(٤).

٧- ذكر الشاطبي الخلاف في تسهيل همز ﴿لاعنكم﴾ بالبقرة عن البزى، ورواية التسهيل هي الأولى والمعتمدة في الأداء، لأن الداني قرأ بها من طريقه، وأثبت في التيسير أنها عن أبي ربيعة، وذكر في المفردات أنها عن أبي ربيعة وابن الحباب أيضاً. فالراجح التسهيل للبزى فيه وجهاً واحداً^(٥).

٨- ذكر الشاطبي وجهين عن ورش في ﴿هانتكم﴾ الأول حذف الألف وتأتى بعد الهاء همزة مسهلة، والثاني إبدال همزة ألفا محضة مع المد المشيع. ولم يذكر في التيسير سوى

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٦. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٨ - (التيسير) ص ١٠٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٩٩ - (التيسير) ص ٨٠ - (المفردات) ص ٩٩.

وجه التسهيل بدون مد، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضًا والوجهان جيدان وبهما نأخذ^(١).

٩- اختلف عن أبي عمرو والبيزى في «اللاش» بالأحزاب والمجادلة وموضعى الطلاق، وذكر المحقق في النشر أن الداني قد قرأ بتسهيل الهمزة على أبي الفتح وقرأ بإبدال الهمزة بـاء ساكنة على الفارسي^(٢). ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه للسوسى من طريق أبي الفتح. والرواية المسندة لكل من الدورى عن أبي عمرو وللبيزى عن ابن كثير من طريق الفارسي، كان الوجه الراجح في الأداء للسوسى تسهيل الهمزة، والراجح للدورى والبيزى الإبدال بـاء ساكنة. وقد تقدم في باب الإدغام الكبير ذِكْرُ إظهاره وإدغامه في موضع سورة الطلاق.

١٠- ذكر الخلاف عن البيزى في قلب موضع الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة من (بيأس) وبابه بيوسف والرعء، فقال الشاطبي - رحمه الله - «أقلب عن البيزى بخلف وأبدلاء، وصرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة بالقلب والتأخير بلا خلاف. أما عدم القلب والتأخير فهو للداني من طريق ابن الحباب عن البيزى وليست في التيسير. فالأولى والراجح أن يؤخذ للبيزى من طريق التيسير بالقلب والإبدال بلا خلاف. والله أعلم^(٣).

١١- لم يذكر في الدرة سوى الإدغام في «هيفة» موضعي آل عمران والمائدة عن أبي جعفر من الروایتين. والصحيح عن ابن جاز من طريق التحبير هو الهمز وعدم الإدغام كحفص، إذ قطع به ابن سوار كما جاء في النشر. ومعلوم أن طريق رواية ابن جاز من تحبير التيسير والدرة هو من كتاب المستنير لابن سوار من طريق ابن رزين عن الهاشمي، وفيه عدم الإدغام لابن جاز، وبذلك نأخذ^(٤).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٠ - (التيسير) ص ٨٨.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - (التيسير) ص ١٢٩.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - فهرسة الدهر ج١، ص ٤٧٠.

فد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وفيه مسائل

- ١- اختلف عن ورش في نقل ﴿كتابه﴾ بالحاقة. فروى عنه النقل وروى عنه التحقيق، فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذي لم يذكر في التيسير سواء، وهو الراجح في الأداء، لأن الدالي قال: إنه قرأ بالتحقيق فيه على الخاقاني، وهو طريقه في رواية ورش. ورجح الشاطبي عدم النقل فقال: «بالإسكان عن ورش أصحُّ تَقْبَلًا». وهذا هو المعتمد والذي اختاره المحقق في النشر، لأن الهاء هاء سكتٍ وعلى هذا الوجه يأتي إظهار ﴿ماليه هَلَك﴾ مع سكتة لطيفة على الهاء الأولى. ولا يجوز فيه الإدغام لورش، لأن الإدغام مفرع على النقل في ﴿كتابه﴾، وقد مرَّ بك ما علمت من ضعفه^(١).
- ٢- حكم الابتداء بالأولى من ﴿عَادَةُ لَوِي﴾ لكل من أبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر ثلاثة أوجه: الأول: ﴿لَوِي﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها. الثاني: ﴿لَوِي﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها. الثالث: ﴿الاولي﴾: إثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة، أي الابتداء بالأصل. وهذا الوجه الثالث هو المقدم في الأداء^(٢). وهذه الوجوه أيضًا تأتي لقالون مع الهمز في الوجهين الأولين ﴿لَوِي / لَوِي﴾، غير أنه يشترك مع أبي عمرو ومن معه في الوجه الثالث بدون همز، وهو المقدم في الأداء للجميع. أما ورش فليس له إلا النقل في الوصل والابتداء.
- ٣- لم يذكر المحقق في تحبير التيسير النقل في ﴿مَلء الأرض﴾ بآل عمران لابن وردان، وذكره في الدرّة عنه. ولكن الأصح أداء من طريق ابن وردان في التحبير عدم النقل، لأن النقل من طريق النهرواني وأبي العلاء والعمري، وليس من طريق التحبير^(٣).
- قال المحقق في النشر: ورواه سائر الرواة، عن ابن وردان من غير نقل.
- ٤- لا يجوز في مذهب ورش أو حمزة النقل فيميم الجمع مطلقًا. وهذا الذي حققه في النشر، وضعف رواية نقل ميم الجمع عن القراء العشرة. والله أعلم^(٤).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٣٦.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤١٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤١٤. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤١٨.

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره وفيه ثلاث مسائل

- ١- روى الداني في التيسير أنه قرأ لخلف عن حمزة بالسكت على آل وشيء، والمنفصل نحو ﴿من آمن﴾، وذلك من قراءته على أبي الفتح. وروى أنه قرأ له أيضاً بالسكت على آل وشيء من قراءته على أبي الحسن.
- ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه من قراءة الداني على أبي الحسن، فإن المقدم في الأداء لخلف عن حمزة هو السكت على آل وشيء فقط دون السكت على المفصول^(١).
- ٢- روى الداني في التيسير أنه قرأ على أبي الحسن من الروایتين بالسكت على آل وشيء، وأنه قرأ على أبي الفتح بترك السكت في رواية خلاد. فصرح بترك السكت في المفردات من قراءته على أبي الفتح، ولم يذكر عنه سكتاً في التيسير في هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح، لذا فالمقدم في الأداء لخلاد عدم السكت مطلقاً، لأن ذلك طريق الرواية المسندة في التيسير عن خلاد. والله أعلم^(٢).
- ٣- أهمل صاحب الدرة السكت عن خلف العاشر، فقال: «وحقق همز الوقف والسكت أهمل». والصحيح أن السكت على الهمز من كلمة أو كلمتين غير حرف المد روى عن المطوع عن إدريس عن خلف، نحو ﴿يسألونك / من آمن﴾، وهو في المبهج، ومنه طريق الرواية في التحرير والدرة، لذلك نأخذ به من هذا الطريق. ويكون عدم السكت طريق القطيعي وطريق إسحاق عن خلف العاشر^(٣).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٢٠، و(التيسير) (ص ٦٢).

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٢٢.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٢٤.

الوقف على الهمز وفيه مسائل

١- مما زاده الشاطبي على طرق الدالي النقل في الساكن المفضول وقفاً مثل ﴿من امن﴾. ولم يجوز الدالي عن حمزة، ومذهبه التحقيق فيه من الروایتين من جميع طرقه؛ قال المحقق في النشر: «إن النقل لا يصح من طرق الشاطبية». وعلى ذلك لا يجوز النقل فيه عن حمزة من الروایتين. والأولى عدم السكت فيه لخلاّد وخلف وصلاً ووقفاً، فالمقدم فيه في الأداء من الروایتين التحقيق بلا سكت^(١).

٢- اختلف عن حمزة في الوقف على لام التعريف التي تليها همزة مثل ﴿الأخوة﴾. ومذهب أبي الحسن فيه التحقيق مع السكت وقفاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح فيه النقل وقفاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاّد. ولا يكون في هذا الطريق سكت على الهمز لخلاّد، وإتما يصح السكت وصلاً ووقفاً لخلف عن حمزة فيه^(٢).
٣- اختلف عن حمزة من الروایتين في الوقف على ﴿انبيهم / نبئهم﴾. ومذهب أبي الحسن كسر الهاء أو ضمها وقفاً، فيجوزان من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح ضم الهاء وقفاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاّد^(٣)، ولم يختلف عن حمزة في إبدال الهمزة فيهما ياء من الروایتين.

٤- اختلف عن حمزة في الوقف على المهموز إذا كان قبل الهمز ياء أو واو أصليتان مثل ﴿هوى / شيبا / هينة / موفلا﴾ فمذهب أبي الحسن النقل، لذلك فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح الإبدال والإدغام، فنأخذ به من رواية خلاّد^(٤).

٥- اختلف عن حمزة في الوقف على المتوسط بدخول حرف زائد عليها (كهاء التنبيه وهاء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والكاف والسين) ويجمعها قولك (هَيَا لِكَسْبِ الْوَفَاءِ)؛ نحو (هَاتِم) / يا آدم / لأبويه / بإحسان / وأوحى / أنتم / فأواري / كأنهم / سأوريكم). ومذهب أبي الحسن فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح التخفيف بالتسهيل أو الإبدال، وعليه يكون هذا الوجه مقدماً من رواية خلاّد. وتقدم أن مذهب النقل وقفاً في لام التعريف^(٥).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٣٥. (٢) (النشر) ج١، ص ٤٣٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٤٣١، ٤٣٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٤٠. (٥) (النشر) ج١، ص ٤٣٤.

٦- اختلف عن حمزة في الأخذ بمذهب الأخفش عند الوقف على المهموز إذا كان مضمومًا بعد كسر، نحو ﴿سَنَفْرُوكَ﴾، أو مكسورًا بعد ضم، نحو ﴿الْوَلُؤُكُ﴾. وقد ردَّ هذا المذهب كثيرًا من القراء، منهم أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني، لذلك كان الأولى والراجح في الأداء عدم الأخذ به في رواية خلف. ولكن يجوز الأخذ به في رواية خلاد بشرط أن يكون الهمز لام الفعل، نحو ﴿سَنَفْرُوكَ﴾. فلا يجوز في نحو ﴿سَلَّطْتَ﴾، لأن الهمز فيه عين الفعل، ولا يجوز إبداله من نحو المنفصل نحو ﴿يُرفع إبراهيم﴾، أو نحو ﴿يشاء إلى﴾. كذا حققه صاحب النشر وقال: «إنه رآه كذلك في كتاب معاني القرآن للأخفش». ويشترط أيضًا موافقة الرسم فلا يجوز في نحو ﴿مستهزئون﴾ إبداله ياء محضة، لأنه في الرسم بالواو. وهو اختيار الداني^(١).

٧- ورد الخلاف عن حمزة في الوقف على نحو ﴿رَبِّنا﴾ بمرهم، وكذلك ﴿تَوَوَّى﴾ بالأحزاب، ﴿تَوَوَّى﴾ بالمعارج (وَوَيْكَ وَوَرَوَيْنا وَوَوَيْنا)، ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح في الأداء من رواية خلف، فَنَقَرْنَا هَكَذَا، (رَبَّنَا - تَوَوَّى - تَوَوَّى رَبَّنَا - رَبَّنَا - رَبَّنَا - رَبَّنَا) ورجح غيره الإبدال وفقًا فهو الراجح من رواية خلاد (رَبَّنَا - تَوَوَّى - تَوَوَّى - رَبَّنَا - رَبَّنَا - رَبَّنَا)^(٢).

٨- ورد الخلاف أيضًا في زيادة تمكين الألف إذا كان بعدها همزة متطرفة في الوقف في نحو ﴿السماء / جاء﴾ لدى هشام وحمزة، فإنه يلزم إبدال الهمزة ألفًا، ثم تحذف إحدى الألفين، فيجوز إذن المد أو القصر، ويجوز التوسط أيضًا.

ووردَ الخلافُ في الوقف عن حمزة على نحو ﴿نَسْأَوكُمْ / نَسْأَوكُمْ﴾ ونحوه فيما توسط فيه الهمز، فيجوز فيه أيضًا المد والقصر. والراجح القصر عند الحذف للهمزة في نحو السماء وجاء، والمد عند تغيير الهمزة بالتسهيل ونحوه^(٣). وهذا هو الذي حققه صاحب النشر، إلا أن الداني في (التيسير) رجح المد عند حذف الهمز أيضًا في الوقف على نحو السماء والوجهان جيدان: المد أو القصر.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٤٤ - ٤٤٥، لذا يؤخذ في مستهزئون ونحوه بالتسهيل أو الحذف فقط دون الإبدال ياء. وانظر أيضًا فريدة الدرر ج١، ص ٣٦٧.

(٢) (تجويد التيسير) - ص ٦١، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) (النشر) ج١، ص ٢٥٦ - (التيسير) ص ٣٨.

٩- ذهب إلى التخفيف الرسمي أبو الفتح فارس وغيره، وانتصر له أبو عمرو الداني في جامعه. إلا أن أبا الحسن بن غلبون شيخ الداني قد ضغفه وردّه. كذلك رده جمهور أهل الأداء من المشاوق والمغاربة على ما جاء في النشر، ولم ينقلوا التخفيف الرسمي ولم يشيروا إليه. لذلك فإننا نأخذ بهجواز التخفيف الرسمي لخلاد دون خلف، وكذلك في رواية هشام؛ لأن طريقيهما في التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح. ولا نأخذ به في رواية خلف. كيف وقد ردّه أبو الحسن طاهر بن غلبون الذي روى الداني رواية خلف من قراءته عليه^(١). وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز الوقوف عليها بالواو ووقعت الهمزة فيها بعد الألف، فيجوز الوقوف عليها عملاً بهذا المذهب، وهي ﴿جَزَّ لَوَا الظَّالِمِينَ﴾، و﴿إِنَّمَا جَزَّ لَوَا﴾ (الأولان بالمائدة) ﴿فِيكُمْ شَرَكَا﴾ بالأنعام، ﴿مَا فَشَرَا﴾ في هود، ﴿فَقَالَ الضَّعْفَا﴾ في إبراهيم، ﴿شَقَقَا﴾ بالروم، ﴿لَهُوَ الْبَلَا﴾ بالصفات، ﴿فَيَقُولُ الضَّعْفَا﴾، و﴿وَمَا دَعَا﴾ بغافر، ﴿وَمَا لَهُمْ شَرَكَا﴾، و﴿وَجَزَّ لَوَا سَيِّئًا﴾ بالشورى، ﴿بَلَا﴾ مُبِينًا بالدخان، و﴿وَذَلِكَ جَزَّ لَوَا الظَّالِمِينَ﴾ بالحشر، ﴿إِنَّا بَرَزْنَا﴾ بالمتحنة. واختلف في ﴿جَزَّ الْحَسَنَى﴾ بالكهف بالنسبة لهشام، وكذلك ﴿جَزَّ مِنْ تَزَى﴾ بظه. و﴿جَزَّ الْحَسَنِينَ﴾ بالزمر لحمزة وهشام، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بلا واو، واختلفوا في ﴿أَنبَا﴾ في الأنعام والشعراء و﴿عَلِمَا بَنَى إِسْرَائِيلَ﴾ بالشعراء و﴿الْعَقْمَا﴾ بفاطر، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بالواو.

أما الكلمات التي رُسمت همزتها بالواو ولم تقع بعد ألف، فهي ﴿يَبْدَا﴾ حيث وقع، و﴿تَفْتَا﴾ بيوسف، و﴿يَتَفَيَا﴾ بالنحل، و﴿تَوَكَّأ﴾ و﴿لَا تَظْمَا﴾ بظه، و﴿وَيَذْوَا﴾ بالنور، و﴿يَغْبَا﴾ بالفرقان، و﴿فَقَالَ الْمَوَا﴾ أول موضع بالمؤمنون، و﴿يَسَايَا الْمَوَا﴾ الثلاثة بالنمل، و﴿وَأَوْ مِنْ يَنْشُرَا﴾ بالزخرف، و﴿تَبَا﴾ إبراهيم والتغابن. واختلفت المصاحف في ﴿تَبَا﴾ الخصم، و﴿نَبَا عَظِيمًا﴾ في ص، وكذلك ﴿يَنْبَا﴾ في القيامة، والأغلب كتابتها بالواو.

أما الكلمات التي كتبت بالياء وقبلها ألف، فيجوز الوقوف عليها بالياء، وهي ﴿تَقِي﴾ بيونس، و﴿وَأَيَّايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ بالنحل، و﴿وَمِنْ أَيْيَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾ بظه، و﴿مِنْ وَايَ حِجَابٍ﴾ بالشورى، واختلفوا في ﴿بَلَقِي رِيحًا﴾ و﴿لَقِي الْآخِرَةَ﴾ في الروم والأغلب كتابتها

(١) (النشر) ج١، ص ٤٦٣.

بالياء . كما صورت الهمزة ياء في ﴿من نبأى الرسلين﴾ بالأنعام^(١) . ولقد فصلنا في ذلك، لأن القراءة سنة متبعة وليس معنى أن كل كلمة صُوِّرت همزتها بالواو أو الياء يوقف عليها بالواو أو الياء الخالصتين، فلا يصح الوقف على ﴿نساؤكم﴾ بالواو، أو على ﴿خائفين﴾ بالياء . ولكن يوقف بالتسهيل عليهما . فلا بد أن يقيد الوقف الرسمي بما صح نقله وثبتت تلاوته . والله أعلم^(٢) .

-
- (١) لذا فالراجح الوقف على نحو ﴿فَلَقَمْنَا﴾ لخلاذ باثني عشرة وجهاً هي خمسة الإبدال وثلاثة الوقف على الواو بالسكون وثلاثة الإشمام ووجه الروم مع القصر، ويختص خلف بالخمسة الأولى على أوجه القياسى دون الرسمي . ويوقف على نحو ﴿وَأَيُّهَا﴾ لخلاذ بتسعة أوجه، خمسة الإبدال، وثلاثة بسكون الواو، ووجه الروم، ويختص خلف بخمسة الإبدال . ويوقف على نحو ﴿أَتَوَكَّلُ﴾ بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم لخلف ويزاد لخلاذ ثلاثة الوقف بالواو (السكون، الروم، الإشمام) . ويوقف على نحو ﴿من نبأى﴾ لخلف، وخلاذ بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم ويزاد لخلاذ الوقف بالياء مع السكون والروم . والله أعلم .
- (٢) وكلنا يجوز الأخذ لهشام في الهمز المتطرف بأوجه الوقف الرسمي وأوجه الأخفش لأن رواية هشام من طريق أبى الفتح فارس .

في الإدغام الصغير، وفيه مسائل

١- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام دال قد في الزاى من ﴿ولقد زيناه﴾، وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الداني في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي، وهو طريقه في التيسير، ونص في المفردات على قراءته على الفارسي بالإظهار، فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿ولقد زيناه﴾، لأن الإدغام طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش وقراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن، وليست من طريق التيسير عن ابن ذكوان^(١).
٢- انفرد الشاطبي في ذكر الخلاف في إدغام ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان، قال المحقق في النشر: (ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق). ونقل عن أبي شامة قوله: (إن الداني ذكر الإدغام فيه في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح). وليس ذلك طريق التيسير، لذا أشار الشاطبي - رحمه الله - إلى ضعفه بقوله:

☆☆ وفي وجبت خلّف ابن ذكوان يفتلا ☆☆

فالأولى إظهار ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان من طريق التيسير^(٢).

٣- ذكر في التيسير الخلاف في إدغام ﴿بل طبع﴾ عن خلاد «بالنساء»، وتبعه الشاطبي بقوله: (وبل في النساء خلادهم بخلافه) ولكن نص المحقق في النشر على أن الداني قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. ونص الداني نفسه في المفردات عليه وقال فيه وفي التيسير: (وبه آخذ)، أي وبالإدغام آخذ. فتبين أن الإدغام طريق التيسير الذي ينبغي أن يؤخذ به منه. أما الإظهار فقد قرأ به الداني على أبي الحسن عن أبي القاسم بن نصر بن أبي الهيثم عن خلاد، وليس ذلك طريق التيسير، لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام^(٣).

٤- استثنى هشام إدغام ﴿هل تسوى﴾ بالرعد، ونص الداني على إظهاره في التيسير والمفردات، إلا أن الداني ذكر في جامع البيان قوله: (وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين بالإدغام كظائره في سائر القرآن)، وقال: (وكذا نص عليه الحلواني)، قاله المحقق

(١) (النشر) ج٢، ص٣، (المفردات) ص١٨٣، و(التيسير) ص٤٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص٧، و(التيسير) ص٤٣، و(المفردات) ص٣٤٤، ٣٤٥.

في النشر. وهو يقتضى صحة الوجهين، لذلك فإننا نأخذ لهشام فيه بالوجهين: (الإظهار والإدغام) من طريق التيسير. والله أعلم^(١).

٥- ذكر الدائي في التيسير وجهين في إدغام ﴿ومن لم يتب فأولئك﴾ في الحجرات عن خلاد على سبيل التخيير، وقال إن شيخه أبا الفتح قد خير فيه. وبالإظهار والإدغام نأخذ عملاً بالوجهين^(٢).

٦- ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة]: نص الدائي في التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف، وتبعه الشاطبي بقوله: (فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِاخْتَلَفٍ)، قال المحقق: (والذى تقتضيه طريقيهما، أى «البزى وقنبل عن ابن كثير» هو الإظهار، لأن الدائي نص على الإظهار في جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبى ربيعة)، وهذان هما طريقا التيسير عن قنبل والبزى. وإن كان الخلاف مذكوراً في التيسير والشاطبية وفي المفردات، إلا أن طريق التيسير يقتضى الإظهار فيه للبزى وقنبل، وبذلك نأخذ^(٣).

٧- نص الدائي في التيسير على الخلاف في إدغام ﴿اركب معنا﴾ لكل من البزى وقالون وخلاد. وتبعه الشاطبي بقوله: (وَفِي أَزْكَبٍ هُدًى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وفيه نظر، لأن الإظهار مروي للبزى عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الدائي قرأ على أبى الفتح في رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الدائي على أبى الفتح بالإدغام - وإن كان قد اختار الإظهار في المفردات فليس هو طريقه في رواية خلاد، فينبغى الأخذ بالإظهار لقالون والبزى، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير^(٤).

وينبغى أن ننبه على أن المحقق في تحبير التيسير ذكر أن الإدغام طريق النقاش عن البزى، إلا أن الصحيح هو الإظهار من جميع طرق النقاش، كما نص عليه في «النشر»، وكما جاء عن الدائي في «المفردات» أنه قرأ بالإظهار على الفارسي عن النقاش عن أبى ربيعة. والله أعلم^(٥).

٨- ذكر الدائي في التيسير الخلاف عن قالون في إدغام ﴿يلهث ذلك﴾ أو إظهاره، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَقَالُونَ فُوحْلَفٍ). ولكن طرق رواية الدائي في التيسير عن أبى الفتح تقتضى الإظهار^(٦)، إذ به قرأ الدائي على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقي. أما الإدغام،

(١) (النشر) ج٢، ص ٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر عثمان، ص ٩٧.

(٢) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠ - البدور الزاهرة، ط. الأزهر، ص ٧٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١، ١٢ (المفردات) ص ١٠٠. (٥) (التحبير) ص ٦٥ - (النشر) ج٢، ص ١١.

(٦) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ١٤.

فقرأ به أبو الفتح عن السامري، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلواني لا من طريق أبي نشيط التي في التيسير. فعلى ذلك يكون لقانون الإظهار فيه كورش من طريق التيسير. ٩- قد أطلق الخلاف عن دورى أبي عمرو في إدغام الراء المجزومة في اللام، نحو: ﴿طافهز لغا﴾. وبالإدغام قرأ الداني على الفارسي من طريق أبي طاهر، وهو طريق التيسير، وبه نأخذ^(١).

١٠- ﴿يس والقوان﴾، و﴿ن والقلم﴾، لم يختلف عن ورش من طريق الشاطبية في إدغام نون، ﴿يس والقوان﴾. وإنما جرى خلاف في ﴿ن والقلم﴾. وعبرة التيسير تشير إلى الإظهار وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين عن ورش. ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين، لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون في ﴿ن والقلم﴾. والله أعلم^(٢). ١١- ﴿الم نخلقكم﴾. ورد فيه وجهان إدغام القاف في الكاف مع ظهور صفة الاستعلاء أو الإدغام الكامل وجعلها كافاً خالصة من غير إظهار هذه الصفة. قال المحقق في النشر، وهو قول أبي عمرو الداني في جامعه وقال، (إن الإدغام الخالص أصح وأوجه قياساً)، لذلك نأخذ بالإدغام الكامل وجهاً راجحاً في الأداء^(٣). ولا يوجد نص في الشاطبية أو التيسير بالخلاف فيه.

١٢- ورد وجهان عن ورش في ﴿ماليه هله﴾، وكذلك عن باقي رواة القراء العشرة. الإدغام أو السكت على هاء (ماليه) سكتة لطيفة. وكلاهما صحيح عن الجميع، إلا أن من روى النقل لورش في ﴿كتابه ائى﴾ لزمه الإدغام في ﴿ماليه هله﴾. وقد مرّ بك أن هذا الوجه ضعيف لا ينبغي أن يقرأ لورش به. فتعين أن يؤخذ لورش بوجه واحد، وهو السكت على الهاء مع الإظهار، لأن عدم النقل في ﴿كتابه ائى﴾ هو الأصح عنه. والله أعلم^(٤). ١٣- قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عند الغين والحاء، واستثنى له أهل الأداء ثلاثة مواضع أخذوا له فيها بالإظهار، وهى ﴿فسينقضون﴾ [بالإسراء]، ﴿ون يكن غنيا﴾ [بالنساء]، ﴿والنخفة﴾ [بالمائدة]. لكن صاحب النشر ذكر أن ابن سوار روى الإخفاء في موضع المائدة ﴿والنخفة﴾ والإظهار في الحرفين الآخرين. فدل ذلك على أن الراجح في رواية ابن جهم هو إخفاء النون عند الحاء في حرف المائدة فقط دون حرفي النساء والإسراء لأن روايته من طريق كتاب ابن سوار من طريق التحجير. وبذلك نأخذ^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٨ - (التيسير) ص ١٨٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٩٦.

(٥) (النشر) ج٢، ص ٢٢ - وفريدة اللهم ج٢، ص ٤٧٠.

في الفتح والإمالة وفيه مسائل

أولاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن قالون:

١- حرف الهاء وحرف الياء من «كهيصص» فيه الخلاف، بناء على ما أطلقه صاحب التيسير فيه من تقليلهما بين بين، قال المحقق في النشر بعد ذكر الفتح: (وبه قرأ الداني لقالون على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، يعني من طريق أبي نشيط، وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه). أما التقليل فمن طريق الداني عن الحلواني عن قالون، وليست في التيسير، فينبغي أن يؤخذ بالفتح لقالون في الهاء والياء كذلك، لأن من فتح الهاء فتح الياء عن نافع. أما ورش فلم يختلف عنه من طريق التيسير في تقليلهما كما سيأتي^(١).

٢- تقليل (التوراة)، ورد في الشاطبية تقليل التوراة بخلف عن قالون بقوله: (وَبِالْخَلْفِ بَلَّاءَ) بناء على ما ذكره الداني في التيسير أنه قرأ فيه بالخلف عن أبي الفتح. وقد ذكر المحقق في النشر أن تقليل (التوراة) قرأ به الداني على أبي الفتح، ولكن من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. أما الفتح فقرأ به على عبد الباقي من طريق أبي نشيط، وهي الطريق المسندة في التيسير. ثم قال صاحب النشر: (وذكر غيره فيه خروج عن طريقه)، وهو صريح في أن الراجح بل الأولى في الأداء الفتح لقالون في (التوراة) في كل القرآن من طريق التيسير والشاطبية. ولا يؤخذ بسواه عند التحقيق. والله تعالى أعلم^(٢).

٣- ليس من طريق الشاطبية عن قالون في (هار) بالتوبة سوى الإمالة، وإنما نبهنا عليه، لأن الخلاف في الشاطبية أتى عن ابن ذكوان، وسيأتي تحقيقه.

ثانياً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن ورش:

١- ما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية وليس آخره راء مثل (هدى - أتى - أعمى - موسى)، فالذي في التيسير تقليله بين بين، ولم يذكر فيه الداني خلافاً، وسوى بينه وبين الرائي نحو (اشترى). وبالتقليل قرأ الداني على شيخه خلف بن خاقان. وإنما قرأ الداني فيه

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٧. (٢) (التيسير) ص ٨٦ (النشر) ج٢، ص ٦١.

بافتح على أبى الحسن، لذلك فالراجع والأولى في الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجهًا واحدًا عن ورش لا فرق بين الرائي وغيره، لأن ذلك طريق التيسير.
وإذا كان الوجهان المذكورين في جامع البيان والشاطبية - فإن الرجوع للأصل هو الراجع والأولى في الأداء^(١).

٢- ورد أيضًا الخلاف عن ورش في تقليل رءوس الآيات المختومة بضمير المؤنثة الغائبة، نحو: (ضحاهما وجلالها وبنائها وسواها) في النازعات والشمس. والذي صرح به في التيسير هو الفتح، ولم يذكر في الشاطبية سوى الفتح فيه، وتتبعه في النشر، فذكر أن الداني عوّل على الفتح مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبى القاسم الخاقاني، وهى بالتقليل، لذلك فإن الفتح في هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبى الحسن، لذا نأخذ لورش فيه بالتقليل وجهًا راجحًا في الأداء، لأنه الأصح رواية من طريق التيسير^(٢)، لذا يؤخذ لورش من طريق التيسير بتقليل رءوس الآيات الإحدى عشر سواء ما ختم بياء أو بها ألف (للمؤنثة الغائبة).

٣- عبارة التيسير تقتضى الإمالة في الماء والياء من ﴿كهيعص﴾ لنافع. والصحيح أنه ليس لورش فيها سوى التقليل وليس لقالون سوى الفتح كما تقدم.

٤- ورد الخلاف عن ورش في تقليل ﴿لواكهم﴾ بالأنفال، قال الشاطبي - رحمه الله، (وَفِي أَرَاكَهُمْ وَذَوَاتِ أَيْنَا لَهُ الْخَلْفُ جُمْلًا). والراجع في الأداء التقليل عن ورش في ﴿لواكهم﴾، وذوات الياء أيضًا لأنها قراءة الداني على الخاقاني، وهى طريق التيسير. قال في التمهيد عن تقليل أراكم، وهو الصواب. وقال في جامع البيان، وهو القياس. أما الفتح فيه، فمن قراءة الداني على أبى الفتح، وليست طريق التيسير^(٣).

٥- عبارة التيسير قد يؤخذ منها الفتح في (هداي ومثواي وبحياي) لورش، لأنه ذكر إمالتها عن الدورى عن الكسائي ولم يذكر معه ورشًا، وليس لورش فيه إلا التقليل، كما صرح بذلك الداني في سائر كتبه. وقد ذكرنا أن الخلاف في ذوات الياء لا يؤخذ به من طرق التيسير، فليس له فيها إلا التقليل من طريقه وجهًا واحدًا^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤٨ - (فتح القدير) للشهخ عامر السيد عثمان ص ٤٩.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤١ - ٤٢. (٤) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

٦- روى الداني في التيسير أيضًا الخلاف عن ورش في ﴿الجار / جبارين﴾، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَهَذَانِ غَنُّهُ بِاخْتِلَافٍ)، والمتتبع لعبارة التيسير يجد أن الداني بعد ذكر الخلاف فيه قال: (إنه قرأ على ابن خاقان بالتقليل). وهو طريق التيسير كما علمت، لذلك فالراجع فيهما التقليل عن ورش^(١).

٧- مما يجب ملاحظته أن حرف ﴿نأى﴾ في موضعه بالإسراء وفصلت ليس لورش في نونه تقليل، وإنما تقليله للهمزة والألف بعدها وإنما ذكرته لأن بعض عبارات المشايخ تشير إلى تقليل حرفي نأى لورش، وربما فهم تقليل النون والهمزة، وإنما المراد تقليل الهمزة والألف بعدها. والله أعلم.

ثالثًا: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن أبي عمرو من الروایتين:

١- ورد عن أبي عمرو الخلاف في الوقف على ﴿تترا﴾ بالمؤمنون، فهي بالتنون عند أبي عمرو، فإذا وقف أبدى ألفًا. وأوهمت عبارة الداني في التيسير الإمالة فيه، إذ قال: (وهم على أصولهم في الراء)، قال المحقق في النشر: (ويحتمل في ترا وجهان: أحدهما، أن يكون الألف بدلًا من التنوين مثل ﴿ذكو﴾. ﴿سترا﴾ فلا يجوز إمالتها. وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق. ثم قال: (ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو) قلت: وهو الأرجح أي الفتح، لأن كلام الداني في التيسير يقتضي أنها بدل من التنوين، لذلك نأخذ لأبي عمرو بالفتح في ﴿تترا﴾ وفقًا^(٢).

٢- اختلف عن أبي عمرو في ﴿بشرى﴾ بيوسف، فذكر الشاطبي فيه ثلاثة أوجه: الفتح، والتقليل، والإمالة، ورجح الفتح، إذ ليس في التيسير غيره، إذ قال الداني فيه: (وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو). وقال في النشر: (الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله). ورجح في غيث النفع الفتح، وقال: (فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله). ولما كان المعول في إسناد الرواية على النقل والمشافهة دون القياس، فإن الراجح في الأداء في ﴿بشرى﴾ هو الفتح^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٦، ٥٨.

(٢) (التيسير) ص ١٥٩ - (النشر) ج٢، ص ٨٠.

(٣) (التيسير) ص ١٢٨ - (النشر) ج٢، ص ٤٠. قال الشاطبي - رحمه الله - : (وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ ٣. انظر أيضًا غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح ص ٢٥٦، ط. الحلبي).

رابعاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن الدورى عن أبى عمرو:

١- ورد الخلاف عن أبى عمرو في ﴿الناس﴾ المجرور، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروائين، كما يفهم من قوله: (وَحَلَفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْءِ خُصَّلاً)، ولكن الذى ذكره الداني في سند قراءته لأبى عمر حفص الدورى عن أبى عمرو أنها من قراءته على الفاروسى عن أبى طاهر، وقد صرح فى التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة ﴿الناس﴾ المجرور، وكذلك نص عليه فى المفردات. فلا يصح فيه للدورى عن أبى عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسى فيه إلا الفتح، كما هو واضح من أسانيده فى التيسير، وكما ذكره فى المفردات من إخلاص الفتح لغير من ذكره عن أبى طاهر وغيره^(١).

٢- قطع فى التيسير بتقليل ﴿يا ويلنى﴾، و﴿يا حسرتى﴾، و﴿انى﴾ الاستفهامية للدورى عن أبى عمرو. وقطع بالفتح فى ﴿يا اسفى﴾، وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق. وقد ذكر التقليل فيه الشاطبى، وهو خروج عن طريقه، فالراجع فى الأداء فيه هو الفتح، إذ نص الداني عليه أيضاً فى المفردات واختاره^(٢).

خامساً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن السوسى عن أبى عمرو:

١- فَتَحَ الرَاءَ من حرفى ﴿واى﴾ الواقع قبل متحرك أبو عمرو من الروائين كما أمال الهمزة. وهذا هو الأولى والراجح فى الأداء الذى لا يصح غيره عن السوسى، أى فتح الراء وإمالة الهمزة من نحو ﴿روا كوكبا﴾. وأما ما ذكره الداني فى التيسير فى قوله: (إنه روى عن أبى شعيب مثل حمزة)، معنى إمالة الراء والهمزة معاً، فهو من طريق أبى بكر القرشى وليست طريق التيسير. وقد صرح الداني فى جامع البيان بأنه قرأ على أبى الفتح فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن وفيما لم يستقبله ساكن بإمالة الراء والهمزة. ومعلوم أن طريق التيسير هى طريق أبى عمران موسى بن جرير، وفيه فتح الراء وإمالة الهمزة. وقال المحقق فى النشر: إن الشاطبى خالف سائر الناس بإطلاق الخلاف فى إمالة الراء، إذ قال: (وَفِي الرِّاءِ يُجْتَلَى بِخُلْفٍ). فالصحيح عن السوسى فتح الراء وإمالة الهمزة فى ﴿واى﴾ الواقع قبل متحرك، وهو كذلك عن الدورى عن أبى عمرو بلا خلاف^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٢ - (فتح القدير) للشيخ عامر ص ١٢٠ - المفردات ص ١٢٨.

(٢) (التيسير) ص ٤٨ - (النشر) ج٢، ص ٥٤ - (فتح القدير) ص ٧٢، ١٢٠ و(المفردات) ص ١٣١.

(٣) (التيسير) ص ١٠٤ - (النشر) ج٢، ص ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٢- ذكر الشاطبي أيضًا وجهان في إمالة فتحة الراء والهمزة من ﴿روى﴾ الواقعة قبل ساكن، نحو ﴿وودء المجرمون﴾، وذلك عن السوسى فقال،

(وَقَبِلَ السُّكُونُ الرَّأْ أَمِلَ فِي صَفَاءٍ يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ بَقِيَ صِلًا)

ولا يصح فيه من طريق التيسير سوى الفتح للراء والهمزة معًا، لأن طريق الداني في رواية السوسى هو عن أبى عمران موسى بن جرير وليس فيه إلا فتح الراء والهمزة في ﴿روى﴾ الواقع قبل الساكن، وذكر الداني في مفرداته أن رواية الفتح في الراء والهمزة من ﴿روى﴾ الواقع قبل ساكن اختيار موسى بن جرير من نفسه، فهو صحيح من جهة الرواية عنه إلا أن الإمالة فيهما عن غيره في رواية السوسى وذكرها في التيسير خروج عن طريقه^(١).

٣- ذكر الشاطبي الخلاف في إمالة الألف من ﴿فأى﴾ في الإسراء وفصلت عن السوسى، فقال، «نأى شرع يمن باختلاف»، وقد تبع في ذلك عبارة الداني في التيسير، إذ قال بعد ذكر من أمال الألف: «وقد روى عن أبى شعيب مثله». وليس عليه الجمهور. فقد قال المحقق في النشر،

«وقد أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم خلافاً. إنما هو انفراد لفارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسى، لذا لم يعول عليه في المفردات ولم يذكره... لذلك نأخذ للسوسى في نأى بالفتح وجهًا واحدًا في الموضعين^(٢)».

٤- أشار الشاطبي إلى الخلاف في إمالة الراء وصلًا عن السوسى من نحو ﴿قوى الله﴾، و﴿قوى الله﴾، ومثله مما تجوز الإمالة فيه للوصل، فقال، «وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلى»، قال في التيسير، «على أن أبا شعيب قد روى عن اليزيدى إمالة الراء مع الساكن في الوصل، نحو ﴿قوى الله﴾ - ﴿يوى الذين﴾، وبذلك قرأت في مذهبه وبه أخذ». وقال في النشر، «وهى قراءة الداني على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير وهى طريق التيسير». لذلك فالأولى الأخذ له بالإمالة في الوصل وجهًا واحدًا في مثل هذه المواضع^(٣).

٥- إمالة الياء من ﴿كهيصم﴾ للسوسى ليست طريق التيسير، وإن كان الشاطبي قد ذكر الخلاف فيه، قال في النشر، «وهو معذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبى شعيب

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٦ - (المفردات) ص ١٦٨.

(٢) (التيسير) ص ١٤١ - (النشر) ج٢، ص ٤٤، ٤٥.

(٣) (التيسير) ص ٥٣ - (النشر) ج٢، ص ٤٧.

السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح. ثم ذكر أنه قرأ عليه بالإمالة، ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب، وكان يتعين عليه أن يبين كما بينه فى جامع البيان فقال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى. وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح من رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عن اليزيدى، ثم قال: «فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق التيسير ولا الشاطبية»^(١). لذلك لا يؤخذ للسوسى فيه إلا بفتح الياء. أما إمالة الهاء فهى لأبى عمرو من الروايتين.

سادساً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ابن ذكوان:

١- إمالة ﴿ما أدرككم﴾ حيث وقع: والفتح طريق النقاش عن الأخفش زشى رواية الدانى من قراءته على الفارسى. وعبرة التيسير تفيد ذلك. وقول الشاطبى: (وبالخلق مثلاً) إنما هو من غير طريق التيسير؛ فالراجح فيه هو الفتح لابن ذكوان؛ لأنه طريق التيسير. وقد نصّ عليه فى المفردات^(٢).

٢- إمالة ﴿واى﴾ (إذا اتصل به ضمير) وهو فى ثلاث كلمات ﴿واى - واها - واه﴾ فقطع الدانى فى التيسير لابن ذكوان بالفتح وعزاه للنقاش عن الأخفش، وقال إنه قرأ بذلك على الفارسى وأبى الفتح، كذلك نص على الفتح فى المفردات من طريق النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير، وبه نأخذ؛ إذ هو الراجح فى الأداء. وما ذكره الشاطبى من الخلاف فيه فليس طريقه. وقد نقل صاحب النشر أن الفتح فيه عن أبى العز للأخفش من جميع طرقه. إلا أنه ذكر قبل ذلك أن إمالة الراء والهمزة فى هذا الفصل رواها صاحب التيسير، والصحيح أن صاحب التيسير قد ذكر فيه الفتح، ولعله سهو من النساخ. والله أعلم^(٣).

٣- إمالة ﴿زاد﴾، روى عن ابن ذكوان الإمالة فى ﴿هزادهم الله موضاً﴾ الموضع الأول من البقرة بلا خلاف. وروى الخلاف عنه فيما عدا ذلك - قال الشاطبى: «وزادهم الأولى وفى الغير خلفه، وذكر فى التيسير أن طريق الأخفش من غير رواية ابن الأخرم فيه الإمالة فى ﴿زاد﴾ فى كل القرآن. وليس لابن الأخرم إمالة - إلا فى الموضع الأول من البقرة، وليس هو

(١) (النشر) ٢٤، ص ٦٩ - (التيسير) ص ١٤٧ - (غيث النفع) ص ٢٤٨.

(٢) (النشر) ٢٤، ص ٤١، و(التيسير) ص ١٢١، و(المفردات) ص ١٨٥، و(فتح القدير) ص ١١١.

(٣) (النشر) ٢٤، ص ٤٦، و(التيسير) ص ١٠٣، و(المفردات) ص ١٨٦، و(فريد الدهر، ج١، ص ٢٨٦).

طريق التيسير. إنما طريق التيسير فيه عن النقاش عن الأخفش. وقد ذكر فيه الداني الإمالة في المفردات. فتعين له الإمالة في «زاد» من طريق التيسير في كل القرآن بما في ذلك موضع البقرة وغيره^(١).

٤- إمالة «حمامك والحمام»: والمذكور في التيسير هو الإمالة. ولم يقرأ الداني بالفتح فيهما إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبي الحسن، وليست طريق التيسير. كذلك نص في المفردات أنه قرأ بالإمالة على الفارسي، وهي طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص على الإمالة في كتابه الخاص بالإمالة، فالراجح في الأداء الإمالة في الحرفين بلا خلاف^(٢).

٥- إمالة «جوف هار»: بالتوبة، صرح الداني في التيسير أن النقاش قرأ فيه بالفتح عن الأخفش، وهو طريق التيسير الذي قرأ به الداني على الفارسي ولم يذكر فيه خلافاً^(٣). وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: «وهار روى مرو به خلف»، فالراجح في الأداء الفتح فيه لأنه طريق التيسير.

٦- إمالة «المحارب»: صرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش بإمالة المحارب حيث وقع منصوباً أو مجزوراً، وكذا فتح المنصوب، وهو موضعان، (موضع في آل عمران، وموضع آخر في ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجزور فلا خلاف في إمالته، ولكن الذي صرح به في المفردات والتيسير أنه قرأ بالإمالة في المحارب حيث وقع عن الفارسي، وهو طريق التيسير. فنأخذ له بالإمالة فيه حيث وقع منصوباً أو مجزوراً وجهاً راجحاً في الأداء^(٤).

٧- إمالة «عمران والإكرام وإكرامهن»: قال في النشر: «وذكر الإمالة في التيسير من قراءته على أبي الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الزرذ - وموسى بن عبد الرحمن وأبي طاهر البجلي وابن شنبوذ وابن هارون، خمستهم عن الأخفش». فالأولى الفتح في هذه المواضع حيث وقعت، من طريق التيسير، لأن الفتح طريق النقاش^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٠، و(التيسير) ص ٥١، و(فتح القدير) ص ٧٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٥٦، و(التيسير) ص ١٢٠. (٣) (النشر) ج٢، ص ٥٧، و(التيسير) ص ١٢٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٤، و(التيسير) ص ٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ٦٤ - ٦٥.

سابقاً: الإمالة عن شعبة وما ورد فيها من الخلاف عنه:

انفرد الشاطبي عن أبي بكر بذكر الخلاف في إمالة همزة «وأي» إذا وقع بعدها ساكن؛ نحو «وأي القمر / وأي الشمس»، وروى الداني في التيسير والمفردات إمالة الراء دون الهمزة فيما وقع قبل ساكن، وهو طريقه، إلا أنه قرأ من طريق خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة الراء فيها مع الهمزة. فحسب الشاطبي أن ذلك طريقه، وحكى الخلاف فيه، والصواب الاختصار على إمالة الراء دون الهمزة كما حققه في النشر. وهو الراجح في الأداء^(١).

ثامناً: الإمالة عن الكسائي والخلاف فيها:

١- ذكر الخلاف الشاطبي في إمالة «نحسات» لأبي الحارث عن الكسائي وضعفه فقال: (وأخلاً)، وهو الصواب. فطريقه الفتح من التيسير لا غير. فقد قال فيه: «ولم أقرأ به وأحسبه وهماً»^(٢).

٢- ذكر الخلاف أيضاً في التيسير في إمالة «ويوأي». وذكر فيه الداني أنه قرأ به من طريق عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي وخصه بحرفي المائدة. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه وتبعه في النشر، فذكر أن ذلك ليس من طريق التيسير، إذ صرح الداني أنه قرأ من رواية الكسائي بطريق ابن مجاهد وليس من طريق الفارسي عن عثمان الضرير، كما أن تخصيص حرفي المائدة غير معروف، لذلك فالأولى الفتح في «ولوى وويوى» حيث وقع في رواية الدوري عن الكسائي وبذلك نأخذ^(٣). وسوف يأتي الخلاف في إمالة هاء التأنيث عن الكسائي في فصل لاحق إن شاء الله.

تاسعاً: الخلاف عن خلاد عن حمزة في باب الإمالة:

ورد الخلاف لخلاد في إمالة «ضعافاً» بالنساء، و«اتيك» موضعى النمل. وقد أطلق الخلاف فيهما الداني في التيسير وتبعه الشاطبي. إلا أن الداني لم يقرأ في الموضعين على أبي الفتح في رواية خلاد إلا بالفتح - كما ذكره في المفردات - وذكر أنه كان يأخذ لخلاد فيهما بالفتح، لذلك كان الفتح راجحاً في الأداء من طريقه^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٧، و(التيسير) ص ١٠٤. (٢) (التيسير) ص ١٩٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩، ٤١، و(التيسير) ص ٥٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٣، و(فتح القدير) للشيخ عامر عثمان ص ١٥٦.

عاشراً: الإمامة والتقليل في الألف بين الرائيين المكررين نحو الأبرار المجرورة؛ ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً، هو الذى رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، والثانى: الإمامة المحضة من قراءة الدانى على أبى الفتح.

وقد قرأ الدانى على أبى الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبى الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح فى المفردات وجامع البيان أنه قرأ بالتقليل على أبى الحسن وبالإمالة المحضة على أبى الفتح، ولم يذكره فى التيسير، وبينه المحقق فى النشر وذكر فيه أن الدانى خرج فيه عن طريقه. إلا أنه قد بينه فى جامع البيان.

لذلك فالأولى والراجح فى الأداء التقليل فى نحو الأبرار المجرورة، وبابه مما تكررت فيه الراء وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من رواية خلف. والراجح فيه الإمامة المحضة فى رواية خلاد. وإذا كان لم يبين ذلك فى التيسير ولا فى الشاطبية، إلا أن الدانى بينه فى المفردات وجامع البيان وأوضحه المحقق فى النشر. وبه نأخذ^(١).

ملاحظة: بقى قول الشاطبى رحمه الله: «وقد فخموا التنوين وقتاً ورققوا» وذكر فى شروح الشاطبية ما يفيد أن المنون نحو «مسمى»، فيه ثلاثة مذاهب، الفتح فى الوقف مطلقاً - أو الإمامة - أو إمالة المجرور والمرفوع دون المنصوب، وتتبعه فى النشر، فأفاد أن ذلك مذهب نحوى لا أدائى، والصواب الإمامة فيه وقتاً مطلقاً بصرف النظر عن إعرابه، والفتح وصلاً هو الصواب، وعليه العمل، وقد تقدم الكلام فى «فتاوى» فى إمالة أبى عمرو. والله أعلم^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٩، و(المفردات) ص ٢٩٩، و(فتح القدير) ص ٩١، و(جامع البيان) مخطوط دار الكتب القومية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٧٥.

في إمالة هاء التانيث وقفًا

ذكر الداني في التيسير إمالة هاء التانيث وقفًا للكسائي على مذهبيين؛ أحدهما الإمالة عند حروف (فجثت زهنب لذود شمس)، وكذلك إذا كان قبل حروف (أكهر) باء ساكنة أو كسرة. والآخرون بذلك هم الأكثرون.

الثاني: الإمالة مطلقاً عند حروف الهجاء كلها، ما عدا الألف، والآخرون بذلك هم الأقل، وقد ذكر أنه قرأ على أبي الحسن بالمذهب الأول رغم أنه ليس طريق التيسير. إنما طريق التيسير من الروايتين عن الكسائي من قراءة الداني على أبي الفتح. وقدمه في المفردات رغم أنه اختار المذهب الأول ورواه عن ابن مجاهد. والذي يقرأ بمضمون التيسير يرجح له المذهب الثاني، لأنه أقوى في الرواية، أي أن الداني قد قرأ به من طريق الرواية المسندة في التيسير^(١). وقد ذكره في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح. واختيار غيره خروج عن طريق التيسير، فالراجع في الأداء الإمالة مطلقاً للكسائي قبل هاء التانيث إذا سبقها أي حرف ما عدا الألف. وإن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية في التيسير ترجح المذهب الثاني وتعضده. والله أعلم.

(١) (النش) ج٢، ص ٨٦ - و(التيسير) ص ٥٥، و(جامع البيان) - مخطوط.

في الخلاف في حكم الراء

فيه مسائل:

١- اختلفوا عن ورش في ترقيق الراء وتضخيمها من ست كلمات، وهي: ﴿ذكروا / ستروا / وزوا / امرا / حجرا / صهرا﴾. فاستثناهما أبو عمرو الداني ولم يرققها، وبذلك قرأ على شيخه الخاقاني، وهو طريق التيسير، وبه قطع في كتابه. ورجح الشاطبي التضخيم، وعليه يكون توسط البتل والتقليل، وبه نأخذ^(١).

٢- ﴿حيون﴾ بالأنعام: فخمها ابن خاقان في رواية ورش، وبذلك قرأ عليه الداني، إلا أن الداني ذكره من جملة المرقق في الرءاءات لورش. قال في النشر: «فخرج عن طريقه». ورغم أن الوجهين في جامع البيان والشاطبية إلا أن التضخيم أرجح وأولى أن يذكر في التيسير مع المفخم، وبه نأخذ^(٢).

٣- اختلفوا عن القراء في تضخيم راء ﴿هوق﴾ وترقيقه بالشعراء، والوجهان صحيحان عن كل القراء. وقد نقل المحقق في النشر أن التضخيم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذي يظهر من التيسير، ونقل عن الداني قوله في غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد اتكسرت صولته لتحركه بالكسر. فالوجهان جيدان، وبهما نأخذ، إلا أن التضخيم في ﴿هوق﴾ بالتوبة هو المأخوذ به. لانفتاح القاف بعد الراء^(٣).

٤- نبه المحقق في النشر على الوجهين في الوقف على كل من ﴿مصر﴾، و﴿عين القطر﴾، وأن الداني نص على الترقيق فيهما في كتاب الرءاءات وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار في النشر التضخيم في مصر والترقيق في القطر وفقاً لنظراً للوصول وعملاً بالأصل، وهو الذي نختاره. والله أعلم^(٤).

٥- نبه المحقق في النشر على أن الراجح في الوقف على نحو ﴿يسر﴾، وأمثالها بما حذف ياءه تخفيفاً هو الترقيق، لأن أصلها يسرى. ونأخذ فيها بالترقيق وفقاً لمن حذف الياء فيها^(٥). والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ٩٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٩٧. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠٣.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٠٦. (٥) (النشر) ج٢، ص ١١١.

في الخلاف في حكم الالامات

وفيه مسائل:

١- اختلفوا في تغليب اللام عن ورش إذا كان بعد اللام ألف مماله، نحو ﴿مصل﴾، فالعمل على التريق من كتاب التيسير، لأن الأرجح تريقها في رءوس الآيات، وكذا قبل الحرف الممال، وهو مقتضى كتاب التيسير. قال في النشر: «الأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير هو التريق، فالعمل على تريق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليب مع التقليل. والله أعلم»^(١).

٢- إذا حال بين الحرف واللام ألف، وذلك في ثلاث كلمات ﴿فصلا/ ويصالحا/ وطال﴾، ففيها وجهان لورش. وظاهر كلام التيسير التريق، واختار في غيره التخميم، ونأخذ له بالتغليب فيها، وكذلك بالتغليب في اللام المتطرفة إن وقف عليها نحو ﴿إن يوصل﴾ - عملاً بقول المحقق في النشر: إن التغليب أرجح في ﴿فصلا/ ويصالحا/ وطال﴾، وكذلك في الوقف على اللام في نحو ﴿إن يوصل﴾، لأن الحاجز في الأول وهو الألف ليس بحصين ولأن السكون عارض^(٢). قال: وفي التغليب دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ. وبه نأخذ.

٣- واختلفوا في تريق اللام من ﴿صلصال﴾ لورش والأصح في الأداء تريقها، وهو الذي في التيسير، ورجحه صاحب النشر وقال هو الأصح رواية وقياساً^(٣).

٤- اختلف عن السوسى في تريق اللام إذا وقعت من اسم الجلالة بعد الراء المماله في الوصل من نحو ﴿ندى الله - سيوى الله﴾، وقال المحقق في النشر: إن التخميم هو الذى قرأ به الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى وهو طريق التيسير. ووجه التخميم عدم وجود الكسر الخالص قبل لام الجلالة. وقد روى أيضاً التريق ووجهه عدم وجود الفتح الخالص قبل اللام، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على الخراسانى، وليس ذلك طريق التيسير. ورغم أن الوجهين جيدان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء كما أفاد في النشر، فإن الأرجح رواية هو التخفيف، لأنه طريق التيسير وبه نأخذ للسوسى وجهاً راجحاً في الأداء، لأنه طريق الرواية عن أبى الفتح. والله أعلم^(٤).

(٢) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١٦.

(١) (النشر) ج٢، ص ١١٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

الوقف على أواخر الكلم

وفيه ثلاث مسائل:

- ١- اختلفوا في الوقف على هاء الضمير، نحو: ﴿يعلمه / بوبه﴾. فأجاز البعض الوقف بالروم والإشمام عليها مطلقاً، وهو ظاهر كلام الداني في التيسير، ومنعها آخرون مطلقاً كالشاطبي. وأعدل المذاهب هو التفصيل، وهو منع الإشارة إن كان قبل الهاء ضمة أو واو، نحو: ﴿يعلمه / خذوه﴾، وكذا لو كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: ﴿بوبه / وهيه﴾، وجوازها فيما عدا ذلك، نحو: ﴿معه / لوجته﴾، وهو أعدل المذاهب كما قال في النشر، وبه نأخذ^(١).
- ٢- ذكر الشاطبي مذهب إمام النحو سيبويه في جواز الروم في الحركات الثلاث بما في ذلك النصب. ولم يقرأ بذلك أحد^(٢). فالواجب عدم الروم في المنصوب، وعليه أهل الأداء.
- ٣- الصواب الوقف على المشدد بالتشديد وبالروم. فتجوز الإشارة في المشدد، نحو: ﴿ولا جان﴾ - وكذا في قراءة ابن كثير ﴿تبعثون﴾ بالتشديد. وانفرد الداني بمنع الوقف بالإشارة فيما قبله واو أو ياء، وذكره ابن الجزري في النشر وقال: «لم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن وغيرها. فلا عبرة لما ذكره الداني في اجتماع ثلاث سواكن في نحو: ﴿تبعثون﴾». على أن الوقف بالتشديد ليس بالنطق بساكنين وإن كان في زنة الساكن. فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك^(٣)، لذا يجوز الإشارة فيه وهو الصواب، وبذلك نأخذ. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٢٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٢٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٢٧.

الوقف على مرسوم الخط

١- أطلق الداني في التيسير الوقف للبزى على ﴿مما﴾ إذا كانت استفهامية وسبقها حرف جر وليس بعدها ألف بزيادة هاء السكت. وقد وقع ذلك في خمس كلمات هي: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ/لِمَ/مَمَ﴾. ولم يذكر فيه خلافاً عنه ولكن بين في المفردات أن هاء السكت فيها وفقاً ليست من قراءته على الفارسي، بل من قراءته على أبي الحسن. وقد أطلق الشاطبي الخلاف فيها، بل ومنع ردها فقال: «وادفع بجها»، مع أنها ليست من طريقه ولا طريق التيسير المسندة إلى رواية البزى من قراءة الداني على الفارسي. وقد أوضح المحقق في النشر أن ذلك من المواضع التي خرج فيها صاحب التيسير عن طريقه، لذلك فالأولى عدم إلحاق الهاء فيها وفقاً للبزى^(١).

٢- أطلق المحقق في تحبير التيسير الوقف بالهاء ليعقوب أيضاً في الكلمات الخمس المذكورة، والصحيح أن الوقف بهاء السكت فيها كلها لرويس بلا خلاف، لأن سند التحبير من الإرشاد لأبي العز، وفيه هاء السكت لرويس فيها كلها. أما رواية روح فهي من المستنير، وقد قطع له بالوقف بهاء السكت في الثلاثة: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ﴾، دون ﴿لِمَ/مَمَ﴾، إذ يؤخذ من النشر أن ابن سوار في المستنير ألحق هاء السكت ليعقوب بتمامه بالثلاثة الأولى دون الآخرين، لذلك نأخذ في الوقف لرويس بهاء السكت في الخمسة لأن ذلك طريق الإرشاد لأبي العز، ولروح بالثلاثة الأولى دون (مَمَ/لِمَ) لأن ذلك طريق المستنير لابن سوار، منعاً من الخلط بين الطرق. والله أعلم^(٢).

٣- نص المحقق في النشر على الخلاف عن يعقوب في المبنى المشدد، نحو: ﴿عَلَى/إِلَى/بِيدَى/لَدَى﴾ بالوقف فيه بالهاء أو عدمها. ولكنه لم يذكر خلافاً في التحبير من الرواتين، وقال في النشر: «إن ابن سوار وقف بالهاء فيها»، وهو طريق رواية التحبير عن روح. ولم يذكر في النشر النص على الوقف بهاء السكت لأبي العز من طريق الواسطي، بل قال إن الأكثرين على حذف الهاء وفقاً.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - فريدة الدهر، ج١، ص ١٠٧.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - انظر، فريدة الدهر، ج١، ص ٤٩٦، في تحقيق رواية روح من المستنير.

فالراجح لرويس من التحجير عدم الهاء فيه وقفاً، والراجح لروح الوقف بهاء السكت عليه من طريق التحجير. والله أعلم^(١).

٤- كذلك نص المحقق في التحجير على إثبات هاء السكت وقفاً ليعقوب بعد النون المشددة من جمع الإناث، وقيدته في النشر بما كان بعد هاء. وقال: «أحسب أن الصواب تقييده»، ومثله بـ ﴿هن وعليهن وارجلهن﴾، وذكر الخلاف في النشر فيه عن يعقوب، وأفهم كلامه أنه عن ابن سوار وقطع به أبو العز لرويس من طريق القاضي - ولما كان طريق التحجير لرويس من رواية أبي العز من طريق الواسطي، كان الراجح فيه لرويس عدم إلحاق الهاء في النون المشددة من جمع الإناث. ولما كان طريق التحجير أيضاً من رواية روح عن ابن سوار، فالراجح في الأداء هو إلحاق هاء السكت بعد النون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿عليهن﴾، وبذلك نأخذ^(٢).

٥- ذكر المحقق في التحجير أن رويساً اختص بهاء السكت وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية)، وذكرها في الدرة على الإطلاق عن رويس ولم يذكر فيها خلافاً. ولكن الذى بيّنه في النشر أنها رواية القاضي أبي العلاء عن رويس من طريق أبي العز. وهى ليست طريق التحجير، لأن طريق التحجير من طريق الواسطي. فاندرج طريق التحجير مع الآخرين الذين رووا عن رويس الوقف فيه بغير هاء. وعليه فإن الراجح في الأداء من طريق التحجير، عدم إلحاق الهاء وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية) عن رويس. والله أعلم^(٣).

٦- تفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بزيادة الياء وقفاً في موضعين - هما: ﴿هنا﴾ بالرحمن، ﴿راق﴾ بالقيامة، وذكره الدانى في جامع البيان، ولم يعول عليه في التيسير، رغم أن ذلك طريقه فيه، إلا أن فارساً خالف فيه سائر الناس، فالأولى عدم الأخذ به^(٤).

٧- نص الدانى في التيسير على كسر الهاء لابن ذكوان وصلتها بالياء من ﴿افقده﴾ بالإنعام، وذكر الشاطبى خلافاً فيه فقال: (ومد بخلف ماج) وجعل الوجه الآخر موافقاً لهشام، وهو التحريك بالكسر فقال: (بالتحريك بالكسر كفلاً) أى لابن عامر بتمامه وذكر

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - وكلنا فريدة الدهر ج١، ص ٤٩٦.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - فريدة الدهر ج١، ص ٤٧٩، ص ٤٩٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٣٧.

المحقق في النشر أن الجمهور روى عن ابن ذكوان الإشباع. وأن الكسر من غير إشباع ليس من طريق الشاطبية، لذلك نأخذ لابن ذكوان في «واقته» بالإشباع وجهًا واحدًا ويكون لهشام الكسر من غير إشباع^(١).

٨- ذكر الوقف عن الكسائي وحمة على (أيا) دون (ما) - وذلك من قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْإِنسَانِ اتَّبِعُوا طَرِيقَ الَّذِي نَزَّلَ بِالنَّبِيِّينَ مِن قَبْلِهِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ في سورة الإسراء. وتبعه في التحبير بإلحاق رويس معهما وذلك في الوقف الاختباري أو الاضطرابي. وأفاض في النشر في جواز الوقف على (أيا) وعلى (ما) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، خلافاً لمن منع الوقوف على (ما) دون (أيا)، وبذلك نأخذ لجميع القراء^(٢).

٩- ذكر في التيسير الخلاف في الوقوف على (ما) وعلى (اللام) من قوله تعالى: ﴿فَمَا هَؤُلَاءِ﴾ (بالنساء)، و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ (بالكهف)، و﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ (بالفرقان)، و﴿فَمَا لَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (بالمعارج)، وذلك عن الكسائي، ونص على الوقف على (ما) فقط لأبي عمرو. وأفاد جواز الوقوف فيها المحقق في النشر إما على (ما) أو على (اللام)، على أن اللام مما رسم مفصلاً فيجوز الوقوف عليه، ويحتمل عدم الوقوف عليها لكونها حرف جر. وقال: وأما الميم فيجوز الوقوف عليها للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، فالأرجح الوقوف على كل من (اللام) و(ما) للقراء كلهم بما فيهم الكسائي وأبو عمرو اللذان ذكر عنهم المحقق في النشر نصوصاً تؤيد ذلك^(٣).

١٠- ذكر الداني في التيسير الوقف على ﴿ويكان﴾ و﴿ويكانه﴾ على الباء منفصلة ﴿وي﴾ للدوري عن الكسائي، وروى عن أبي عمرو الوقف عليهما بالياء ﴿وي﴾ أو بالكاف ﴿ويك﴾ أو على الكلمة بأسرها ﴿ويكان، ويكانه﴾. ورجح المحقق في النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجميع القراء، لأنه مما كتب موصولاً، وهو الصواب، وبذلك نأخذ^(٤). والله أعلم.

١١- حقق صاحب النشر أن ابن سوار روى هاء السكت في الوقف على جمع المذكر السالم، نحو: ﴿العالمين﴾، قال: ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، ثم ذكر عن ابن مهران أن ابن مقسم قال أنها لا تثبت في الأفعال.

لذلك فإن مقتضى طريق التحبير عن روح إثبات هاء السكت وفقاً على جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو: ﴿الذين﴾ - ﴿العالمين﴾ - ﴿المتقين﴾، وهذا لم يُذكر في الدرّة ولا في التحبير، لكن طريق رواية روح يقتضى ذلك لأنه من المستنير لابن سوار، وبذلك نأخذ^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ١٤٢. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٤٥. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٦.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر ج٢، ص ٤٩٦.

ففيما ورد عن الأئمة بالخلاف في ياءات الإضافة

وفيه ست مسائل:

١- روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في ﴿محيى﴾ بالانعام بالفتح للياء أو إسكانها، وصرح الداني في التيسير أنه قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المد ﴿محيى﴾، وهو طريق الكتاب قال وبه أخذ. وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروى عن نافع الإسكان ويختار الفتح. (أي من روايته عن غير نافع) فالمقدم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ^(١).

٢- اختلف عن هشام في ﴿لوهطى اعز﴾ يهود، فظاهر التيسير الإسكان، وتبعه فيه الشاطبي مع أن الداني قرأ على شيخه أبى الفتح في رواية هشام بالفتح لا بالإسكان، وهو الذى رواه الجمهور عن هشام، قال المحقق في النشر: (وهو من المواضع التى خرج فيها عن طريق التيسير). ثم قال: (والفتح أكثر وأشهر)، وبه نأخذ^(٢).

٣- اختلف عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وعندى أولم﴾ بالقصص، فروى الخلاف عن قنبل وعن البزى - بالفتح والإسكان وهو المذكور في التيسير، ويوهم أن لكل منهما الفتح والإسكان، إذ أنه ذكر الإسكان لكل منهما من طريق أبى ربيعة، وفهم من ذلك أن لكل منهما الفتح من الطرق الأخرى وبذلك أخذ الشاطبي بالخلاف. إلا أن طريق التيسير عن البزى هو من رواية أبى ربيعة، وليس كذلك طريق التيسير في رواية قنبل، وإنما هو عن ابن مجاهد، وليس له فيها سوى الفتح. لذلك فإن المأخوذ من التيسير هو الفتح لقنبل والإسكان للبزى. وهو الذى ينبغى أن يقرأ به لكل منهما في هذا الموضع^(٣).

٤- الصواب عن ابن ذكوان في ﴿ما لى لا لوى﴾ بالنمل إسكان الياء - وهو المشهور. وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة، لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره في التيسير ولم يعول عليه^(٤).

٥- اختلف عن قالون في ﴿ومى بن لى﴾ بفصلت، فروى عنه الجمهور فتحها، وروى

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٦٦.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٧٢.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٦٥ - البلور الزاهرة، ص ٢٩٦، ط. المعاهد الأزهرية.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

البعض الإسكان. وأطلق الخلاف في التيسير والشاطبية. وبالوجهين قرأ الدانى على أبى الفتح، لذلك فالوجهان صحيحان من طريق التيسير، وبهما نأخذ^(١).
٦- ذكر الخلاف أيضًا عن البزى في ﴿وَلَىٰ دِينٌ﴾ بالكافرون في الفتح والإسكان. قال في التيسير: (والإسكان هو المشهور عن البزى وبه أخذ) - وقال في النشر: (وبه قرأ الدانى على الفارسى عن أبى ربيعة وهو طريق التيسير). وبذلك أى بالإسكان نأخذ وجهاً راجحاً في الأداء... والله أعلم^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ١٦٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

فِيمَا رَوَى عَنْ الْإِثْمَةِ مِنَ الْخِلَافِ فِي يَأْيَاتِ الزَّوَائِدِ

١- روى الخلاف عن قالون في ﴿لَدَاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ بالبقرة بين الحذف للياء فيهما والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما. ولا ينبغي أن يؤخذ لقالون من طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضعف الإثبات الشاطبي فقال: (وليسا لقالون عن الغرِّ سُبُلًا). فالعمل على الحذف للياء فيهما^(١).

٢- ذكر الداني الخلاف في التيسير في ﴿مَكِيدُونِي﴾ بالأعراف لهشام بالإثبات للياء وصلًا ووقفًا. ويوهم ذلك أن يكون له أيضًا وجه الحذف فيه. وتبعه أبو القاسم الشاطبي في ذكر الخلاف. وقال في النشر: (هو في غاية البعد). وقال أيضًا: (ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بغير إثبات الياء في الحالتين، أي بلا خلاف. لأنه قرأ بذلك على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني كما نص عليه في جامع البيان)، لذلك تعين لهشام الإثبات للياء في الحالين وصلًا ووقفًا في ﴿مَكِيدُونِ﴾^(٢).

٣- ورد الخلاف في الشاطبية في إثبات الياء من ﴿يَصَادِي﴾ في «ق» أو حذفها وقفًا، وليس في التيسير سوى الإثبات وقفًا لابن كثير، وبذلك نأخذ، إذ هو الأصح وورد به النص، كما جاء في النشر^(٣).

٤- ورد الخلاف عن قبل في إثبات الياء أو حذفها من ﴿نَوَاجِعِ﴾ في سورة «يوسف»، والوجهان في التيسير والشاطبية. إلا أن الداني قد صرح أن الإثبات من طريق أبي ربيعة وابن الصباح - عن قبل. وهذا ليس من طريقه، إنما طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قل في النشر: (وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه)، فلا ينبغي أن يؤخذ في نرتع إلا بحذف الياء عن قبل^(٤).

٥- لا خلاف في التيسير ولا في الشاطبية في إثبات الياء لقبيل في ﴿إِنَّهُ مِنْ يَقْقِ﴾، وهو بعض لغات العرب في إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون إعتبار أثر الجازم عليه. وهو طريق التيسير من رواية الداني عن ابن مجاهد. وهي لغة من لغات العرب. وقد

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٨٤ - ١٨٥ - البدور الزاهرة ص ١٥٥، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٨٧.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٤٠.

ذكرناه لقول الشاطبي: (وإني كالصحيح معللاً)، ولأن المحقق في النشر نبه على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية^(١).

٦- ذكر في التيسير وجهان عن ابن ذكوان في ﴿هَلا تسألن﴾ بسورة الكهف بحذف الياء وإثباتها وصلأً ووقفاً. وقال المحقق: (إن الداني قرأ بالإثبات على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير)، فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحاً في الأداء من الشاطبية والتيسير^(٢).

٧- ذكر الداني في التيسير عن أبي عمرو وقالون وحفص إثبات الياء وكذلك حذفها وفقاً في قوله تعالى: ﴿فمأءاتان﴾ بالنمل. وأفاد المحقق في النشر أن الإثبات مذهب أبي الفتح وأبي الحسن بن غلبون. وعلى الأول قرأ الداني في رواية قالون، وعلى الثاني قرأ برواية حفص من طريق التيسير، ونص في المفردات على أنه قرأ لأبي عمرو بالإثبات، ولم يذكر خلافاً فيها عن قالون وأبي عمرو وحفص. فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير. وبذلك نأخذ لهم، أي بإثبات الياء وفقاً في هذا الحرف^(٣).

٨- قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر: روى الداني في التيسير فتح الياء وصلأً للسوسي، وذكر سكونها وفقاً، كما ذكر أيضاً حذفها وفقاً. وفي الشاطبية ذكر فتح الياء وصلأً وسكونها وفقاً، وتتبعه المحقق في النشر فذكر أن إثبات الياء في الوصل أو الوقف ليست من طريقه، وإنما طريق القرشي. أما طريق التيسير فهو عن ابن جرير، وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلأً ووقفاً. وقال: (وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)، لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلأً ووقفاً^(٤).

٩- ورد الوجهان في التيسير: إثبات الياء أو حذفها من ﴿الغلاق﴾ و﴿الغناد﴾ بغافر عن قالون، وتبع ذلك الشاطبي، وذكر المحقق في النشر أن إثباتها انفراد من أبي الفتح فارس، وخالف فيه سائر الناس. لذلك فإتينا نأخذ لقالون بالحذف في الموضعين من طريق التيسير وصلأً ووقفاً^(٥).

١٠- قوله تعالى: ﴿أكرم﴾ و﴿هاهنا﴾ بالفجر، روى في التيسير التخيير عن أبي عمرو في إثبات الياء فيهما أو حذفها، وعول الداني على حذفها قال: وبه آخذ. وتبعه الشاطبي

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٧. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٢. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٨٨.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٩ - البدور الزاهرة ص ٣٣٣، ط. المعاهد الأزهرية. فتح القدير، ص ١٩١.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١٩٠.

بقوله: (وحذفهما للمازنى عُذْ أَعْدَلَا)، فالحذف هو المقدم والأولى في الأداء. قال الدانى في المفردات: (وبالحذف قرأتها)، وهو المأخوذ به في مذهبه، وهو قياس قوله في الفواصل: وبذلك نأخذ^(١).

١١- قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِعِ﴾ بالفجر: ذكر الدانى في التيسير إثباتها في الوصل، وذكر أنه روى ذلك عن قنبل، كما روى عنه الإثبات وصلًا ووقفًا. والذي رواه الجمهور عنه الحذف ووقفًا، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، إلا أن طريق التيسير الإثبات فيه وصلًا ووقفًا، لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير. وبذلك نأخذ له وجهًا راجحًا في الأداء. والله أعلم^(٢).

☆☆☆☆☆

تمت بحمد الله تعالى
الأوجه الراجعة في الأداء في الأصول
عن رواية الأئمة العشرة من التيسير والتحبير
اللذين هما أصلا الشاطبية والذرة.
ويليها الأوجه الراجعة في فرش الحروف
وبالله التوفيق. والله أعلم.

☆☆☆☆☆

(١) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

الباب الثاني

الأوجه الراجعة في الأداء

في فرش الحروف عن العشرة القراء

سورة البقرة

☆ باب ﴿بارئكم﴾ لأبي عمرو:

نقل الشاطبي الخلاف عن الدوري في اختلاس الهمزة من ﴿بارئكم﴾ بالبقرة وكذا اختلاس حركة الراء من ﴿يامركم، تامرهم، يامرهم، ينصرکم، يشعركم﴾، فيكون نه فيها الاختلاس أو الإسكان بناءً على ذكر الوجهين في التيسير. وقد صرح الداني في التيسير أن المروى عن أبي عمرو هو الإسكان دون غيره، وبه قرأ على الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه في رواية الدوري. كما صرح في المفردات أن الاختلاس من رواية أبي الحسن وأنه مذهب سيبويه، كما صرح فيه أيضًا أنه قرأ بالإسكان على الفارسي وفارس بن أحمد جميعاً عن قراءتهما، فتعين أن يكون الإسكان هو طريق التيسير في رواية الدوري ورواية السوسي عن أبي عمرو. وهو الذي اختاره الداني في التيسير والمفردات، وبه نأخذ^(١).

☆ باب ﴿إبراهيم﴾ في البقرة وكل القرآن لابن ذكوان:

نقل الشاطبي الوجهين لابن ذكوان في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة خاصة، فتقرأ بالياء أو بالألف، وتبع في ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير طريقه في قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح ذلك صراحةً في المفردات. إلا أنه قال: قرأت من طريق الأخفش مرةً بالألف ومرةً بالياء. إلا أن المحقق في النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الداني على الفارسي في رواية ابن ذكوان هي بالياء كالجماعة، وذكر أن ذلك طريق النقاش عن الأخفش، وأن القراءة بالألف هي طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، فتبين أن القراءة بالياء هي طريق التيسير لابن ذكوان، لأنها قراءة الداني على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو الأولى في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير^(٢)، فيكون لابن ذكوان الياء في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة كغيرها من سائر سور القرآن.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢١٢ - (المفردات) ص ١٣٥. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢١.

☆ الراء من «أرنا» لأبي عمرو:

اختلاس الراء من «أرنا، لوني» حيث وقعا هو المروى عن الدورى عن أبى عمرو فى التيسير وفى الشاطبية، وليس له الإسكان من طريقهما، لأن الاختلاس هو طريق ابن مجاهد عن أبى الزعراء. وقد بينا ذلك لأن عبارة النشر فى هذا الحرف عن الدورى تحتل الوجهين؛ لأنه بعد ذكر الإسكان قال: (وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه). وهذا لا معنى أنه قرأ بالإسكان من طريق التيسير؛ إذ أن المحقق ذكر أن الاختلاس طريق ابن مجاهد عن الدورى وهو طريق التيسير. فربما قرأ على شيوخه بالإسكان أيضاً، ولكن ليس من طريق أبى الزعراء الذى هو طريق التيسير، لذلك قطع الدانى فى التيسير والمفردات له بالاختلاس^(١).

☆ كسر التنوين وصلأ عن ابن ذكوان قبل همزة الوصل:

ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بضم التنوين أو كسره من قوله تعالى: «وبحمة دخلوا» بالأعراف، وقوله تعالى: «خبيفة اجتثت» بإبراهيم، والوجهان فى الشاطبية، وعبارة التيسير تفيد أن الضم فيهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وأن الكسر فيهما وفى كل التنوين الواقع قبل ساكن هو طريق النقاش عن الأخفش، وهو طريق التيسير فى رواية ابن ذكوان. لذلك نأخذ بالكسر فى ذلك كله لابن ذكوان مثل باقى المواضع كرواية حفص، وهو الأولى فى الأداء^(٢).

☆ الخلاف فى «يبسط» و «بسطه»:

ورد الخلاف فى «يبسط» بالبقرة و«بسطه» بالأعراف لكل من ابن ذكوان وخلاّد. وذكر الدانى فى التيسير أن ابن ذكوان قرأ «يبسط» بالسين و«بسطه» بالصاد، روى ذلك عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير. فلا عبرة للخلاف المذكور له فى الشاطبية فى حرف الأعراف، لأن الشاطبى خرج عن طريقه فيه، ونبه على ذلك المحقق فى النشر^(٣).

وأما خلاّد، فذكر له الخلاف أبو عمرو الدانى فى الحرفين، وتبعه الشاطبى، ولكن طريق التيسير عن خلاّد هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق ابن شاذان عن

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (المفردات) ص ١٣٦ - (التيسير) ص ٧٦. فريدة الدهر، ج١، ص ١٤٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢٥ - (التيسير) ص ٧٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

خلاد، وهى بالصاد فى الحرفين معاً، وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق التيسير^(١).
لذلك نأخذ لابن ذكوان بالسین فى البقرة وبالصاد فى الأعراف، ونأخذ لخلاد بالصاد فى
الموضعين، فهو الأحق فى الأداء من طريق التيسير عنهما.

☆ ﴿إِنْ أَنَا﴾ الواقعة قبل همزة القطع المكسورة:

نحو ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ قرأها الدانى بإثبات الألف وحذفها عن قالون، وهو طريقه من
قراءته على أبى الفتح، والوجهان صحيحان نصاً وأداءً من طريق أبى نشيط، وبهما
نأخذ^(٢).

☆ تشديد تاءات البزى:

وقع الخلاف فى تشديد تاءات البزى فى موضعين: أولهما ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ نُبُوتَ﴾
فى آل عمران، والثانى ﴿فَظَلَلْتُمْ تَفَكُهُونَ﴾ بالواقعة. وقد خرج الدانى عن طريقه فيهما إذ
قال فى التيسير: (وزادنى أبو الفرج النجاد المقرئ من قراءته على أبى الفتح بن بدهان عن
أبى بكر الزهنبى عن أبى ربيعة عن البزى).

وهذا الإسناد مغاير لإسناد رواية البزى فى التيسير. وقد تبعه الشاطبى بذكر الخلاف
فيه. والصحيح أن يقرأ للبزى فى هذين الموضعين بالتخفيف فقط كالجماعة^(٣).

☆ ﴿نَعْمًا﴾ بالبقرة والنساء:

اختلف فيها عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر: فورد عنهم إسكان العين، وورد أيضاً عنهم
اختلاس كسرتة. وذكر الدانى أن الإسكان ورد عنهم بالنص، وأن الاختلاس أقيس.
وأهل الشاطبى ذكر الإسكان مع أنه فى التيسير، وبه ورد النص عن الأئمة. فهو أحرى أن
يقدم فى الأداء، وإن كان الوجهان صحيحين عنهم^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٣١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٣٥ - (التيسير) ص ٨٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٢٣٦ - (التيسير) ص ٨٤.

سورة آل عمران

☆ ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾:

اختلف عن هشام فيه: فذكر الشاطبي الخلاف في قراءته بالتاء أو بالياء، والذي في التيسير: أى قراءة الداني على أبى الفتح بالتاء، وهو طريقه في رواية هشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني. أما الياء فيه: فرواية الجمال عن الحلواني، وهى قراءة الداني على الفارسي، فذكر الخلاف فيه خروج عن طريق التيسير. لذلك لم يذكر قراءة الغيبة في (المفردات) ولم يعول عليها. فالأولى في الأداء قراءة ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾ بالخطاب، لهشام^(١).

سورة النساء

☆ ﴿لا تعدوا في السبت﴾:

اختلف عن قالون في إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبي سوى الإخفاء يعنى اختلاس حركة العين - والوجهان في التيسير، وفيه أن النص عن قالون بالإسكان. والوجهان جيدان وبهما تأخذ عن قالون. والمقدم الإسكان لقول الداني (الإخفاء أقيس، والإسكان أثى)^(٢).

سورة الأنعام

☆ ﴿إنها إذا جاءت﴾:

رويت عن شعبة بكسر الهمزة من ﴿إنها﴾ وفتحها، والوجهان جيدان من رواية شعبة، قرأ بهما يحيى بن آدم عليه، وهو طريق الصريفي عن، وهو طريق التيسير وبهما تأخذ^(٣).

(٢) (النش) ج٢، ص ٢٥٣.

(١) (النش) ج٢، ص ٢٤٤ - (التيسير) ص ٩١.

(٣) (النش) ج٢، ص ٢٦١.

☆ ﴿اتحاجونى﴾:

اختلف عن هشام في قوله تعالى: ﴿اتحاجونى فى الله﴾ بالأنعام. فذكر الخلاف في تخفيف النون الدانى في التيسير، وتبعه الشاطبى، ولكن الدانى فَضَّلَ في المفردات، فذكر أن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله - يعنى السامرى عن الحلوانى - هى التخفيف، وهذا طريق التيسير الذى ينبغى أن يقرأ لهشام به منه؛ لأن رواية التشديد هى من طريق الجمال عن الحلوانى، وقراءة الدانى عن أبى الفتح من غير طريق السامرى. لذلك فالعمل فيه على التخفيف^(١).

سورة الأعراف

☆ انفردات الشطوى عن ابن وردان:

انفرد الشطوى عن ابن هارون في رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا﴾ (بالأعراف)، كذا انفرد في التوبة بقراءة ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف وفتح العين وحذف الألف. قال المحقق في النشر: وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتى الألف.

كما انفرد الشطوى أيضاً بتشديد الراء في ﴿فَقَفَّوْا فَعَلَّمَ الْإِنْسَانَ﴾ بالإسراء. ولما كان طريق التعبير هو عن الشطوى عن ابن هارون فقد ذكرها في الدرة بخلاف عنه، ولكن لم يعول عليها في الطيبة لكونها انفردات عن ابن وردان - وقال في النشر: وخالفه سائر الرواة. والمأخوذ به عند علماء القراءات أن ما انفرد به طريق واحد عن راوٍ لا يؤخذ به، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان، لكونها انفردات^(٢).

☆ ﴿بَيْنَسْ﴾ بالأعراف عن شعبة:

روى عن شعبة أنه كان يأخذ فيه بفتح الباء وسكون الياء وهزة مفتوحة ﴿بَيْنَسْ﴾ على وزن فَيْعَلٍ ثم قال، (جاءنى منها شك فتركت روايتها عن عاصم وأخذت عن الأعمش ﴿بَيْنَسْ﴾ مثل حمزة). فيكون له وجهان، بئس كفعيل، وبئس كفَيْعَلٍ. والمروى من

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٩، ٢٦٠ - (المفردات) ص ٢٢٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

طريق الأصم عن الصريفي عن يحيى بن آدم هو «بئيس» كرواية حفص، وهو آخر الأمرين في رواية شعبة. وهو أيضًا طريق التيسير. فالأولى الأخذ به لمن يقرأ برواية شعبة من طريق التيسير^(١).

سورة يونس

☆ «ولادركم» بيونس، «ولاقسم» بالقيامة؛

لم يختلف عن قبل في حذف الألف من «ولادركم» بيونس و «ولاقسم» بالقيامة، واختلف عن البزى في الموضعين، وذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي فيما يرويه عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى بغير ألف في الموضعين مثل قبل. كذلك ذكره في المفردات، وزاد رواية الألف عن غيره. إلا أن الألف في الموضعين من غير طريق التيسير، لأنها رواية ابن الحباب عن البزى. فلزم أن يؤخذ للبزى في الموضعين بحذف الألف من طريق التيسير^(٢).

☆ «يهدي» بيونس؛

الخلافاً فيه عن قالون وأبي عمرو بين الإسكان والاختلاس. ولم يذكر الشاطبي الإسكان مع أنه مذكور في التيسير مع وجه الاختلاس عنهما. وقد نصّ الداني في التيسير على أن رواية الإسكان لقالون وردت عنه نصّاً. ولكنه لم يذكر في المفردات سوى الاختلاس، وعبر عنه بالإخفاء، وقال في النشر، واختاره الداني عن قالون مع نصه عن قالون بالإسكان، كما اختار في المفردات أيضًا الاختلاس عن أبي عمرو، وفضّله. قال في النشر: (إنه لم يقرأ على شيوخه في قراءة أبي عمرو بسواه)^(٣). لذلك نأخذ من طريق التيسير لأبي عمرو بالاختلاس فيه وجهاً مقدماً في الأداء، غير

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٧٣. قال في النشر، روى عنه الوجهان القافلاتي عن الصريفي - وهو أيضًا طريق التيسير وبه قرأ الداني، فيكون لشعبة الوجهان، إلا أن الأرجح «بئيس» كرواية حفص، لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٢ - (المفردات) ص ١٠١ - (التيسير) ص ١٢١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

أنا نأخذ لقالون فيه بوجهى الإسكان والاختلاس، ولورود النص فيه عن قالون بالإسكان يكون الإسكان مقدماً في الأداء لقالون.

أما في رواية أبى جعفر فقد ذكر له في التحبير روايتى الاختلاس والإسكان عن ابن جمار، وذكر بعد ذلك الإسكان لكل من ابن وردان وابن جمار وقال المحقق إنه طريق الكتاب. وهو الصحيح، لأن ابن سوار لم يذكر لابن جمار سوى الإسكان مثل ابن وردان، لذلك نأخذ لأبى جعفر بالإسكان من الروايتين كما هو في الدرة^(١).

☆ ﴿فأجمعوا﴾ بيونس:

ذكر في الدرة الخلاف لرويس في ﴿فأجمعوا﴾ بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فيه القطع وكسر الميم، أو الوصل للهمزة وفتح الميم، وقد ذكر في التحبير الذى هو أصل الدرة أن القطع طريق الكتاب ويُقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم. أما الوصل للهمزة مع فتح الميم فمن غير طريق الحمامى، فالصواب فيه القراءة بقطع الهمزة من طريق التحبير والدرة، لأنه طريق الحمامى عن رويس^(٢).

☆ ﴿تتبعان﴾ بيونس:

ذكر الشاطبى وجهاً لابن ذكوان في ﴿تتبعان﴾ وهو تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون وعبر عنه (بماج) - أى اضطرب - وهو من زهادات الشاطبية على التيسير. والوجه المقروء به هو تشديد التاء الثانية وكسر الباء مع تخفيف النون ﴿تَتَّبِعَان﴾ وهو الصحيح عنه. أما الوجه الآخر فهو انفراد عن ابن مجاهد عن ابن ذكوان، وقد رده الدانى في المفردات. وإذا كان قد صححه المحقق في النشر فلمس من طرق التيسير^(٣).

☆ الوقف على ﴿تبوء﴾ بيونس:

ذكر الدانى في التيسير رواية هبيرة وغيره عن حفص بالوقف عليه بالياء بدلاً من الهمزة، وهى حكاية لا رواية نص يُقرأ بها. لذلك فإنه ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلًا ووقفًا. وهو الصحيح عن حفص^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٩٨.

(٤) (التيسير) ص ١٢٣.

سورة يوسف

☆ هيت لك ﴿بيوسف﴾

روى الخلاف لهشام في قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ بيوسف، فقرأ بكسر الهاء وسكون الهمز وفتح التاء ﴿هَيْتَ﴾، وهو الصحيح عن هشام من طريق التيسير. أما رواية كسر الهاء وسكون الهمز وضم التاء ﴿هَيْتُ﴾ فقد ذكرها التيسير أيضاً وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف في ضم التاء وفتحها. ورغم أن الداني قد وثق رواية الفتح تبعاً لأبي على الفارسي، فإن المحقق رد ذلك، وذكر أن القراءة صحيحة وراوها غير واهم وهو ثقة وحجة - أي الحلواني - خصوصاً فيما يرويه عن هشام وقالون.

وذكر أيضاً أن ﴿هَيْتَ﴾ بالفتح أي تها إلى أمرك أو حسنت هياتك. أما رواية الضم وإن كان قد صححها الداني فليست من طريق التيسير، وهي رواية الداجوني عن هشام. فقراءة الضم خروج عن طريقه.

والصواب أن القراءات الواردة في هذه الكلمة لغات، وهي اسم فعل بمعنى هَلَمْ، وليست في شيء منها فعلاً ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب، ولا يبرز ضميرها، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام ويكون منفصلاً عنها، نحو: (هيت لك هيت لكما ولكم). فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام، فهي الراجحة في الأداء^(١).

سورة إبراهيم

☆ افندة ﴿إبراهيم﴾

ذكر الخلاف فيه عن هشام في الشاطبية، وقد نص في التيسير أنه قرأ فيه على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال في المفردات، (وكذا نص عليه الحلواني. وبه أخذ). لذلك لا يجوز فيه سوى الإشباع للياء على لغة المشيعين من العرب. وبذلك نأخذ^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩٩ - (المفردات) ص ٢٢٦ - (التيسير) ص ١٣٥.

سورة النحل

☆ ﴿شركائى الذين﴾ بالنحل:

ذكر الدانى الخلاف فيه فى التيسير عن البزى بالهمز وبغير همز، وذكر المحقق فى النشر أنه خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. إلا أنه أشار إلى ضعف الرواية بغير همز فقال (لهلها). وقد ذكر المحقق فى النشر أن الحذف انفراد الدانى وتبعه شيخ الإقراء الحافظ المتولى بأنه وجده فى التلخيص فلا يكون الدانى منفرداً به، إلا أن الهمز للبزى وهو الثابت من طريق التيسير كالجماعة^(١)، وبه نأخذ^(٢).

☆ ﴿ليجزيين﴾ بالنحل:

ذكر الخلاف فى التيسير عن ابن ذكوان فيه، وقال الدانى إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿لنجزيين﴾ ووهم هذه الرواية، لأنّ الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه. فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام. وإذا كان المحقق قد صحح قراءة النون عن ابن عامر فهى ليست من طرق المغاربة، فقد ذكر أن المغاربة نصوا قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهًا واحدًا، وبه نأخذ من الروایتين^(٣).

سورة الكهف

☆ اختلف عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿ردما آتونى﴾ وكذا ﴿آتونى افروغ﴾: فورد عنه فى التيسير وضلّ الأول، والوجهان فى الثانى، الوصل والقطع، ولا يكون القطع إلا مع المد. ولكن الذى حققه العلماء أن شعيب الصريفينى روى عن يحيى عن أبى بكر

(١) قال الإمام المتولى فى [فتح الكرىم] ناقلا عن [التلخيص] لابن بليمة:

وفيه وجدنا قوله شركائى الـ
يكون به الدانى منفردا إذا
فمن طرق النقاش قد رويها وهو
لبنين بحذف الهمز عن أحمد فلا
خلافا لقول النشر والحق يُعتلا
من غير نشر صح أيضا تقبلا

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٠٥ - (التيسير) ص ١٣٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٠٣.

بقطع الهمزة ومدها في الموضعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثاني فمن غير طريق الصريفي - وهو وإن كان قرأ به الداني واختاره في المفردات والتيسير فليس طريقه عن شعبة، فقد ذكر المحقق في النشر أن شعيباً روى عن يحيى عن شعبة بقطع الهمزة ومدها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، كذلك حققه المتولى شيخ القراء رحمه الله في فتح الكريم^(١). لذا كان الأخذ بالقطع في الموضعين هو المقدم في الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة في التيسير^(٢).

سورة مريم

☆ «لاهب لك» في سورة مريم:

اختلفوا عن قالون في قوله تعالى: «لاهب لك». فالذى في التيسير هو رواية الياء «ليهب» عن قالون من طريق الحلواتي وحده. وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبي تبعاً للتيسير. وإنما طريق التيسير هو من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط وهى الهمز كالجماعة. لذلك لم يعول الداني في المفردات إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبي نشيط وهو الأولى بالأداء^(٣).

سورة طه

☆ «لنحرقنه» سورة طه:

يفيد تحبير التيسير أن لأبى جعفر فتح النون وإسكان الحاء وضم الراء «لَنَحْرُقْنَهُ» وهو المروى عن ابن وردان. وقد اعتمد المحقق ذلك في تحبير التيسير لكل من ابن وردان وابن جمار، غير أنه قال: (وروى عن ابن جمار بضم النون وكسر الراء مخففة) وهى رواية الجمهور

(١) قال الشيخ محمد المتولى في [فتح الكريم]:

وشعبة آتوني بوصلهما سوى شعيب فعن يحيى بقطعهما تلا

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣١٧ - (التيسير) ص ١٤٨. فريدة الدهر، ج١، ص ٢٨.

عن ابن جهمز. والمتتبع لطرق النشر يجد أن ابن سوار قد انفرد عن ابن جهمز برواية ﴿لَتُخْرِقَنَّ﴾ مثل ابن وردان. ولما كنا لا نأخذ بالانفرادات ولو أنها طريق تحبير التيسير. فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح النون وضم الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لَتُخْرِقَنَّ﴾ ولابن جهمز بضم النون وكسر الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لَتُخْرِقَنَّ﴾، وهو الذى فى الدرّة والطبيّة. ولعلّ المحقق خالف فيهما ما كتبه فى التحبير لانفراد ابن سوار عن ابن جهمز بفتح النون وضم الراء^(١).

سورة الروم

☆ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ سورة الروم:

رواه النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح التاء وضم الراء، وهو طريق التيسير عنه، لأن الدانى لم يذكر فيه خلافاً بل قال: (كذلك قال النقاش عن الأخفش) وهو طريقه فى رواية ابن ذكوان. قال فى النشر: (وبذلك قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز الفارسى عن النقاش كما ذكره فى المفردات، ولم يصرح به فى التيسير هكذا، ولا ينبغى أن يؤخذ من التيسير بسواه) وبذلك يكون الخلاف المذكور فى الشاطبية عن ابن ذكوان ليس من طريقه، ولا نأخذ له بغير الفتح للتاء مع ضم الراء فى الروم كما فى الأعراف^(٢).

☆ ﴿كَسَفًا﴾ فى الروم:

ذكر الخلاف فى التيسير وفى الشاطبية فى ﴿كَسَفًا﴾ بالروم عن هشام، والخلاف دائر بين الإسكان والفتح فى السين. وقد ذكر المحقق فى النشر أن الدانى قرأ على أبى الفتح من طريق الحلوانى بالفتح، وبه كان يأخذ الداجونى - وقد ذكر الدانى فى المفردات قراءة الفتح وقال: إن ذلك من طريق قراءته على أبى الحسن، كما ذكر قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله أى السامرى بإسكان السين مثل ابن ذكوان، ولقد وجدت عبارة النشر مخالفة لما ذكره الدانى فى المفردات، إذ قال فى النشر إن الدانى قرأ بالإسكان على أبى الحسن وفتح

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (تحبير التيسير) ص ١٤٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٦٨ - (التيسير) ص ١٧٥.

السين على أبى الفتح والصحيح العكس كما جاء في المفردات. لذلك فالأولى الإسكان للسين عن هشام من طريق الحلواني. قال الداني في المفردات: (وكذلك نص عليه هشام في كتابه) هذا، وقد كنت أخذ بالخلاف عن هشام في هذا الحرف حتى اطلعت على ما ذكره الداني من نص هشام على الإسكان، فأخذت بالإسكان وجهاً واحداً. والله أعلم^(١).

☆ ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم:

اختلف عن حفص في ضم الضاد أو فتحها من ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم، وذكر الداني في التيسير الفتح عن حفص، وقال إن حفصاً اختار الضم لحديث عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي ﷺ أقرأه بالضم وردّ عليه الفتح.. ثم ضعف عطية. قال المحقق في النشر: ورواه الترمذي وأبو داود جميعاً من حديث الفضيل بن مرزوق. وأخذ بالوجهين ليتابع عاصماً على قراءته وليوافق حفصاً على اختياره، وبهما نأخذ^(٢).

سورة يس

☆ ﴿يخضمون﴾ سورة يس:

اختلف عن قالون في ﴿يخضمون﴾ فذكر له الداني في التيسير الاختلاس للخاء، وذكر أيضاً أن الإسكان مروي عن قالون نصّاً، وهو الذي قطع له به في جامع البيان، وقطع له الشاطبي بالاختلاس وهو الذي في المفردات للداني، وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدماً وإن لم يذكر في الشاطبية فقد ذكر في أصلها وورد بالنص عن قالون^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٠٩ - (المفردات) ص ٢٢٧. (انظر جامع البيان، وقد ذكر فيه قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسن وهو طريق التيسير بالإسكان ولكنه ذكر قبل ذلك الفتح لهشام من قراءته على أبى الفتح دون تحديد الطريق، ولعل النشر قد أخذ له بذلك).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٤٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٥٤ - (التيسير) ص ١٨٤.

سورة الصافات

☆ ﴿وان الياس﴾ في الصافات:

ذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿وان الياس﴾ بالصافات بحذف الهمز وهو طريقه الذي في التيسير. وقد ذكر أن ابن ذكوان قال في كتابه بغير همز. وذكر الخلاف عن ابن ذكوان في الشاطبية أى بتحقيق الهمزة أو وصلها. وقد تأول الداني في المفردات قول ابن ذكوان بغير همز فقال إنه يعنى الهمزة التى فى وسط الكلمة أى ﴿الياس﴾، وردّه المحقق فى النشر بأن ذلك مما لم يقرأ به ابن ذكوان ولا غيره أى بهمز قبل السين. وأنه لو أراد ذلك لذكره فى الأنعام فى أول موضعه، وأن رواية همزة الوصل من ﴿وان الياس﴾ تعنى الهمزة التى بعد النون، وهو الثابت من قراءة الداني على الفارسي من طريق التيسير. ولذا فالأولى أن يؤخذ بوصل الهمزة من ﴿الياس﴾ فى الوصل، وهو المقدم أداء^(١).

سورة ص

☆ ﴿بالسوق﴾ فى ص ﴿وسوقه﴾ فى الفتح:

الهمز هو المذكور فى التيسير عن قبل فى ﴿السوق﴾ فى ص ﴿وسوقه﴾ فى الفتح وليس فيه ذكر الواو بعد الهمز. وزاد الشاطبى وجه الواو المدية بعد الهمز فى الموضعين، فخرج عن طريقه، وهو مما انفرد به، وإتما يُروى ذلك لقنبل من طرق أخرى غير طريق التيسير كما وضّحها المحقق فى النشر. ولم يذكر فى المفردات غير الهمز. واحتج له بأنه على لغة من همز الألف والواو. فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز فى الموضعين، لأنها ليست طريق التيسير^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٣٨ - (المفردات) ص ٨٢.

سورة الزمر

☆ ﴿يا حسرتاي﴾ سورة الزمر:

روى عن ابن وردان ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر بإسكان الياء، وهو المروى عن أبي الحسن بن العلاف والخبازي والحنبلى - وذكر المحقق أن الباقيين رووا عن ابن وردان فتح الياء كابن جهمز، وهو الصحيح من طريق تحبير التيسير، لأن طريقه ليس من طريق من رَوَوْا الإسكان. لذلك فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح الياء في ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر^(١).

سورة الزخرف

☆ ﴿لأَمْتَاعٌ﴾ سورة الزخرف:

اختلف عن هشام فيه بين تشديد الميم وتخفيفها، فشدّها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الداني في التيسير وتبعه الشاطبي - إلا أن طريق الداني في التيسير يقتضى التخفيف فقط، ولكن ذكر التشديد في مفرداته وذكر الخلاف فيه، وذكر في جامع البيان أن التخفيف قرأ به على أبي الفتح في رواية هشام من طريق الحلواني وذكره عن ابن عباد عن هشام. وذكر المحقق في النشر أن التخفيف ليس انفراداً من أبي الفتح، بل روى أيضاً من طرق أخرى. فالأولى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير^(٢).

تنبيه:

(١) قال المتولى في فتح الكريم:

وأما عن الحلواني فاقراً مخففاً بخلف آتى واختص بالمدّ واعتلا

(٢) ذكر المحقق في النشر أن الداني اقتصر على التخفيف في المفردات، وليس كذلك، بل اقتصر على التشديد، ثم ذكر فيه خلافاً - ولكن طريقه كما ذكرنا يقتضى التخفيف، وبه نأخذ.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٦٣. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩١ - (المفردات) ص ٢٢٨.

سورة الأحقاف

☆ ﴿التنذير﴾ بالأحقاف:

ذكر الداني في الخلاف عن البزى بالتاء أو بالياء، وتبعه الشاطبي بقوله: (والأحقاف هم بها بخلف هدى). والخلاف وإن كان صحيحاً، إلا إنه لا يُقرأ به من طريقه، لأن الداني قرأ على الفارسي عن النقاش بالتاء. قال المحقق في النشر: وإطلاقه الخلاف فيه خروجٌ عن طريقه. لذا نأخذ فيه للبزى بالتاء من طريق التيسير. نعم ذكر الداني في المفردات أنه قرأ أيضاً على الفارسي بالياء، ولكنه أهملها وقل وبالأول (أى برواية التاء) آخذ. فالأولى الأخذ له بالتاء في رواية البزى^(١).

سورة القتال ﴿محمد ﷺ﴾

☆ ﴿انتفاخ﴾ بالقتال:

روى الداني في التيسير الخلاف في ﴿انتفاخ﴾ بالقتال عن البزى بالقصر والمد، وأسند رواية القصر إلى ابن مجاهد عن نصر بن محمد. وقرأ به على أبي الفتح، وليست رواية القصر من طريقه ولا طرق الشاطبي، لأن الداني قرأ برواية البزى على الفارسي عن النقاش، وهى بالمد كالجماعة، فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد^(٢).

سورة الطور

☆ ﴿المصيطرون﴾ بالطور و﴿بمصيطن﴾ بالغاشية:

ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد. أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما الداني عنه في التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف. ولكن قراءة الداني على أبي الحسن فيهما بالصاد، فهو الراجح في الأداء في رواية حفص، لأن سند الداني في روايته من قراءته على أبي الحسن.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٧٤.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٣ - (المفردات) ص ١٠٤.

وأما رواية خلاد فالخلاف فيها دائر بين الصاد الخالصة فيهما أو إشمامها زائياً مثل رواية خلف عن حمزة.

والخلاف في التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضى الإشمام. قال في النشر: ولا يوجد نصٌ بخلافه إلا ما في التيسير والشاطبية. وقال إن الصاد الخالصة عن الحلواني واليزار، وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد. فلا يُقرأ فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية^(١).

سورة الرحمن

☆ ﴿المنشآت﴾ في سورة الرحمن:

ذكر لشعبة الخلاف فيه بين كسر الشين وفتحها. والذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم هو الكسر. كذلك صرح الداني في المفردات وذكره المحقق في النشر، وهو أولى من الفتح، لأن طريق الفتح من قراءة الداني على أبي الحسن. فالراجح هو الكسر في الشين عن شعبة لأنه طريق التيسير^(٢).

☆ ﴿يطمئنهن﴾ في سورة الرحمن:

ذكر الداني الخلاف في الروایتين عن الكسائي في ضم الميم أو كسرها في الموضعين. وضم الميم في الموضع الأول فقط هو قراءة الداني على أبي الفتح في الروایتين جميعاً، ويقرأ في الموضع الثاني بكسر الميم. وهذا هو الوجه الراجح في الأداء وهو الذي عول عليه الداني في المفردات. ونص عليه في جامع البيان. وقد ذكر المحقق في النشر أنه من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه، يعنى ذكره في التيسير رواية الدورى بضم الميم في الموضع الأول ورواية أبي الحارث بالضم في الموضع الثاني. لأنها قراءته على أبي الحسن، ولم يقرأ الداني في الروایتين على أبي الفتح بسوى الضم في الأول والكسر في الثاني، فتعين أن يكون هذا الوجه هو الراجح في الأداء^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٢٨٢. فريضة الدهر، ج١، ص ٣٢٠.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٣٩٢. فريضة الدهر، ج١، ص ٤٣٤، ٤٤٥.

جزء قد سمع

☆ «انشزوا فانشزوا» بالمجادلة:

ذكر الخلاف عن شعبة في التيسير في كسر الشين أو ضمها. ولكن الداني صرح أنه قرأ على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة بالكسر. كذا ذكره في التيسير والمفردات، وذكر فيه أنه مما شك فيه شعبة، فأخذ برواية الكسر. فالأولى أن يقرأ لشعبة فيهما بالكسر كما هي رواية الداني من طريق التيسير والتي قرأ بها على أبي الفتح في هذه الرواية^(١).

☆ «تكون دولة» بالخشر:

اختلف عن هشام في تأنيث يكون أو تذكيره. وذلك في التيسير والشاطبية، وحقق ابن الجزرى أن رواية الحلواني من أكثر طرقه بالتأنيث عن هشام - روى ذلك ابن عبدان عن الحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير. لذا كان الراجح في الأداء عن هشام تأنيث «تكون» مع رفع «دولة»، ولا يجوز النصب مع التأنيث في أى قراءة - كما فهم البعض من الشاطبية - لانتفاء صحته رواية، هذا ولم يعول الداني في المفردات إلا على رواية التأنيث^(٢).

جزء تبارك

☆ «ما يؤمنون / ما يذكرون» بالخاقعة:

روى الداني الوجهين عن ابن ذكوان فيهما بالتاء أو الياء. ورواية الغيب بالياء أكثر شهرةً عن الأخفش. غير أن الداني قرأ فيهما بالخطاب على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش. وذكر الداني ذلك في التيسير والمفردات. غير أنه أخذ فيهما بالغيبة، ونقل عنه المحقق في النشر أن عليه العمل عند أهل الشام. لكن رواية التاء أى الخطاب هي طريق التيسير الذى قرأ به الداني من طريق النقاش. ولم ينفرد النقاش بذلك حتى تُرد تلك

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٨٥ - (التيسير) ص ٢٠٩. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٨٦ - (المفردات) ص ١٢٩.

الرواية مع صحتها - فاخترنا للوجه المقدم في الأداء مبنى على سَنَد الرواية، وسند رواية الخطاب هو طريق التيسير، لذلك نأخذ لابن ذكوان في الحرفين بالتاء وجهًا راجحًا في الأداء^(١). وقلنا لا نمنع الأخذ برواية الياء كهشام لصحته أيضًا وشهرته.

☆ ﴿تَبْدَأُ﴾ فِي الْجَن:

روى ابن عبدان عن الحلواني ضم اللام في رواية هشام، وهو طريق التيسير، ولم يذكر في التيسير غيره. غير أن الشاطبي زاد الخلاف فخرج عن طريقه، لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليس من طريق التيسير، فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بضم اللام^(٢).

☆ الْوَقْفُ عَلَى ﴿سَلَسَلَا﴾ فِي الْإِنْسَان:

اختلف في الوقف عليه بالالف أو حذفها. وقد قرأ الداني في رواية حفص على أبي الحسن بن غلبون بإثبات الف، وهو طريق التيسير. كما وقف بحذف الف في قراءة عن الفارسي في رواية البزى من طريق النقاش عن أبي ربيعة، كذا وقف بحذف الف في رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح في الأداء الوقف لحفص بإثبات الف، والوقف لكل من البزى وابن ذكوان بحذف الف^(٣).

جزء عم

☆ ﴿وَاه﴾ فِي الْعَلَق:

اختلف عن قنبل، فروى الزهني وحده عن قنبل المد. وروى أكثر الرواة عنه القصر. وليس طريق الزهني من طريق التيسير. لذا لم يذكر في التيسير سوى القصر. قال المحقق في النشر: ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء (وقال: بهما أخذ، جمعًا بين النص والأداء). ونقول إن رواية المد انفراد من الزهني عن قنبل، وقد خالف فيها سائر الرواة. لذا نرجح القصر، لأنه هو الثابت رواية من طريق التيسير^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٩٠ - (المفردات) ص ٣١٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٩٢.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩٤. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٢.

☆ التكبير للمختم:

التكبير مروي عن البزى لحتم القرآن، وبذلك قرأ الداني على شيخه الفارسي، وما أطلقه البعض لابن كثير من الروايتين فليس طريق التيسير وإنما هو رواية البزى وحده. وقول الشاطبي (وَعَنْ قُتَيْبٍ بَعْضُ بَتَكْبِيرِهِ تَلَا) هو من زهادات الشاطبي، فالأولى الأخذ به للبزى من طريق التيسير دون قتيل.

أما من طرق النشر فإنه مأخوذ به لكل القراء.

ولفظه المختار ﴿الله اكبر﴾ وهو الذي في التيسير، وزيادة التهليل هي من طريق ابن الحباب وليست في التيسير. أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءاً من سورة الضحى مع نهاية السورة. وعلى هذا لا يجوز القطع على البسملة إذا وصلت بالتكبير قبلها. هذا الذي رجحه الداني في التيسير. أما قول الشاطبي: (وَتَغْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًا) فهو محمول على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير، والأولى وصل التكبير بآخر السورة كما ذكر الداني، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسملة موصولة بأول السورة بعدها. والله أعلم^(١).



هذا ما تيسر جمعه بفضل الله
وتوفيقه من الأوجه الراجعة في الأداء
في فرش الحروف عن القراء العشرة.
وقد رجحنا ما هو أولى وأحق بالأداء من التيسير والتحبير.
وبليه (القصيدة الحسنة) جمعنا فيها الأوجه الراجعة في الأداء
من طرق التيسير وتحبير التيسير في الأصول والفرش. وبالله التوفيق.



(١) (النش) ج٢، ص ٤٨ - (التيسير) ص ٢٢٦.

{ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }

القصيدة الحسناء
في الأوجه الراجحة في الأداء
عن عشرة القراء

تأليف

الشيخ عبد بن محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرزاق البكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَدَأَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ أَزْجُوهُ مَوْلَا^(١) وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوَكِّلَا^(٢)
 وَصَلِّ وَسَلِّمْ يَا رَحِيمَ كَرَامَةٍ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ فَضْلًا وَمَنْزِلَا^(٣)
 وَبَعْدُ فَقَدْ مَيَّزْتُ فِي الْخُلْفِ أَوْجَهَا أَتَتْ عَنْ رِوَاةِ الْعَشْرِ أَقْوَى وَأَفْضَلَا
 تَتَبَّعْتُ فِي التَّيْسِيرِ مِنْهَا طَرِيقَهُ وَزِدْتُ لَهَا التَّخْبِيرَ لِلْعَشْرِ مُكْمِلَا
 قَدْ اخْتَرْتُ وَجْهَهَا كَانَ أَقْوَى رِوَايَةٍ وَاثْبَتَ عِنْدَ الْمُتَصِفِينَ وَأَعْدَلَا
 وَمَا كَانَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ ذِكْرُهُ إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالْأَضَلِّ وَجْهًا مُفْضَلَا
 وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا لِرَأْوِ بَوَاجِهِ وَاحِدٍ عَنْهُ أَهْمَلَا^(٤)
 وَيَبْغِضَ قَصِيدَ الشَّاطِطِيِّ وَدُرَّةَ أَتَيْتُ بِهِ إِنْ كَانَ لِلْحُكْمِ أَشْمَلَا
 كَذَلِكَ تَحْرِيرَاتٍ بَعْضُ شَيْوِجِنَا فَمَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ لَهُمْ زَانٌ وَاعْتَلَى^(٥)
 وَإِنْ قِيلَ (قَدْ زَادَتْ بِنَشْرِ قَوَائِدِ) عَلَى الْأَضَلِّ (لَقْتُ وَجْهَهَا أَنْ تُفْضَلَا)^(٦)
 وَأَنْتَى لِأَضْدَافِ رُمَيْنَ بِشَاطِطِي مِنْ النَّبْخِ قَدْزُ اللَّوْلُؤِ الْحَرُّ مَنْزِلَا^(٧)
 فَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَقَضَلُهُ مِنْ اللَّهِ بَدْءًا وَانْتِهَاءً وَمَنْهَلَا

- (١) المول، الملجأ. (٢) بدأت بحمده سبحانه ملتجئاً إليه سائلاً من فضله متوكلاً عليه.
- (٣) وثبتت بالصلاة والسلام على خير خلقه فضلاً ومنزلاً ليكون ذلك تكريماً له وتشريفاً لقدره.
- (٤) أغنى أننى اخترت الوجه المقدم في الأداء من سند كتاب التيسير للسبعة ومن سند كتاب التحرير للثلاثة، فأخترت الوجه المقدم من تتبع السند. لذلك أهملت ما روى بوجه واحد فقد روى بلا خلاف.
- (٥) كما استشهدت ببعض قصيد الشاطبي وبعض قصيد الدرة. كذلك أتيت ببعض التحريات لشيوخنا، فما بين قوسين ليس من نظمي وإنما زان القصيدة واعتلى.
- (٦) من الشاطبية. والمعنى حياؤها أن تتقدم عليها.
- (٧) نسبة هذه القصيدة إلى نظم الشاطبية والدرة وتحريات شيوخ القراء كنسبة الصدف إلى اللؤلؤ الحر.

وَمَا كَانَ مِنْ سَهْوٍ مَضَى أَوْ بَغْفَلَةٍ
فَمِئْتَى وَمِنْ إِبْلِيسَ فَأَثَرُهُ مَهْمَلًا^(١)
وَأَصْلِحْ وَبَيِّنْ كُلَّ حَزَقٍ وَجَدْتَهُ
(وَسَلَّمَ لِأَخْدَى الْحُسَيْنَيْنِ فَتَجْمَلًا)^(٢)
وَأْمَلْ أَنْ يَسْرِيَ بِهَا نُورُ أَضْلَاهَا
بِتَيْسِيرِ ذِي عُشْرِ وَتَحْبِيرِ مَا انْجَلَى^(٣)
وَأَنَّى لَأَسْتَحْيِيَ بِهَا أَنْ أَعْدَلَا
لِعِلْمِي بِأَنِّي لَسْتُ مِنْ (جَادَ مَقُولًا)
وَلَكِنْ إِذْ الشَّاطِئُ بِحِزْزِهِ
يُرْجَحُ فِي التَّيْسِيرِ مَا كَانَ أَعْدَلَا
فَإِنْ خَرَجَ التَّيْسِيرُ نَاطَرْتُ طُرُقَهُ
فَأَلْبَسْتُ لِلدَّائِي وَجْهًا تَأْضَلَا
كَذَلِكَ لِلتَّحْبِيرِ فَالطُّرُقُ أَضْبَحَتْ
سَبِيلًا إِلَى الْوَجْهِ الْمَقْدَمِ فَيَصَلَا
وَتَرْجُو بِهَا مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ عَفْوَهُ
وَرَحْمَتُهُ الْعُظْمَى وَجَنَائِهِ الْعَلَا^(٤)

(١) أبرأ من حولي وقوتي فما كتبته من صواب قفضله من الله. أما الخطأ فمئتي ومن الشيطان.
(٢) لذا أطلب ممن يطلع عليها أن يصلح أى خطأ فيها وشبهته بالخرق. وأن يظهره ويسلم لإحدى
الحسينيين فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. وما بين قوسين من
الشاطبية.

(٣) وأطلب من الله أن يسرى بها النور الذى سرى بأصلها الشاطبية والذرة حتى تيسر ما صعب
وتزين ما ظهر. واستعمرت (التيسير) الذى هو كتاب الداني وهو أصل الشاطبية في القراءات
السبع، و(التحبير) الذى هو أصل الذرة في الثلاث المتممة للعشر. وبالله التوفيق وهو
المستعان.

(٤) اختبأرى للوجه المقدم في الأداء من الشاطبية جاء على استحيا لأن الشاطبي ذكر في حرزه
(وَلْيُضْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا) لذلك لا أجده نفسي أهلاً لذلك. إلا أن الشاطبي نفسه قد أذن
بذلك فجئت بالوجه الذى ينتهي إليه السند ليكون فيصلاً راجحاً على غيره من الأوجه
الأخرى.

«تدريرات عامة»

الاستعاانة

تَعَوُّذُ جَهَاراً قَبْلَ كُلِّ قِرَاءَةٍ وَدَعْنِكَ وَجْهَ السِّرِّ عَنْهُمْ لِقَبْضِهَا^(١)
 بِشَرْطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ (وَلَا تُخْفِيَا أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَقَبْضًا)^(٢)
 عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَرُدْ كَذَا اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ عَنْ صَفْوَةِ الْمَلَا^(٣)

البسمة بين السورتين

لَوْزِشٍ وَلِلْسُوسِيِّ فَاخْتَرَا لِسَكْتِهِمْ وَلِلدُّورِيِّ وَضَلَا ثُمَّ لِلشَّامِ بِسْمِلًا
 لِيَعْقُوبَ فَأَسْكَنْتُ ثُمَّ فِي أَرْبَعٍ حَلَّتْ مِنَ السُّورِ الزُّهْرَاءُ فَاتَّبِعْ لِمَنْ تَلَا^(٤)
 وَمَا بِسَمَلِ الدَّانِيِّ عَنْ كُلِّ قَارِي إِذَا ابْتَدَأَ الْأَجْزَاءَ فَاتَّبِعْ مُبْجَلًا
 وَقَدْ أَطْلِقَ التَّخْيِيرُ فِي النُّشْرِ عَنْهُمْ فَخَيَّرَ لَهُمْ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ مُفْضِلًا^(٥)

(١) أرشدت إلى إهمال إخفاء التعوذ المروى عن نافع وحمة.

(٢) البيت في قصيدة إتحاف البرية للشيخ حسن خلف الحسيني - رحمه الله - ويشير إلى شرط الجهر بأن يكون في حالة استماع للقرآن في مجلس ويكون القارئ مبتدئاً بالقراءة، أما إذا كان يقرأ خالياً أو منفرداً أو في الصلاة أو لم يكن مبتدئاً بالقراءة فلا بد من الإخفاء.

(٣) اختار الداني الصيغة الواردة في سورة النحل.

(٤) الوجه الراجح في الأداء في البسمة بين السورتين هو السكت لكل من ورش والسوسى، والوصل للدورى، والبسمة لابن عامر، والسكت ليعقوب، وعدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وهى ما بين الانقطاع والتطفيف، وما بين المذشر والقيامه، وما بين الفجر والبلد، وما بين العصر والهمزة، ففيها لكل راو ما غيرها من السور، لأن التفرقة استجاب من الشيوخ.

(٥) في ابتداء الأجزاء الأربع عدم البسمة، وهو اختيار الداني للبعة، أما الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، فلم يسم البسمة، ولهم تركها، لأنه اختيار المحقق في النشر.

المك والقصر

وَرَجَحَ لِتَرْتِيبِ الْمُدُودِ بِأَرْبَعِ بِأُولَہَا وَزَشْ وَخَمَزَةُ طُوْلًا
لِعَاصِمِ خَمْسٍ وَسُطِّ الشَّامِي وَعَلِي وَعَاشِرُهُمْ لِلْبَاقِي ثَلَاثُ مُرْتَلَا^(١)
وَوَسُطُ أَوْ أَمْدُ ثُمَّ قَصْرٌ لِعَارِضٍ وَلَيْسَ يُوْزَشِ فِيهِ قَصْرٌ إِذَا تَلَا^(٢)
(وَلِلْمَكِّي هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا أَجْمَلًا)^(٣) وَلِلْمَكِّي هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا أَجْمَلًا
وَوَسُطُ لَعَيْنٍ عِنْدَ حَفْصٍ وَعَنْ خَلْفٍ لِحَمَزَةِ يَرْوِيهِ ابْنُ غَلْبُونٍ مَغْدِلًا^(٤)
وَمِنْ طَرَقِ التَّحْبِيرِ قَصْرٌ وَزَادَهُمْ أَبُو الْعَزْ تَوْسِيطُ رَوْنِسٍ فَحَصًّا
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمَدِّ هَمْزٌ مُغَيَّرٌ فَقَصْرٌ لَدَى حَذْفٍ أَوْ أَمْدٌ وَسَهْلًا^(٥)
وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ قَصُرَ (هَآ) مَعَ قَصْرِ (لَا) لِسُوسٍ وَمَدُّ الدُّوْرِ يَثْبُتُ فِي كَيْلًا^(٦)

(١) الراجح في ترتيب المدود من التيسير والتجوير هو أربع مراتب: الأولى الطول لورش وحمزة، والثانية لعاصم خمس حركات، والثالثة التوسط عن ابن عامر والكسائي وخلف العاشر، والرابعة فوق القصر (ثلاث حركات) للباقيين.

(٢) لا يجوز لورش القصر في عارض السكون، لأن طريقة في التيسير توسط البذل، وعليه يكون التوسط والطول في العارض، ويجوز للباقيين التوسط والطول والقصر.

(٣) البيت من نظم إتحاف البرية للشيخ الحسيني ويشير إلى وجهي التوسط والطول في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى، والطول مقدم، ومثله وجهها الطول والتوسط في (هاتين والذين) لابن كثير المكي في القصص وفصلت، لأن الهاء قبل التون المشددة حرف لين.

(٤) التوسط في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى هو الأرجح لحفص وخلف عن حمزة، لأنه طريق ابن غلبون، وعنه روى الداني طريقيهما في التيسير، أما طرق التحبير فإنها تقتضي القصر وذلك من الإرشاد والكفالة وكتاب ابن خيرون وسبط الحياط وكفالة الست، وفي كلها القصر عن أبي جعفر ومعقوب وخلف العاشر. وزاد أبو العز في كفالته التوسط فيكون وجهها آخر في رواية رويس من التحبير. والله أعلم.

(٥) الراجح القصر عند حذف الهمة من نحو (جاء أحد) لأبي عمرو والبزى وقالون، والمد أرجح عند تسهيل الهمة الأولى في نحو (النساء إلا) لقالون.

(٦) لا يجوز في (هؤلاء إن) للسوسي سوى قصر (الهاء) مع قصر (لا)، لأنه يقصر المنفصل. ويمد الدوري (ها) و(لا)، لأنه يمد المنفصل، لأن كل منهما يحذف الهمة الأولى.

الهمزتان من كلمة

وَفِي الْفَاتِ الْفَضْلِ قَضَرَ مُحْتَمٌ وَإِبْدَالَ هَمْزٍ مِنْ أَيْمَةٍ أَهْمَلًا^(١)
 لَغَيْرِ رُوَيْسٍ ثُمَّ وَجْهَانِ سَهْلًا كَأَنَّ الذَّكْرَيْنِ أَيْضًا وَأَبْدِلًا^(٢)
 أَبُو جَعْفَرٍ يَزْوِي السَّحَرُ مِثْلَهُ كَذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو بِوَجْهَيْنِ أَعْمَلًا^(٣)
 وَالْآنَ عَنْ وَرْشٍ فَوْسَطٌ لِلْأَمَةِ وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّوْسِيطِ وَالطُّوْلِ أَبْدِلًا
 وَعِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَضَرُهُمْ لَدَى اللَّامِ وَالْإِبْدَالِ فَاقْضَرُ وَطَوَّلًا
 وَإِنْ تَخْتَرِ التَّسْهِيلَ وَسَطٌ لِيُورِثَهُمْ وَقَضَرَ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَدْ عَلَا^(٤)

(١) الألف التي تدخل للفصل بين الهمزتين عند قالون وأبى عمرو وأبى جعفر نحو (ءأنتم) لا يجوز فيها سوى القصر. كما لا يجوز في أئمة وجه إبدالها ياء، لأنه وجه نحوي لا أدائي، والثابت فيه التسهيل من طريق التيسير.

(٢) رجحنا تسهيل الهمز من أئمة، وهو المروى عن نافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر، غير أن طريق التحجير من كثافة أبى العز عن رويس يقتضى الإبدال، فيؤخذ لرويس فيه بالإبدال حسب طريق الرواية. ثم ذكرنا الوجهين، التسهيل والإبدال إذا دخلت همزة الوصل على همزة الاستفهام، وذلك في (الئن) موضعى يونس، و(الذكرين) بالأنعام يقرءان بالاستفهام. ومثله (آله) في يونس والنمل.

(٣) كذلك روى أبو عمرو وأبو جعفر في موضع (ما جئتم به السحر) بيونس بالتسهيل أو الإبدال.

(٤) تحرير القول في الئن موضعى يونس من طريق التيسير على وجه الإبدال هو أن تقرأ بتوسيط البدل مع توسيط اللام لورش، وهو الوجه المقدم عنه الذى رواه ابن خاقان. وله أيضا المد فى البدل مع توسط اللام. وتقرأ لقالون وابن وردان بقصر اللام فقط، وفى البدل وجهان، الطول والقصر. وإذا قرأت بالتسهيل فوسط اللام لورش واقصرها لقالون وابن وردان.

الهمزتان من كلمتين

وَفِي كَسْرِ هَمْزٍ بَعْدَ ضَمٍّ لِهَمْزَةٍ فَإِنْ أَبَا الْفَتْحِ ارْتَضَاهُ مُسَهَّلًا
وَعِنْدَ ابْنِ خَاقَانَ وَلِلْفَارِسِيِّ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّنَائِي بِوَاوٍ مُبَدَّلًا^(١)
فَإِبْدَالَهُ رَجَّحَ لِدَوْرِي وَوَرِّثَهُمْ وَبَزَى وَلِلْبَاقِيْنَ لِلْهَمْزِ سَهْلًا
وَعِنْدَ رُوَيْسٍ أَبْدَلَ الْهَمْزَ خَالِصًا أَبُو جَعْفَرٍ وَجْهَانٍ عَنْهُ تَقْبَلًا
وَأَوَّلَى لَهُ الْإِبْدَالُ إِذْ شَاعَ مَذْهَبًا قَدِيمًا لَدَى الْقُرَّاءِ وَالْحَقُّ قَدْ عَلَا^(٢)
وَبِالسُّوءِ إِلَّا لَا تُسَهِّلُ لِهَمْزِهِ لِقَالُونَ وَالْبَزَى وَأَذْغَمَهُ مُبَدَّلًا^(٣)

الإظهار والإدغام

وِإِخْفَاءَ تَامَنًا بِرُومٍ لِمَا عَدَا أَبِي جَعْفَرٍ أَذْغَمَ لَدَيْهِ مُكْمَلًا
وَقَدْ فَضَّلَ الْإِشْمَامُ فِي النَّشْرِ فَاغْرَزَهُ لَدَى خَلْفٍ بَعْقُوبَ وَجْهًا مُفْضَلًا^(٤)

(١) تحرير أوجه الهمزة المكسورة بعد المضمومة من كلمتين نحو (يشاء إلى)، فمذهب ابن خاقان والفارسي إبدال الهمزة الثانية واوًا، وعلى ذلك يكون للدوري وللبيزى الإبدال، لأن طريقتهم من قراءة الدائي على الفارسي، وكلنا الإبدال لورث، لأن طريقه عن ابن خاقان، ويكون لقالون وللوسوسي وقنبل تسهيل الهمزة الثانية، لأن طريقهم من التيسير من قراءة الدائي على أبي الفتح الذي مذهبه التسهيل.

(٢) أما رويس فله في نحو (يشاء إلى) الإبدال واوًا لأن ذلك طريقه في التحرير. وأتى عن أبي جعفر الوجهان، الإبدال والتسهيل. والإبدال أرجح لأنه مذهب قدماء الأئمة ومنهم أبو جعفر.

(٣) قوله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ﴾ في سورة يوسف، يقرأ لقالون والبيزى بإبدال الهمزة الأولى واوًا وإدغامها في الواو قبلها على الأرجح.

(٤) الأرجح من طريق التيسير في (تأمنًا) بيوسف الروم، وهو المعبر عنه بإخفاء النون الأولى، ويؤخذ بالروم لكل القراء ما علنا أبي جعفر فليس له إلا الإدغام الكامل بدون إشارة أو روم. وقد فضل المحقق في النشر وجه الإشمام، لذا لا نأخذ به إلا ليعقوب وخلف العاشر وجهًا مفضلًا في الأداء.

وإِدْغَامُ نَخْلَقُكُمْ أَصَحُّ رَوَايَةٍ إِذَا مُنِعَ اسْتِعْلَاءُ قَافٍ وَأَكْمَلًا^(١)
وَأَسْكَانُ يَاءِ اللَّائِي إِذْ هُوَ مُبْدَلٌ لِبَزْزَى وَدَوْرِي لِكِنْ السُّوسِ سَهْلًا
فَرِظْهُارُهُ عِنْدَ يَنْسَنَ لِيَاءِهِ وَأَظْهَرَ لَدَى سَكْتِ لِمَنْ كَانَ مُبْدِلًا^(٢)
(وَبِالزُّومِ وَالتَّسْهِيلِ قِفَ لِمُسْهَلٍ لَدَى اللَّاءِ أَوْ أَبْدَلَهُ يَاءً فَتَجْمَلًا)^(٣)

النقل والإمالة والتفخيم والترقيق

والوقف على أو آخر الكلام ومواسم الخط

وَمِنْ بَعْدِ عَادٍ قَابِدَانِ دُونَ وَزْشِهِمْ لِمَنْ نَقَلُوا الْأَوَّلَى عَلَى مَا تَأَصَّلًا^(٤)
وَنَقْلًا لِمِيمِ الْجَمْعِ فَا مَنَعَ لِيُوزْشِهِمْ وَخَمَزَةٌ فِيهِ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَوْلًا^(٥)
وَقَدْ حُقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقَفًا إِمَالَةً كَنَحْوِ مُسْمَى ثُمَّ بِالْفَتْحِ وَصَلًا^(٦)
وَفَرَّقِي بِهِ الْوَجْهَانِ. فَحُمَ لِمَضْرِهِمْ وَرَفَّقَ كَيْسَرِي. عَيْنَ قِطْرِ لَتَجْمَلًا^(٧)

(١) الإدغام الكامل في نخلقكم بالمرسلات هو الأقوى، وذلك بمنع ظهور صفة الاستعلاء من القاف.

(٢) طرق التيسير في (اللاء) بالأحزاب والمجادلة والطلاق تقتضي أن يكون للبيزى والدورى إبدال الهمز ياء (اللائى) مع المد، ويكون للسوسى تسهيل الهمز فيه (اللاء)، وعلى ذلك فالإظهار واضح لمن مذهبه التسهيل. أما من أبدل فالأولى له إظهار الياء الأولى من (اللائى) عند (ينسن) التى فى الطلاق، وذلك بالسكت على الياء الأولى سكتة لطيفة عند الوصل.

(٣) البيت من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر وأصله من فتح الكريم (للمتولى)، وفيه أوجه الوقف على (اللاء)، ففيها الإبدال ياء ساكنة أو تسهيل الهمزة مع الروم والوجهان لمن مذهبه التسهيل. والإبدال لمن مذهبه الإبدال وصلاً.

(٤) من ينقل عاد الأولى بالنجم وهم المديان، والبصريان لهم عند البدء بالأولى ثلاثة أوجه، أرجحها البدء بالأصل (الأولى)، هذا لغوي ورش، فإن مذهبه النقل فى الوصل والابتداء.

(٥) لم يصح النقل فى ميم الجمع لورش ولا لحمزة ولا لأحد من القراء.

(٦) خلافاً للشاطبى، فإن الراجح إمالة اليائى المنون وفقاً مع حذف التنوين لمن مذهبه الإمالة كتنحو مسمى، فإذا وصل بما بعده لزوم الفتح مع إثبات التنوين.

(٧) يجوز التفخيم والترقيق فى راء (فروق)، والأرجح التضمين فى مصر، والترقيق فى عين القطر وما حذفت ياءه تخفيفاً نحو يسر.

وَجَازَ لَدَى مَنْ شَدَّ التُّونَ رَوْمُهَا يَوْقِفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ فَفَضْلاً
أَشْرَفِيهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ أَوْ الضَّمِّ أَوْ يَاءٍ أَوْ الْوَاوِ مُثْقِلاً^(١)
وَلَمْ يَمْزِ رَوْمَ الْفَتْحِ وَالنُّصْبِ قَارِئُ وَمَا ذَكَرُوا عَنْ سَيِّبُونِهِ فَأَهْمِلاً^(٢)
وَفِي وَيْكَانَ بِالرَّسْمِ وَقَفَا وَعِنْدَ مَا لِأَيَّاهَا وَمَا (بِالْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ)^(٣)

تحريرات خاصة لكل قارئ وراو

أوجه قالون الراجعة في الإباء

وَصَلَ مِيمَ جَمْعٍ عِنْدَ قَالُونَ واقْضِرْ لِمُنْفَصِلٍ أَشْبَحَ لِيَأْتِيَهُ فَتَجْمُلًا^(٤)
وَإِنْ تَأْتِكَ التَّوْدَةُ فَأَقْرَأْ بِفَتْحِهَا وَلَمْ يَكْ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ تُمِيلاً
وَإِظْهَارِ إِرْكَبٍ ثُمَّ يَلْهَثُ فَاظْهَرْنَ وَأَشْهَدُوا الْإِدْخَالَ عَنْهُ وَسَهْلاً^(٥)
وَتَعِدُّوا نِعْمًا يَخْصِمُونَ كَذَا يَهْذُ دِي سَكُنَ يَنْصُ عَنْهُ جَاءَ وَقُضْلاً

(١) يجوز الروم في الوقف على النون المشددة نحو (ولا جان) خلافاً لمن منعه. والراجع جواز الإشارة في هاء الضمير بالروم أو الإشمام إن لم تسبقه كسرة أو ضمة أو ياء أو واو.

(٢) لا يجوز الروم في المفتوح والمنصوب، وما ذكره الشاطبي عن إمام النحو لا يقرأ به.

(٣) الأرجح عند الوقف الاضطرابي أو الاختباري، وهو المسمى بوقف الابتلاء على الكلمة بأسرها من مرسوم الخط مثل (ويكان) يوقف عليه بالتون، ويوقف على (ما) وعلى (أيا) من (أياها)، وعلى اللام في نحو (مال هذا)، لأنه مما انفصل رسماً. والله أعلم.

(٤) أوجه قالون الراجعة في الأداء من طريق أبي نشيط بقراءة الداني على أبي الفتح من طريق عبد الباقي، وهو طريق التفسير يقتضي صلة ميم الجمع بالواو وقصر المنفصل وإشباع (هائه) بظه، أي صلتها بالياء.

(٥) كذا يقرأ بفتح التوداة حيث وقعت، مع علم الإمالة في الهاء والياء من (كهيعص) وله إظهار (اركب معنا)، و(يلهث ذلك)، وإدخال ألف بين الهمزتين في (أشهدوا) بالزخرف مع تسهيل الثانية.

عَلَى الْاِخْتِلَاسِ أَفْرَأُ بِوَجْهَيْنِ إِنْ أَنَا لَهُ قَبْلَ إِلَّا الْمَدُّ وَالْحَذْفُ مُوَصَّلًا^(١)
 بِرَبِّي إِنْ الْخَلْفُ وَاهْمَزُ لَهُ أَهَبَ وَبِالْحَذْفِ فِي الدَّاعِي دَعَانِي تُقْبَلًا
 وَحَذْفَ التَّلَاقِي وَالتَّنَادِي بِغَافِرٍ وَإِثْبَاتَ مَا أَتَانِي وَقَفًا فَأَعْمِلًا^(٢)

أوجه ورش الراجعة في الأبياء^(٣)

وَذَا بَدَلٍ وَاللَّيْنِ وَسُطٌ لِيُوزَّشَهُمْ وَأَبْدِلَ لِيَأْنِي هَمْزٌ أَنْذَرْتُ مُثْلًا
 وَفِي هَمْزٍ سَوَاءٍ فَوْسُطٌ مَرَجَّحًا كَذَا وَآوَةٌ وَسُطٌ وَكُنْ مَتَّعَلًا
 يُؤَاخِذُكُمْ لَا مَدَّ فِي الْوَاوِ عِنْدَهُ وَوَسُطٌ فِي الْأَوَّلَى وَالْآنَ فِي كِلَا^(٤)
 وَسَهْلٌ لَا مَنْتَمٌ وَفِي حَرْفٍ زُخْرَفٌ لَهُ وَكَذَا قِفَ مِنْ بَعْدِ آأَنْتَ مُسْهَلًا^(٥)

(١) جاء النص عن قالون بإسكان العين من (تغذوا) بالنساء، و(نغما) بالبقرة والنساء، وإسكان الخاء من (يخضمون) بيس، والهاء من (يهدى) بيونس، لذا فهو المفضل أداء عن الاختلاس، وله الوجهان في (إن أنا إلا) أي الواقعة قبل إلا المكسورة همزتها فله المد وله الحذف للألف في (أنا) قبل (إلا) وصلًا فإذا وقف فالألف ثابتة للجميع.

(٢) ورد عن قالون من هذا الطريق الوجهان، إسكان الياء من (ربى إن) بفصلت، أو فتحها، وليس له إلا الهمز في (أهـب لك) بمرهم، وطريقه الحذف للياء من (الداع إذا دعان) بالبقرة، وإثبات الياء من (فما أتاني) وقفًا بالنمل، والراجع له حذف الياء من (التلاق والتناد) في غافر. وما روى مخالفًا لما ذكر عن قالون من الشاطبية أو التيسير بعد خروجها عن طريقهما. والله أعلم.

(٣) طريق ورش من التيسير هو الذي رواه الداني عن ابن خاقان من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

(٤) ليس لورش من هذا الطريق سوى توسط البدل واللين، وكذا وتوسط اللين والواو في (سوءات)، وإبدال ثاني الهمزتين المفتوحتين، نحو (أأنذرتهم)، وليس له مد في (يؤاخذكم) خلافًا للشاطبي، وفيه التوسط في (الأولى) بالنجم، و(آأنتن) موضعي يونس، وفي الأخير توسط البدل واللام معًا، أو يمد البدل مع توسط اللام كما سبق بيانه.

(٥) في (ءأمتنم) بالأعراف والشعراء وطه، وفي حرف الزخرف (ءأهنتا) ليس له إلا التسهيل، كما أنه يقف بالتسهيل على نحو (آأنت) و (أرأيت) حذرا من اجتماع ثلاث سواكن.

وَأَبْدِلْ لآخرى هَمْزَتَيْنِ تَوَافَقَا وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ بَيِّنَاتِلَا
(وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ لَازَرِقِ عَلَى كَسْرِ يَاءٍ بَاقِي الْبَابِ سَهْلًا) ^(١)
وَتَسْهِيلُهَا أَنْتُمْ وَأَرْنَتْ قَاصِرًا وَقُلْ أَلْفًا لِلْبَغَضِ عَنْهُمْ مُبَدَّلًا ^(٢)
وَأَظْهَرَ لَدَى نُونٍ وَيَسْ أَدْغَمَن وَكُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ عَنْهُ فَقُلًّا ^(٣)
نَأَى وَرَّوَسَ الْأَيِّ عَنْهُ جَمِيعَهَا أَرَاكُهُمُ الثَّقِيلُ فِيهِ وَقُضْلًا
هُدَايَ وَمَثْوَايَ وَنَحْيَايَ قُلُّن وَفِي الْجَارِ جَبَارِينَ تَقْلِيلُهُ عَلَا ^(٤)
وَقَحْمَ لَدَى ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابِهِ وَخَيْرَ أَنْ قَحْمَ مِنْ طَرِيقٍ قَدْ اُنْجَلَى
وَعَلَّظَ لَدَى اللَّامَاتِ فِيمَا بَلَى الْأَلْفِ وَقَبْلَ ذَوَاتِ الْيَاءِ رَقَّقَ مُقْلًا
وَعَلَّظَ لَدَى وَقَفٍ كَيُوصَلَ ^(٥) وَاسْكِنَنَّ لِمَحْيَايَ فَإِلْسَكَانُ يُرْوَى مُسَلَّسًا ^(٦)

(١) وعنده إبدال لثني الهمزتين المتوافقتين حرف مد، نحو (جاء أحد)، وإبدال لثني همزتي (هؤلاء إن) بالبقرة، و(البغاء إن) بالنور ياء مكسورة. ولم يذكر في التفسير سوى التسهيل لثني الهمزتين المتوافقتين، وذكر الإبدال في «جامع البيان»، وهو طريق الرواية، وإذا قرئ بالإبدال للهمزة الثانية مطلقا يجوز إبدال الهمزة ياء ساكنة من (هؤلاء إن، البغاء إن) كماثالها، أو إبدالها ياء مكسورة، وهو الأرجح، أما وجه إبدالها في الموضعين ياء مكسورة وجها واحدا فيأتي على وجه التسهيل في غيرها كما حققه العلماء والبهت المذكور من فتح الكرم للشيخ المتولى.

(٢) عنه تسهيل الهمزة الثانية من (أرأيت) وبابه، وحذف الألف من هاتمت مع تسهيل همزته، وقد اقتصر عليهما في التفسير. ويجوز أيضا الإبدال فيها مع المد الطويل والوجهان جيدان.

(٣) روى من هذا الطريق إظهار (ن والقلم) وإدغام (يس والقرآن)، وكل اليائي يقلله لا فرق بين الرائي نحو (يرى) وغيره نحو (هدى)، فليس له خلاف فيه من هذا الطريق.

(٤) كذلك يقلل الهمزة والألف من (نأى) وجميع رءوس الآيات المختومة فواصلها باليائي لا خلاف فيها من هذا الطريق، سواء ختمت بياء ضمير المؤنثة الغالبة أم لا. والمذكور في الشاطبية والتفسير من فتحها خروج عن طريقه، إذ ليس لابن خاقان فيها سوى التقليل. كذلك قلل (هداى، مثنواى، محياى، أجار، جبارين).

(٥) ولَّه أيضًا تغليظ اللامات التي تلى الألف إن سبقها صاد أو طاء، نحو (بصالحا، فصالا، أفضال)، وترقيق اللامات التي قبل الياءات المقللة سواء ما كان فيها من رءوس الآيات نحو (فضلى) أو غيره نحو (مصلى) وكذا الأرجح التغليظ في الوقف على نحو (يوصل). أما الرءاءات فطريقه تضخيم الرءاءات من (ذكرا، سترا، وزرا، إمرا، حجرا، صهرا). والأرجح تضخيم (حيران) بالأنعام وهو المروى عن ابن خاقان.

(٦) الأرجح له الإسكان في (محياى) لأن الإسكان هو الذى رواه ورش عن نافع.

وَلَيْسَ لَهُ نُقْلٌ بِحَرْفٍ كِتَابِيَّةٍ وَفِي مَالِيَّةٍ سَكَّتْ بِإِظْهَارِهِ جَلًّا^(١)
وَفِي جَاءَ آ لَ أَنْ كُنْتُ تَقْرَأُ مُبْدِلًا فَمِنْ بَعْدِ الْإِبْدَالِ فَقَصُرَ وَطَوَّلَا^(٢)

أوجه ابن كثير الراجحة في الأباء ابن كثير

لَمْ يَكُنْ أَظْهَرُ بَا يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَعِنْدَ يُنَادِي الْوَقْفُ بِالْيَاءِ قَدْ عَلَا^(٣)
الْبِزْ

لَا غِنَتْكُمْ سَهْلٌ فِي بَابٍ تَيَأَسُوا فَقَلْبٌ وَتَأَخِيرٌ لِبَزْيٍ وَأَبْدِلَا^(٤)
وَإِظْهَارٌ إِزْكَبَ ثُمَّ لَا هَاءَ فِي يَمَّةٍ وَأَمَّا هِيَ إِسْكَانٌ عِنْدِي تُقْبِلَا
كَذَلِكَ لِي دِينٍ . تَمْنُونٌ خَفَقْنَ لَهُ فِي تَفْكُهُونَ أَيْضًا مُوَصَّلَا^(٥)

(١) لا يجوز له من هذا الطريق النقل في (كتابه إنى) وعليه يلزم السكت في (ماله هلك)، أى على الهاء الأولى لإظهارها.

(٢) إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من (جاء آل) في الحجر والقمر، فلا يجوز التوسط، وإنما يصح القصر أو الطول.

(٣) أوجه ابن كثير المقدمة من الروايتين: لا يجوز من طريق التيسير إدغام ياء (يعذب) في (من) يشاء) آخر البقرة. وما ذكر في التيسير والشاطبية ليس من طريقهما. وطريق الدانى هو الوقف على (ينادى) من (ينادى المنادى) في (ق) بالياء.

(٤) طريق التيسير عن البزى من قراءة الدانى على الفارسي من طريق النقاش عن أبى ربيعة فيه تسهيل (لأعنتكم) بالبقرة وإبداله لهمزة (تأيسوا) ألفا، وتأخير الياء ووضع الألف محلها وهو المعبر عنه بالقلب والتأخير في الباب كله، نحو (تأيسو، يائسو).

(٥) وفيه أيضًا إظهار (اركب معنا)، ولا يجوز له الوقف بياء السكت على (يم - عم - مم - لم - فيم)، وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فليس من طريقه. وله الإسكان في (عندى أو لم) في القصص (ولى دين) في الكافرون، وليس له إلا تخفيف التاء من (تمنون الموت) بكال عمران، و(تفككون) بالواقعة، فالتشديد طريق الزينى، وليست طريق التيسير.

لَا قِسْمَ لَا أَذْرَاكُمُ الْخَنْفُ فِيهِمَا وَفِي شُرَكَائِي الثَّبِتُ الْهَمْزُ تَفْضُلًا^(١)
لِيُثْبِتُوا بِالْأَخْفَاءِ بِالنَّاءِ - أَنْفَاءً لَهُ الْمَدُّ قِفَ عَنْهُ بِحَذْفِ سَلَا سِلَا^(٢)

قَنْبِل

وَإِنْ هَمْزَةٌ مِنْ كِلِمَتَيْنِ تَوَافَقَتِ فَتَسْهِيلٌ لِأُخْرَى قَدْ مَنَ لِقَنْبِلًا^(٣)
و(يَا) فَإِنْ مَنَ رَاقٍ انْفِرَادًا لِفَارِسٍ وَلَمْ يَكُنِ الدَّائِي عَلَيْهِ مَعْوَلًا^(٤)
وَعِنْدِي بِفَتْحٍ ثُمَّ فِي نَزْعٍ اخْذَقَنَ وَمَنْ يَتَّقِي الثَّبِتَ وَبِالْوَادِ مُوَصِّلًا
وَوَقَفًا^(٥) وَسَوْقٍ حَذْفُهُ الْوَاوُ مَطْلَقًا وَفِي رَأَاهُ بِالْقَصْرِ لِلْهَمْزِ رُتْلًا^(٦)
وَمَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ لِلخْتَمِ عِنْدَهُ فَلَيْسَ طَرِيقَ الْجَزْرِ فَاتَّبِعْ لِتَفْضُلًا^(٧)

(١) له في قوله تعالى (لا أدراكم) بيونس، وفي (لا قسم يوم القيامة)، أى الموضع الأول فيها حذف الألف فيهما بلا خلاف من طريقه. وليس له في (شركائى الذين) بالنحل إلا الهمز، وما ذكر من الخلاف في هذه المواضع فليس من طريق التيسير.

(٢) كذلك للبرزى الناء في (لِيُثْبِتُوا الَّذِينَ) بالأخفاء، والمد في (ءانفا) بالقتال، والوقف في (سلا سلا) بالإنسان بحذف الألف.

(٣) رواية قنبل من طريق التيسير بقراءة الدائى على أبى الفتح من طريق عبد الله ابن الحسين عن ابن مجاهد وفيها تسهيل ثلثي الهمزتين المتوافقتين نحو (جاء أحد).

(٤) وانفراد فارس بن أحمد في إثبات الهاء في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة لا يقرأ به، لذا لم يذكر في التيسير.

(٥) له من هذا الطريق فتح (عندى أو لم) بالقصص، وحذف الهاء من (نرتع) بيوسف، وإثبات الهاء في (من يتقى ويصير) بيوسف، و(الواد) بالفجر في الوصل والوقف.

(٦) ليس له في (السوق) في ص و(سَوْقٍ) في الفتح سوى الهمز بلا واو بعده، وما ذكر الشاطبي من زيادة الواو فيه ليس من طريقه. وقد روى ابن مجاهد من هذا الطريق (رأه) بالعلق بالقصر ورغم ذلك غلط رواية القصر، والقصر ثابت عن قنبل فيه، وهو طريق التيسير، لأنه الأصح من طريق الرواية.

(٧) التكبير للختم مروي عن البرزى فقط في أواخر السور وما ذكره الشاطبي لقنبل في حوز الأمتى ليس طريقه في رواية قنبل.... والله أعلم.

أوجه أبي عمرو الراجحة في الأداء

وإن بغد الاستيفهام همز يضمها فسهل لها والمد خلف فتى العلاء
وفي المفردات السوسى يقصر كلها وقصر أنبئكم لدورى أقبلاً^(١)
ويجذف وضلاً يا أهائى وأكرمن (فحدفهما للمازنى عداً أعديلاً)^(٢)
ويفتح في تترأ ويشرأى عنده وفي الوقف في آتأ أثبت لتفضلاً^(٣)
نعماً يهدى يخصمون له اختلسن وإسكانه بالنص في الحذف أولاً^(٤)

الصورى عن أبي عمرو

وأشباع يرضه. مد منقصل اتى لدورى أبى عمرو وفي الناس ميلاً^(٥)
وبأ أسفى بالفتح. قلل لحسرتى وبأ ويلتى أنى لمستفهم تلاً^(٦)

(١) لأبى عمرو في الهمزة المضمومة بعد الاستفهام وهى (أؤنبئكم) بكال عمران، و(ءأنزل) فى ص، و(ءألقى) فى القمر، تسهيل الهمزة الثانية، وله إدخال الألف بين الهمزتين وعدمه، إلا أن الدانى فى المفردات فصل فيه فذكر أن قراءته فيها على أبى الفتح بغير مد، وقراءته على الفارسى بقصر (أؤنبئكم) مع المد فى الحرفين الأخيرين، وهذا يقتضى أن يكون الوجه الأول للسوسى والثانى للدورى، كما هو طريقه فى الروايتين.

(٢) الحذف فى الباء فى (أكرمنى وأهائنى) فى الفجر هو المقدم فى الأداء. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) طريق الدانى الفتح من الروايتين فى (تترأ) بالمؤمنون وفقاً. وكذا الفتح فى (بشرأى) بيوسف، والوقوف على (ما أتأتى) بالنمل بإثبات الباء.

(٤) له الوجهان فى (نعماً ويهدى ويخصمون). الاختلاس، والإسكان، غير أن الإسكان فى (نعماً) هو الراجح فى الأداء، لأنه هو الذى ورد عن أبى عمرو نصاً، والاختلاس فى الباقيين هو الراجح عنه فى الأداء..... والله أعلم.

(٥) رواية الدورى عن أبى عمرو من التيسير من طريق الفارسى عن أبى طاهر عن أبى الزعراء، وفيها إشباع هاء الكناية فى (برضه)، أى صلتها بالواو، وفيها المد للمنفصل، وإمالة (الناس) المجرودة وجهاً واحداً.

(٦) يفتح (بأ أسفى) من هذه الطريق ويقلل (بأ حسرتى، بأ ويلتى، أنى الاستفهامية).

وَيَأْمُرُكُمْ وَالْبَابَ أَسْكِنَ. لَهُ اخْتِلَاسٌ بِأَرْثَا وَفِي اللَّامِ ادْغِمِ الرَّاءَ مُكْمِلًا^(١)

السوسى عن أبى حمزة

(وَذَوْنِكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ) فَخُصَّةُ لِسُوسِي وَفِيهِ الْخُلْفُ وَالْهَمْزُ أَبْدَلًا^(٢)
وَأَدْغِمَ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءَ كَهُوَ وَمَنْ وَفِي آلٍ لُوطٍ أَدْغِمَنَّ لَتَجْمُلًا
(وَعَنْهُ أَتَى الْوُجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) (تَسْمَى لِأَجْلِ الْخُلْفِ فِيهِ مُعْلَلًا)
(كَيْبَتُغَ يَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا) (وَيَجْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبٍ الْخَلَا)^(٣)
(وَأَدْغَامَ طَلَّقَنَّ حَقٌّ) وَأَدْغِمَنَّ لَقَدْ جَنَّتْ ثُمَّ الرَّاسُ فِي الشَّيْنِ مُوَصِّلًا^(٤)
وَوُجْهَانٍ (فِي التَّوْرَةِ ثُمَّ الزَّكَاةُ قُلْ) (وَقُلْ آتِ ذَالِ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ عِلًا)^(٥)
(وَأَدْغَامَ حَزَفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ) أَحَقُّ مِنَ الْإِخْفَا وَأَقْوَى لِمَنْ قَلَا^(٦)

(١) وله إسكان (بأمركم)، أى الراء منه وكلها الراء من (تأمرهم، بأمرهم، ينصركم، يشعركم)، والهمز من (بارئكم)، وهو المعبر عنه بقولنا والباب أسكن. وله اختلاس (أرنا وأرنى)، أى الراء منه وجهًا واحدًا، وكلها إدغام الراء المجزومة فى اللام بعدها نحو (نغفر لكم) (واصبر لحكم) إدغامًا كاملاً.

(٢) رواية السوسى من التفسير من طريق قراءة الدانى على أبى الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن موسى بن جرير، وفيها قرأ الدانى بإدغام الأول من المتماثلين أو بإظهاره، وهو الإدغام الكبير الذى فيه الخلف عن السوسى ولم يذكر الشاطبى فيه خلافاً. أما إبدال الهمز عنه فلا خلاف فيه ويأتى مع الإدغام الكبير وعدمه.

(٣) إذا قرئ للسوسى بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (هو) المضموم هاؤه نحو (هو ومن)، وإدغام (آل لوط)، وأتى عنه الوجهان فى كل موضع حذف منه حرف العلة، وهو (من يبتغ غير - وبك كاذباً - يجل لكم) والبيتان من الشاطبية.

(٤) وكلها إذا قرئ بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (طلقن) بالتحريم، (وجبت شيئاً) و(اشتعل الرأس شيئاً) بمرهم.

(٥) له الوجهان فى إدغام (التورية ثم - الزكاة ثم - وآت ذا القربى - ولتأت طائفة) - والبيت من الشاطبية.

(٦) أول البيت من الشاطبية، والأولى إدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح نحو (المهد صبيهاً) لأن هذا مذهب السلف من أهل الأداء، ولا يضره مخالفة النحويين لهم لثبوت نقله فى القرآن وفى لغة العرب.

وَحَقَّقَ لِبَارِنُكُم وَهَمْزَ رَأَى أَمِلَ وَإِنْ لَقِيَ الْإِسْكَانَ فَافْتَحْهُمَا وَلَا^(١)
وَفَتْحُ نَائٍ أَيْضًا وَيَاءٌ بِمَرْيَمَ وَلِلزَّاءِ مِنْ نَحْوِ (نَرَى اللَّهَ) مَيْلًا
وَفِي لَامِهِ فَحْمٌ وَيَشْرُ عِبَادِيَا فَرْتُلْ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَفَقًا وَمُوصِلًا^(٢)
أَمْرُهُ هِشَامُ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ الرَّابِجَةِ فِي الْأَمَاءِ^٣
وَعِنْدَ هِشَامٍ إِنْ تَقِفَ مُتَطَرِّفًا عَلَى هَمْزَةٍ فَاتَّبِعْ لِحَمْزَةٍ مَا تِلَا
كَذَا وَفَقَّهُ الرِّسْمَى خُذْ وَلَا خَفَشِ طَرِيقًا أَتَانَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ قُضْلًا^(٤)
يُؤَدُّهُ وَتُؤْتِيهِ وَتُؤَلِّهِ وَتُضْلِيهِ وَيَرْضُهُ بِقُضْرٍ يَرْضِيهِ مُفْضَلًا
وَيَتَّقِيهِ أَلْقِيهِ وَصِلْ عَنْهُ يَأْتِيهِ^(٥) وَبِالْأَلِفِ ادْخُلْ لِهَمْزَيْنِ ذِي وَلَا
وَسَهِّلْ لَدَى فَتْحٍ وَحَقَّقْ لِكُسْرَةٍ إِنَّكُمْ وَسَهِّلْ وَبِالْأَلِفِ إِفْصِلًا

(١) الأولى تحقيق همزة (بارئكم) وعدم إبدالها وإمالة الهمزة في رأى الواقع قبل المتحرك نحو (رأى كوكبا)، فإذا وقع قبل ساكن نحو (رأى القمر) وجب فتح الراء والهمزة، خلافا لما ذكر في الشاطبية.

(٢) كذا يفتح حرفي (نأى)، والياء من فاتحة مريم (كهيعص) ويميل الراء من نحو (القرى التى) ونحو (يرى) الواقع قبل ساكن، نحو (يرى الذين)، و(نرى الله)، وفي لام الجلالة في الأخير الوجهان، والأرجح التخفيف، وليس له في (فبشر عباد) بالزمر إلا حذف الياء وصلا ووقفاً والإثبات الذى في الشاطبية لا يصح عنه..... والله أعلم.

(٣) ذكر اللتى رواية هشام في التيسير بقراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسين عن ابن عبدان عن الحلواتى.

(٤) لا خلاف في الشاطبية من أن لهشام أوجه الوقف على الهمز المتطرف نحو (بشاء، السوء) مثل أوجه حمزة، وإنما ذكرناه للتنبيه عليه، ويؤخذ له أيضا بالوقف على الهمز في مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم والمضمومة بعد كسر، لأن أبا الفتح كان يأخذ بذلك المذهب.

(٥) ليس من طريق التيسير سوى قصر الهاء في (يؤده ونوته ونوله ونصله ويرضه والقيده ويطقه) مع صلة (ويأته)، والأخير في طه، ولا خلاف لهشام فيها إلا ما يؤخذ من الشاطبية من جواز قصرها ولا يجوز ذلك، لأن طريقه الإشباع فيها.

وَلَيْسَ لَهُ الْإِذْخَالُ عِنْدَ أَيْمَةٍ وَحَقَّقَ مَضْمُومَاتِهَا ثُمَّ اذْخَلَ^(١)
وَهَلْ تَسْتَوِي الْوَجْهَانِ بِالنَّصِّ عِنْدَهُ وَفَتَحَ أَرْهَطِي كَانَ أَقْوَى وَاعْدَلَا
وَلَا تَحْسَبَنَّ بِالنَّاءِ فَوْقِيَّةً عَلَتْ وَإِثْبَاتٌ كِيدُونِي بِوَقْفٍ وَمُوصِلَا^(٢)
وَلَا مَنَاعَ خَفَّفْنَاهُ بِزُخْرَفٍ تُحَاجُّونِي بِالْأَنْعَامِ خَفَّفَهُ الْفَضْلَا
وَأَفْنِيَّةٌ بِالْهَمْزِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ وَهِنَّتْ بِفَتْحِ النَّاءِ وَاهْمَزُهُ إِذْ عَلَا
وَفِي كِسْفَا بِالرُّومِ اسْكِنِ وَأَنْتَ لَا تَكُونُ وَضَمُّ اللَّامِ فِي لُبْدَا^(٣) وَلَا

(١) طريقه في الهمزتين من كلمة واحدة إدخال ألف الفصل بينهما مطلقاً، وتسهيل الثانية المفتوحة بعد فتح نحو (ءَأْتَدْرَتَهُمْ)، وتحقيق المضمومة بعد فتح نحو (ءَأْتَقَى)، وكذا المكسورة بعد فتح نحو (أَيْتَكَ)، واستثنى من ذلك (أئمة)، وما خولف ذلك أو زيد عليه من الأوجه فهو خروج عن طريقه.

(٢) له في (هل تستوي) بالرعد الوجهان، الإظهار، والإدغام، واستثناء الداني فلم يدغمه مع أنه روى صحة الإدغام، ونص عليه الحلواني، كما جاء في النشر وجامع البيان، وله فتح (أَرْهَطِي) وصلا يهود، والتاء في (ولا تحسبن الذين قتلوا) في آل عمران، وإثبات الياء في (كيدوني) بالأعراف وقفا ووصلا.

(٣) طريق هشام من التيسير تخفيف النون من (أَتَحَاجُّونِي) بالأنعام، وتخفيف الميم من (لما متاع) بالزخرف، وإشباع الياء بعد الهمز من (أَفْنِيَّة) بإبراهيم، و(هِنَّتْ) بالهمز وفتح التاء، وما ذكره الداني من ضعف القراءة به رده في النشر بأن التاء ليست ضمير متكلم أو مخاطب وإنما هو اسم فعل بمعنى هلم وضمير المخاطب هو المتصل باللام بعده وهو لك. كما روى (كسفا) في الروم بإسكان السين (رُوقِدَ كُنْتُ أَخَذَ بِالْوَجْهِينِ، لَهُشَامُ الْفَتْحِ وَإِسْكَانُ السَّيْنِ مِنْ (كِسْفَا) بِالرُّومِ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ نَصًّا يَفْضُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ثُمَّ أَطْلَعْتُ عَلَى قَوْلِ الدَّانِيِّ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ بِالْإِسْكَانِ مِثْلَ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَنَقَلَ عَنْ هِشَامٍ أَنَّهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَأَخَذْتُ لَهُشَامَ بِالْإِسْكَانِ وَجْهًا مَقْلَمًا)، وَأَنْتَ (لَا تَكُونُ دَوْلَةً) بِالْحَشْرِ، وَضَمُّ اللَّامِ مِنْ (لُبْدَا) بِالْجَنْ.

أوجه ابن فكيك في الراجحة^(١)

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَنَّ كَانَ أَعْجَمِي فَلَيْسَ لَهُ الْإِدْخَالُ وَالْهَمْزُ سَهْلًا^(٢)
 وَظَهَرَ قَدْ زَيْنَ وَتَاءَ جُثُوبِهَا وَمَا لِي أَسْكِنَ وَاقْتَدِهِ أَشْبَعْنَ وَلَا
 وَأَذْرَبُكَ إِذَا كُفِّمْ وَهَارٍ بِفَتْحِهَا وَعِنْدَ رِأَاهُ مُضْمَرًا فَتَحَهُ عَلَا^(٣)
 وَإِكْرَاهِيهِنَ لَا كَرَامَ عِمْرَانَ فَافْتَحَنَ وَعَنْهُ جِمَارِكِ وَالْجِمَارِ فَمِيلًا
 وَحَيْثُ أَتَى الْمَحْرَابُ أَوْ زَادَ مِيلَنَ وَيَكْسِرُ تَنْوِينًا مَعَ الْهَمْزِ وَصَلًا
 وَيَقْرَأُ إِبْرَاهِيمَ بِأَلْيَاءِ كُلِّهِ وَفِي يَجْزِينَ بِأَلْيَاءِ الْيَاسِ أَوْصَلًا^(٤)
 وَيَبْسُطُ بِالسَّيْنِ وَصَادَ بِبَضْطَةٍ وَهَمْزٌ إِذَا مَا مِتْ مُسْتَفْهِمًا جَلَا
 وَمَا تُؤْمِنُونَ التَّاءَ وَالْحَرْفَ بَعْدَهُ وَبِالرُّومِ خَاطِبُ تَخْرُجُونَ كَذَا تَلَا
 فَلَا تَسْئَلَنَ بِالْكَهْفِ شَدَّ لُثُونِهِ وَاثْبِتْ لِيَاءَ وَاحْذِقْنِ مِنْ سَلَاسِلَا^(٥)

(١) طريق ابن ذكوان من التيسير هو الذي قرأ به الداني على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش.

(٢) ليس لابن ذكوان من هذا الطريق إدخال الألف في (ء أن كان) بالقلم، ولا (ء أعجمي) بفصلت وسهل الهمزة الثانية منهما.

(٣) له أيضًا من هذا الطريق إظهار الدال من قد عند الزاي من (قد زينا) بالملك، وإظهار التاء من (وجبت جنوبها) بالحج، وإسكان (مالي لا أرى) بالتمل، وإشباع الهاء من (اقتدته) بالأنعام، وليس له إلا الفتح في (أدريكم وأدريكم) حيث وقعا. و(هاري) بالتوبة، و(رأى) المتصل بالضمير نحو (رأه) - رأها - رأك) فالفتح طريقه في ذلك كله.

(٤) من طريق التيسير أيضًا لابن ذكوان فتح (عمران والإكرام وإكراههن)، وإمالة (جمارك والجمار) المحرورين (والمحراب) حيث وقع (وزاد) حيث جاء، بما في ذلك ما جاء في البقرة، وغيره وكسر التنوين الواقع قبل همزة الوصل كله، مثل (خبيثة اجتثت)، والياء في (إبراهيم) حيث وقع في البقرة وغيرها، و(يجزين) في النحل بالياء، وهمزة الوصل في (إن الياس) في الصفات.

(٥) وفيه أيضًا (يبسط) بالبقرة (بالسين)، و(وصطه) بالأعراف بالصاد، و(إذا ما مت) في مريم همزة الاستفهام كالجماعة، و(ما تؤمنون) وبعده (ما تذكرون) بالتاء فيهما بالخاقعة، و(تخرجون) بالروم بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب وكذلك أثبت الياء بعد التون المشددة من (فلا تسألني)، وحذف الألف من (سلاسلًا) وفقًا للإنسان.

(وَتَتَّبِعَانِ النُّونَ حَفَفَ لَهُ وَقُلْ) (سُكُونٌ وَقَفَّحُ ثُمَّ تَشْدِيدُ أَهْمِلًا) (١)

أوجه شعبة الراجعة

وَهَمْزُ رَايَ إِنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ لِشُعْبَةٍ فِيهِ الْفَتْحُ وَالرَّاءُ مَبْلَا
بَيْنِي كَحَفْصٍ خُذْ بِوَجْهَيْنِ إِنَّمَا وَأَسْكِنَ نِعْمًا أَشْمَمَ لَدُنِّي تَحْمَلًا
وَأَتُونِي فَأَقْطَعْ مُنْشِئَاتُ كَذَا انْشِرُوا فَفِي الشُّيْنِ كَسْرٌ فِيهِمَا قَدْ تَحْصَلَا (٢)

أوجه حفص الراجعة

وَحَفْصٌ رَوَى بِالشُّيْنِ يَنْسُطُ بَسْطَةً وَبِالصَّادِ فِي الطُّورِ وَغَاشِيَةً تَلَا
وَضَعُفٌ وَضَعْفًا فَتَحَ ضَادٍ وَضَمَّهَا وَالثَّبَاتُ مَا آتَانِ وَقَفَّا سَلَا سَلَا (٣)

(١) البيت من إتحاف البرية للشيخ الحسيني، وهو يرد الوجه الذي روى في الشاطبية في (تتبعان) بيونس عن ابن ذكوان، وهو تخفيف التاء وسكونها وإتباعها بفتح الباء وتشديد النون فهو وجه مهمل لا يجوز من طريقه، والصحيح فيه (تَتَّبِعَانِ) بتشديد التاء وكسر الباء وتخفيف النون. والله أعلم.

(٢) أوجه شعبة الراجعة في الأداء من التفسير فيما رواه الداني عن أبي الفتح من طريق عبد الباقي عن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف الواسطي عن شعيب بن أيوب الصريفي عن يحيى بن آدم وفيه فتح الهمز وإمالة الراء من (رأى) الواقع قبل الساكن نحو (رأى القمر) ويروى (بئس) في الأعراف كحفص، وله الوجهان في (إنما إذا جاءت) بالأنعام الفتح والكسر، ويسكن العين من (نعما) ويשמ (لَدُنِّي)، أي الدال فيه (بالكف) وفيها يروى بقطع الهمز في (أتوني) في الموضوعين. مثل حفص وكسر شين (المنشئات) بالرحمن، و(انشروا) بالمجادلة، وما ذكرناه من القطع في (أتوني) طريق الرواية عن شعيب كما جاء في النشر.

(٣) أوجه حفص من التفسير من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص، ومن هذا الطريق السين في (بسط) بالمهقرة، و(بسطة) بالأعراف والصاد في (المصيطرون) بالطور و(بمصيطر) في الغاشية وله وجه الفتح والضم في الضاد من (ضعف وضعفا) بثروم وثبت في الوقف الياء في (فما آتان) بالنمل والألف في (سلا سلا) بالإنسان... والله أعلم.

النقل عن حمزة وقفاً

وَأَمْثَالٍ مِنْ أَجْرِ بَوَاقٍ لِحَمْزَةٍ فَحَقَّقَ إِذِ الدَّانِي لَمْ يَكُنْ نَاقِلًا^(١)

أوجه خلف الراجعة في الإباء

وَعَنْ خَلْفِ أَهْمَلٍ لِرَسْمِيٍّ وَقَفِهِمْ كَذَا وَقَفَهُمْ لِأَخْفَشٍ أَخَذَهُ مُهْمَلًا^(٢)
وَأَنْبِيَهُمْ بِالْكَسْرِ وَقَفًا وَسَكَنَهُ لَدَى لَامٍ تَعْرِيفٍ بِوَقْفٍ وَمُوصِلًا
وَيَسْكُنَتْ فِي شَيْءٍ بِوَضَلٍ وَإِنْ وَقَفَ لِوَاوٍ وَمَا أَصْلِيَّتَيْنِ لَهُ انْقِلًا^(٣)
وَرَنْيَا وَتَوَوِيهِ فَأَذْغِمَ وَحَقَّقَنَ إِذَا زِيدَ حَرْفٌ وَسَطَ الْهَمْزِ فَأَغْتَلَى^(٤)

- (١) ليس لحمزة من الروایتين نقل في جميع الساكن المنفصل مثل (من أجز)، فليس من طرق الداني فيه سوى التحقيق، وما ذكره الشاطبي فيه خروج عن طريق التيسير.
- (٢) طريق خلف من التيسير بقراءة الداني على أبي الحسن عن الجوتكي عن بن بوهان عن إدريس ابن عبد الكريم. . . ولما كان مذهب أبي الحسن إهمال الوقف على المرسوم خطأ، وكذا لا يأخذ بمذهب الأخفش في الوقف على نحو (ستقرئك) بالإبدال باء، فلا يؤخذ له بالوقف الرسمي ولا وقف الأخفش ولا يجوز روايتهما من طريقه في رواية خلف.
- (٣) الراجع في هذا الطريق الكسر للهاء وقفا على (أنبيهم) بالبقرة، والسكت على لام التعريف قبل الهمزة نحو (الأخرة)، والسكت أيضا على (شيئا) في الوصل، وله السكت على لام التعريف وقفا، وله النقل إن وقف على واو أو باء أصليتين نحو (شيئا) و(موتلا)، و(شئا - مولا)، لأن ذلك طريق أبي الحسن بن غلبون في روايته التي قرأ بها الداني عليه.
- (٤) له من هذا الطريق إدغام (رثيا)، و(توويه)، نقرأ (رثيا) و(توويه)، ويكون الإدغام بعد إبدال الهمزة بياء في (رثيا) وواو في (توويه)، أما المتوسط بحرف زائد كياء النداء والكاف والياء والواو فليس له من هذا الطريق سوى التحقيق نحو (سأوريكم)، و(بألبها)، و(برءوسكم)، (أضحك وأبكي)، (أما وأحيا). والله أعلم.

أوجه خلاف الراجحة في الإداء

لِحَلَالٍ اذْغَمِ لِلْمُغِيرَاتِ مُطْلَقًا	وَالْمُلَقِيَاتِ اذْغَمِ وَلَا خُلْفَ يَجْتَلَى ^(١)
وَيَنْقُصُهُ الْإِسْكَانُ أَهْمَلُ لِسْكَتِهِ	وَأَتَيْنَهُمْ بِالْضَّمِّ فِي الْوَقْفِ وَانْقِلَا
بِوَاوٍ لَدَى التَّغْرِيفِ. أَتَبَلٌ وَادْغَمَنَ	بِوَاوٍ وَهِيَ أَصْلِيَّتَيْنِ كَمَوَلَا ^(٢)
وَعَنْهُ أَتَى الرَّسْمِيُّ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ	وَوَافَقَ نَحْوًا لَا الْقِيَاسَ فَأَهْمَلَا ^(٣)
وَابْدَالَ ضَمَّ الْهَمْزِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ	وَعَكْسَ لِامِ الْفِعْلِ أَوْ لَيْسَ مُفْضَلًا
وَشَرَطَ لَهُ إِنْ وَافَقَ الرَّسْمُ يُعْتَمَدُ	فَبِالْخُلْفِ فِي مُسْتَهْزِئُونَ وَسَهْلًا ^(٤)
وَرَجَّحَ لَهُ التَّخْفِيفَ مِنْ بَعْدِ زَالِدٍ	وَرِثِيًا وَتَوَوِيهِ فَعَنْهُ قَبْدًا ^(٥)
وَرَجَّحَ لَهُ الْإِدْغَامَ فِي حَرْفٍ بَلْ طَبَعَ	وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ خَيْرَ لَهُ (قَاصِدًا وَلَا)
وَادْغَمَ لَهُ أَزْكَبَ ثُمَّ أَتَيْكَ فَاِفْتَحَنَ	ضِعَافًا وَاضْجَعْ نَحْوَ الْأَبْرَارِ مُثَلًا

(١) رواية التيسير عن خلاد من طريق أبي الفتح عن السامري عن ابن شيبوذ عن ابن شاذان، وليس فيها عنه خلاف في إدغام (المغيرات صباحا)، ولا (الملقيات ذكرا).

(٢) من هذا الطريق إسكان (بفتح) بالنون، وليس له سكت على الهمز، وله الضم وقفاً في هاء (أنبيهم) بالبقرة، والنقل وقفاً في لام التعريف المتبوعة بالهمز نحو (الأخرة)، والإبدال والإدغام وجهاً واحداً في المهموز المسبوق بواو أو ياء أصليتين، كـ (شيثاً، مويلاً).

(٣) يجوز عنه الوقف الرسمي لصحة نقله من طريقه وموافقته للنحو لا القياس فإن لم يصح نقله أو خالف العربية فيهمل.

(٤) يجوز عنه الإبدال على مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم نحو (لؤلؤ) والمضمومة بعد كسر نحو (سقرتك)، إلا أن الراجح عن الأخفش اشتراط أن تكون الهمزة لَام الفعل نحو (سقرتك)، ولم تكن بعد متفصل نحو (يرفع إبراهيم)، أى لا بد أن تكون لام الكلمة، كما لا بد من موافقة الرسم، فلا يجوز في (مستهزئون) إبدالها ياء على مذهب الأخفش لمخالفة هذا الوجه للرسم، وإنما يجوز الخلف (مستهزون) والتسهيل (مستهزئون) على ما ذهب إليه الداني، وذكره عنه صاحب النشر.

(٥) ومذهب أبي الفتح في هذه الرواية التخفيف بعد الحرف الزائد وقفاً نحو (فينبئكم، ساوركم، برءوسكم) وإبدال الهمز من (رثيا، توييه) وقفاً (رثيا - توييه).

بِهِ حَلَّ الدَّائِي أَبُو الْفَتْحِ فَارِسٌ وَإِنْ اغْفَلَ التَّيْسِيرُ فَالنَّشْرُ أَكْمَلًا
وَيَبْضُطُ بِالضَّادِ وَأَيْضًا بِبِضْطَةٍ وَإِشْمَامُهُ فِي الطُّورِ غَاشِيَةٌ عَلَا^(١)

أوجه الكسائي الراجعة

إِمْلَ لِلْكَسَائِي قَبْلَ هَاءِ سَوَى الْأَلِفِ وَيَطْمُتُ لَأَوَّلَى ضُمِّ لِلْمِيمِ مُسْجَلًا
وَلَيْسَ لِدَوْرِي فِي أَوَارِي إِمَالَةٌ كَذَا نَحْسَاتٍ (عِنْدَ لَيْثٍ وَأَخْمَلًا)^(٢)

(١) الوجه الراجع عن خلاد إدغام اللام من بل في الطاء (بل طبع)، ويجوز الإظهار والإدغام في (ومن لم يتب فأولئك)، فقال في الشاطبية،

(وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَثْبُتُ قَاصِدًا وَلَا)

كما أن له إدغام (اركب معنا) والفتح في (ضعافا) في النساء، والألف في (أتيك) موضعي النمل أى بلا إمالة، والثابت عن أبي الفتح من هذا الطريق إمالة الألف التي بين الرائيين إذا كانت الثانية مكسورة نحو (الأبرار، من قرآن)، ولم يذكر في التيسير ولا في الشاطبية، وإغفاله فهما لا يقتضى إهماله، لأنه الثابت عن أبي الفتح في رواية خلاد من طريق الدائى. وذكر في النشر، بل ذكره الدائى نفسه في المفردات وجامع البيان. ومن هذا الطريق أيضا الصاد في (يبضط) بالبقرة، و(بضطة) بالأعراف، وإشمام الصاد زايما في (المصيطرون) بالطور، و(رمصيطر) بالغاشية.

(٢) طريق الدائى في رواية أبى الحارث ورواية الدورى عن الكسائى من قراءته على أبى الفتح ليس فيها سوى إمالة ما قبل هاء التثنية وفقا ما عدا الألف (فيمد هذا هو الراجع في الأداء وإن لم يشتهر)، وبضم الميم من (لم يطمثهن) أى في الموضع الأول من سورة الرحمن، وعلى ذلك كسر الميم في الموضع الثانى، وليس للدورى إمالة (أوارى) من طريق التيسير، ولا لليث وهو أبى الحارث إمالة (نحسات) في فصلت. وقد أشار الشاطبى إلى ضعف هذا الوجه الأخير بقوله (وأخملًا) فلا يقرأ به... والله أعلم.

أوجه ابن وردان الرابعة في الأباء

- (وَنَزَوَى ابْنُ هَارُونَ سَقَاةً بِتَوْبَةٍ كَذَا عَمْرَةٌ عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ فَأَخْمَلًا)
 (وَالشَّطْوَى غَدًا أَنْفِرَادًا) فَأَهْمِلْنَ تُغْرِقُكُمْ أَيْضًا وَتُخْرِجُ أَهْمِلًا^(١)
 وَخَاطِئَةُ التَّحْقِيقِ ثَمَّ مِائَةٌ فِتْنَةٍ وَتُنْيِيهِمَا. إِنْ دَالَ نُبُنْنَا عَلَا
 وَفِي الْمُنْشُوتُونَ أَحْذَفَ وَحَقَّقَ لِمَوْطِنًا وَحَقَّقَ بِ(ملء الأرض) وَالتَّغْلُ أَهْمِلًا^(٢)
 لَنُحْرِقَ فَتَحَ ثَمَّ ضَمُّ لِرَالِهِ كَذَلِكَ فَافْتَحَ حَسْرَتَايَ مُكْمَلًا^(٣)

أوجه ابن جهماز الرابعة

- وَعِنْدَ ابْنِ جَمَازٍ فَأَشْبَعُ لِيَتَقِفَ وَتُحْرِقُ ضَمُّ ثَمَّ كَسْرُ كَذَا تَلَا
 وَمُنْخَنِقَةٌ أَحْفَ وَحَقَّقَ كَهَيْئَةٍ لَهُ مَوْطِنًا أَيْضًا وَتُبُنْنَا أَنْجَلَى^(٤)

- (١) سند رواية التحبير الذي هو أصل الدرة من طريق ابن خيرون عن ابن عتاب عن الحلبي عن الشطوي عن ابن هارون عن ابن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان. ولما انفرد الشطوي بقراءة: (سَقَاةُ الْحَاجِ وَغَمْرَةُ الْمَسْجِدِ) بِالتَّوْبَةِ، (وَتُغْرِقُكُمْ) بِالتَّشْدِيدِ بِالإِسْرَاءِ، (لَا يُخْرِجُ) إِلَّا نَكْنَا بِالْأَعْرَافِ عَدَّتْ هَذِهِ الْإِنْفِرَادَاتُ مَخَالِفَةً لِمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ وَرْدَانَ، لِذَا أَهْمَلْتُ فِي الطَّبِيعَةِ، فَالْأَوَّلَى عَدَمُ الْاِخْذِ بِهَا لِابْنِ وَرْدَانَ مُطْلَقًا. وَابْتِهَتِ الْأَوَّلُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّحْبِيرِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ جَابِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ.
- (٢) وَالتَّحْقِيقُ فِي (خَاطِئَةٍ، مِائَةٌ، فِتْنَةٍ وَتُنْيِيهِمَا) طَرِيقُ الشَّطْوَى عَنْ ابْنِ وَرْدَانَ وَلَا يَعْدُ انْفِرَادًا، خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْعَلَّافِ عَنْ زَيْدٍ عَنْ شَيْبٍ. وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ إِبْدَالُ (نُبُنْنَا) بِيُوسُفَ، وَالْحَذْفُ لِلْهَمْزِ فِي (الْمُنْشُوتُونَ) بِالْوَاقِعَةِ وَتَحْقِيقُ (مَوْطِنًا)، وَلَا نَقْلُ فِي (مِلءَ الْأَرْضِ) بِأَلِ عَمْرَانَ فَتَقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ مِثْلَ حَفْصٍ.
- (٣) كَذَا لَهُ الْفَتْحُ فِي النُّونِ وَالضَّمُّ لِلرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ فِي (لَتُحْرِقُكَ) بِطَهْ، وَالْفَتْحُ فِي (بَا حَسْرَتَايَ) بِالزَّمْرِ.
- (٤) طَرِيقُ ابْنِ جَمَازٍ فِي التَّحْبِيرِ عَنْ ابْنِ سَوَارٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ، وَفِيهِ إِشْبَاعٌ (بِتَقَهُ) بِالنُّونِ. وَالْأَصَحُّ فِي (لَتُحْرِقُكَ) ضَمُّ النُّونِ وَكَسْرُ الرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ لِأَنَّهَا رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنْ ابْنِ جَمَازٍ وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سَوَارٍ فِيهِ لِابْنِ جَمَازٍ مُوَافَقًا لِابْنِ وَرْدَانَ انْفِرَادًا مِنْهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ تَحْقِيقُ (مَوْطِنًا، نُبُنْنَا)، لِأَنَّ ابْنَ سَوَارٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا إِبْدَالَ، كَمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، كَذَلِكَ نَأْخُذُ لَهُ بِالْإِخْفَاءِ فِي النُّونِ عِنْدَ الْحَاقِ مِنْ (الْمُنْخَنِقَةِ) بِالْمُلْتَدَةِ، وَالتَّحْقِيقُ وَعَدَمُ الْإِدْغَامِ فِي (كَهَيْئَةٍ) فِي آلِ عَمْرَانَ وَالْمُلْتَدَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ ابْنِ سَوَارٍ فِي الرِّوَايَةِ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أولجه يعقوب الراجحة في الأماء

وَقَفَ عِنْدَ يَغْقُوبَ بِهَا السَّكْتِ فِي بِمَةِ وَعَمَّةَ وَفِيمَةِ وَرُونِسَ فِي كِلَا
لَمَةِ ثُمَّ مِمَّةَ لَا كَرُوحَ وَعِثْدَهُ لَهْنُهُ لَدَى مُصْرِحِيَّةَ لَهُ أَقْبَلًا^(١)
رُونِسَ بِأَذْغَامَ جَعَلَ وَقَبْلَ لَهُمْ وَأَنَّهُ بِنَجْمَ لِأَخْرِيَيْنِ ذَهَبَ فَلَا
خِلَافَ وَأَذْغَمَ مُزْجِحًا أَوْلِيَهُمْ جَهَنَّمَ مُهَادِثُكُمْ (بِالْحَقِّ أَوْلَا)
فَمِنْ طُرُقِ النَّخَاسِ بِزُويِهِ نَشَرْنَا كِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ فَأَظْهَرَهُ تَفْضُلًا
وَيَا أَسْفَى يَا وَتَلَّتْ ثُمَّ حَسَرْتِي وَثُمَّ بِلَاهَاءَ بِوَقْفَ فَأَغْمَلًا
وَفِي يُونِسَ فَأَقْطَعَ بِهَمْزٍ فَأَجْمَعُوا وَمَا جَاءَ مِنْ وَضَلٍ لَدَيْهِ فَأَهْمَلًا

(١) اعتمدنا في رواية رويس عن يعقوب على طريق التعبير وهو عن أبي العز القلانسي من طريق الحماسي عن النخاس عن التمار، وفي رواية روح من طريق ابن سوار عن أبي القاسم المسافر. وفي الوقف بهاء السكت في الروايتين نجد أن رويسا له هاء السكت في الكلمات الخمسة، وهي (عم وفيم ومم ولم ومم)، والثلاثة الأولى لروح فقط دون الآخرين، وانفرد بهما رويس، فيكون ليعقوب بتمامه الهاء في الثلاثة الأولى، ويكون لرويس الهاء في الاثنين الآخرين. كما نجد أن هاء السكت في النون المشددة لجمع الإثناث نحو (لهن وعلهن) ليست لرويس وإنما لروح وحده، لأن أبا العز لم يروها من طريق الحماسي عن رويس، وإنما من طريق القاضى أبي العلاء، ورواها صاحب المستنير لروح. كذلك نجد أن هاء السكت وفقا تلحق المشدد المبني نحو (لدى - مصرخى - على - إلى) عند روح فقط، وليست لرويس حسب ما جاء في النشر، لأنها رواية الدائى وابن سوار وابن مهران وابن غلبون ولم يذكرها عن أبي العز.

وها السكت في كالعالمين لزوجهم كذلك حَقَّقْنَا من النشر فأنجَلِي^(١)

خلف العاشر

وعن عاشر بالسكت يروى المطووعى لدى كلمة أو كلمتين به تلا^(٢)

«خاتمة»

أَهْلَتْ بِفَضْلِ اللَّهِ حَسَنَاءَ تَبْتَغِي لَهَا كُفْرًا يَرْقَى بِهَا سَاحَةَ الْعُلَا
حَلِيمًا يَغْضُ الطَّرْفُ عَمَّا أَصَابَهَا عَسَى حُسْنُهَا يُخَفِّي الْمَسَاوِي أَكْمَلًا
(وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا) فَتَى يَرْتَضِي الْقُرْآنَ نَهْجًا وَمَنْهَلًا

(١) بتحرير طرق الإدغام الكبير عن روس يبين لنا منها أنه لا خلاف في إدغام (جعل لكم) في النحل، (وقبل لهم) بالنمل، (وأنه هو أغنى وأقنى) (وأنه هو رب الشعري) وهما الأخمين في النجم، كنا (لذهب تسمعهم) في البقرة فلا خلاف في إدغامها من جميع طرق النخاس، كذلك أن الإدغام مروي عنه من طريق النخاس في الإرشاد في (أنه هو أضحك وأبكى)، (وأنه هو أمات وأحيا)، وهما الأولان في النجم، وكذلك (الكتاب بالحق وإن الدين)، وهو أول مواضع الكتاب المشار إليه بقولنا، {بالحق أولًا}، وخرجت الدرة وخرج التحبير عن طريقهما فلم يذكرنا إدغام (جهنم مهاد) بالأعراف مع أنه مروي عن النخاس من غير طريق الكارزني، وكذا في الدرة والتحبير إدغام (الكتاب بأيديهم)، مع أنه مروي من رواية أبي العز في كفايته عن القاضي أبي العلاء ولم يذكره عن الحمامي الذي هو طريق التحبير، فالأولى إظهاره. كنا خرج التحبير عن طريقه في إثبات هاء السكت لرويس في (با أسفى، وبا وملتى، وبا حسرتى)، و(ثم) {الظرفية} وليست من طريق الحمامي إنما عن القاضي أبي العلاء فلا تثبت فيها هاء السكت من طريق التحبير وقتا. وأما (فاجمعوا) بيونس ففيه القطع لرويس من طريق التحبير، وما ذكر فيه من الوصل وفتح الميم فليس طريق الحمامي، لأن الرواة عنه مجمعون على القطع، كذلك نأخذ لروح وحده الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم نحو (العالمين)، لأن ذلك هو طريق الرواية عند ابن سوار. والله أعلم.

(٢) هذا طريق المطووعى عن إدريس وفيه السكت على كلمة أو كلمتين نحو (يسألونك، من آمن)، وقرأ القُطَيْمِيُّ عن إدريس وكنا إسحاق بدون السكت (النشر جا ص ٤٢٤).

(يَرَى نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أُولَى) لِأَنَّهُ
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقُرْآنُ شَفِيعُهُ
وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ صَلَاتِهِ
مَعَ الْأَكْلِ وَالضَّحْبِ الْكَرَامِ جَمِيعِهِمْ
وَأَبْيَاتُهَا أَوْفَتْ ثَمَانِينَ مَعَ مَالَةٍ
وَأَكْرَمَ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا^(١)
عَسَى أَجْرُهُ يَمْحُو الذُّنُوبَ تَفْضُلًا^(٢)
عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ حَثْمًا وَأَوَّلًا
وَمَنْ (تَقْلُوا الْقُرْآنَ غَدَاً وَسَلْسَلًا)^(٣)
وَأَكْرَمَ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا^(٤)

١٤٠٤هـ

وكتبه بفضل الله وتوفيقه

عبد بن محمد توفيق النحاس

خاص القرآن الكريم، والمجاز بالقراءات العشر

(١) وفي الختام تيدو بحمد الله هذه القصيدة وكأنها حسناء تنادى وتبتغى لها كفوا لأنها سلكت سبيل الإسناد العالي وتحرير الطرق، فالتقارئ بها يرقى ساحة العلا لعلو قراءته، وبأمل ناظمها أن بغض من طلبها عن بعض المساوئ التي قد تكون فيها من ضرورة اقتضاها الوزن أو سهو، فعسى أن تختفى هذه المساوئ بسبب حسن هذه القصيدة، وتغلب محاسنها على مساوئها، وقد سبق التنبيه في أولها على إظهار أى خطأ فيها والتماس العذر لمحررها فلعله يصيب إحدى الحسينين، وأطلب من كل من استفاد منها أن يدعو لفتى يرتضى القرآن نهج للعمل به وزاد ما يتقرب به إلى ربه لعله يجد الرحمة عند ربه حيا كان أو ميتا. إنه يرى نفسه أولى بالذم لأنه لو قاس نفسه بما في القرآن من زواجر وأوامر لظهرت عيوبه ومساوؤه وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول، «شيتنى هود وأخواتها، لما نزل أمر الله تعالى، «فاسمكم كما أمرت» فكيف بنا نحن!!»

(٢) فليس لنا إلا أن نرجو شفاعة القرآن عند ربنا لما نعلمه من تقصيرنا وذنوبنا.

(٣) وفي الختام نحمد الله ونصلي على خير خلقه.

وقد عرضت قصيدتى هذه التي جمعت الأوجه المقدمة في الأداء على فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - أستاذ القراءات بالأزهر ومعهد الدعوة وشيخ مقراء السيدة زينب بالقاهرة، فأقرها، كما راجع فضيلته الرسالة الغراء وهي تفصيل لهذه القصيدة تشير إلى طرق الإسناد التي استقينا منها هذه الأوجه المقدمة في الأداء، فأقرها مع تعديل طفيف في بعض الألفاظ في الرسالة وفي القصيدة. وقد زادنى فضيلته البيت الأخير من نظمه، وفيه ذكر الأل والصحب ومن نقل لنا القرآن الكريم، فهم أولو الفضل وأهل الشاء. والله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وإليه نبأ من حولنا وقوتنا، فهو المنعم المتفضل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٤) البيت الأخير فيه عدد الأبيات ١٨٠ بيتاً - وتاريخ تأليفهما عام ١٤٠٤هـ.

ملحق خاص: بيان ما اختلف فيه من آيات

اختلف علماء العَدِّ في الفواصل على عدة روايات:

١- العد الكوفي: وهو الذي عليه الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، ورُسِّمَت عليه المصاحف برواية حفص عن عاصم. ويروى هذا العد حمزة بن الزيات عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بواسطة ثقات. وعدد آي القرآن عندهم ٦٢٣٦ آية.

٢. العد المدني: وهو ما يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم في روايتين:
أ- العد المدني الأول: ويرويه نافع عن أبي جعفر وشيبة بن نِصاح، ووقع الخلاف بين أبي جعفر وشيبة في بعض المواضع وهو في روايتهم ٦٢١٧ آية. ويؤخذ به لقالون وأبي جعفر وأبي عمرو.

ب. العد المدني الأخير: ويرويه إسماعيل بن جعفر عن يزيد (أبي جعفر) وشيبة، وقد اعتمدته المصاحف في رواية ورش. وهو في هذه الرواية ٦٢١٤ آية.

٣. العد المكي: ويرويه ابن كثير، واسنده لأبي بن كعب - رضي الله عنه - وعدد الآيات عنده ٦٢١٠ آية.

٤. العد البصري: ويؤخذ به لأبي عمرو ويعقوب، ويرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدرى. وعدد الآي عندهم ٦٢١٤ آية.

٥. العد الشامي: يرويه ابن عامر وينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - وعدد الآي عنده ٦٢٢٦.

☆ وقد أهلنا العدَّ الحمصى تبعاً لأبي عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى.
☆ وفائدة معرفة الخلاف في رؤوس الآيات أن يلتزم القارئ بالرواية الثابتة عن الأئمة، موافقاً لهم في الوقف على رؤوس الآيات التي ثبتت عنهم.
وفيما يلي أوجه الخلاف عن العد الكوفي حسب ترتيب السور وأرقام الآيات المدونة في المصحف الكوفي، ويكون ما سكتنا عنه موافقاً للعد الكوفي.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان المختلف فيه من رؤوس الآيات عن العرب الكوفي في المصنف

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعد البسمة البصري والشامي والمدني.	الرحيم	١	الفاتحة
يعد البصري والشامي والمدني بدل البسمة.	أنعمت عليهم	٧	"
لا يعدها سوى الكوفي.	الم	١	البقرة
يعد الشامي.	عذاب ألیم	١٠	"
لا يعد الشامي.	مصلحون	١١	"
يعد البصري.	خائفين	١١٤	"
لا يعده المكي والمدني الأول (الموضع الثاني في السورة).	الألباب	١٩٧	"
لا يعده المدني الأخير.	خلاق	٢٠٠	"
يعد المدني الأول والمكي (الموضع الثاني في السورة).	ماذا يتفقون	٢١٩	"
لا يعده البصري والمدني الأول والمكي.	لعلكم تتفكرون	٢١٩	"
يعد البصري	معروفا	٢٢٥	"
يعد البصري والمكي والمدني الأخير.	القيوم	٢٥٥	"
يعد المدني الأول.	إلى النور	٢٥٧	"
لا يعده سوى الكوفي.	الم	١	آل عمران
لا يعده الشامي (الموضع الأول).	والإنجيل	٢	"
يعد غير الكوفي.	الفرقان	٢	"
لا يعده غير الكوفي (الموضع الثاني).	الإنجيل	٤٨	"
يعد البصري.	بنی إسرائيل	٤٩	"
يعد الشامي والمكي والمدني الأول عن شية.	ما تحبون	٩٢	"
يعد الشامي والمدني الأول عن أبي جعفر.	مقام إبراهيم	٩٧	"
لا يعده المدني والبصري والمكي.	السييل	٤٤	النساء
يعد الشامي.	عذابا ألیم	١٧٣	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعدّه غير الكوفي.	بالعقود	١	المائدة
يعدّه غير الكوفي.	كثير	١٥	"
يعدّه البصري.	غالبون	٢٣	"
معدود للمكي والمدني.	والتور	١	الأنعام
لا يعدّه غير الكوفي.	بوكيل	٦٦	"
يعدّه غير الكوفي.	فيكون	٧٣	"
يعدّه غير الكوفي.	مستقيم	١٦١	"
لا يعدّه غير الكوفي.	المص	١	الأعراف
يعدّه البصري والشامي.	له الدين	٢٩	"
لا يعدّه غير الكوفي.	تعودون	٢٩	"
يعدّه المدني والمكي.	من النار	٣٨	"
يعدّه المدني والمكي.	بنى إسرائيل	١٣٧	"
يعدّه البصري والشامي.	ثم يغلبون	٣٦	الأنفال
يعدّه غير الكوفي (الموضع الأول).	كان مفعولا	٤٢	"
لا يعدّه البصري.	وبالمؤمنين	٦٢	"
يعدّه البصري (الموضع الثاني).	من المشركين	٣	التوبة
يعدّه الشامي.	أليها	٣٩	"
يعدّه المكي والمدني.	وثمود	٧٠	"
يعدّه الشامي.	له الدين	٢٢	يونس
لا يعدّه الشامي.	من الشاكرين	٢٢	"
يعدّه الشامي.	الصدور	٥٧	"
لا يعدّه غير الكوفي.	تشركون	٥٤	هود
لا يعدّه البصري.	قوم لوط	٧٤	"
معدود للمكي والمدني الأخير.	من سجل	٨٣	"
لا يعدّه المكي ولا المدني الأخير.	منضود	٨٣	"
يعدّه المكي والمدني.	كنتم مؤمنين	٨٦	"
لا يعدّه المكي والمدني.	مختلفين	١٨٨	"
لا يعدّه المكي والمدني الأخير.	عاملون	١٦١	"
يعدّه غير الكوفي.	جلهد	٥	الرعد

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي.	البصير	١٦	الرعد
يعده غير الكوفي.	النور	١٦	"
يعده الشامي.	الحساب	١٨	"
لا يعده المكي والمدني.	من كل باب	٢٣	"
يعده المكي والمدني والشامي.	النور	١	إبراهيم
يعده المكي والمدني والشام.	النور	٥	"
يعده المدني والمكي والبصري.	ثمود	٩	"
لا يعده البصري والمكي والمدني الأخير.	جديد	١٩	"
لا يعده المدني الأول.	السماء	٢٤	"
لا يعده البصري.	النهار	٣٣	"
يعده الشامي وحده.	الظالمون	٤٢	"
لا يعده غير الكوفي.	سجدا	١٠٧	الإسراء
لا يعده الشامي.	هدى	١٣	الكهف
يعده المدني الأخير.	قليل	٢٢	"
لا يعده المدني الأخير.	غدا	٢٣	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	زرعا	٢٣	"
لا يعده الشامي والمدني الأخير.	أهدا	٣٥	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	من كل شيء	٨٤	"
	سببا		
الثلاثة لا يعدها المكي والمدني والشامي.	سببا	٨١، ٨٢، ٨٣	"
يعده المدني الأول والمكي والشامي والبصري.	عندها قوما	٨٦	"
لا يعده المدني المكي والمدني.	أعمالا	١٠٣	"
لا يعده سوى الكوفي.	كهي قص	١	مرهم
يعده المدني الأخير والمكي وهو الموضع الأول.	إبراهيم	٤١	"
يعده غير الكوفي.	مدا	٧٥	"
لا يعده غير الكوفي.	طه	١	طه
لا يعده البصري.	نسيحك كثيرا	٣٣	"
لا يعده البصري.	ونذكرك كثيرا	٣١	"
يعده الشامي والمكي والمدني.	نحية منى	٣٩	"

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
طه	٤٠	ولا تحزن	يعده الشامي.
"	٤٠	مدین	يعده الشامي.
"	٤٠	فتونا	يعده الشامي والبصري.
"	٤١	لنفسی	لا يعده المكي والمنني والبصري.
"	٤٧	إسرائيل	يعده الشامي (الموضع الأول) .
"	٧٧	إلى موسى	يعده الشامي.
"	٧٨	ما غشيهم	لا يعده غير الكوفي.
"	٨٦	أسفا	يعده المكي والمنني الأول.
"	٨٦	حسننا	يعده المنني الأخير.
"	٨٧	السامري	لا يعده المنني الأخير.
"	٨٨	إله موسى	يعده المكي والمنني الأول.
"	٨٨	فنسي	لا يعده المكي والمنني الأول.
"	٨٩	قولا	يعده المنني الأخير.
"	٩٢	ضلوا	لا يعده غير الكوفي.
"	١٠٦	صفصفا	لا يعده المكي والمنني.
"	١٢٣	منى هدى	يعده غير الكوفي.
"	١٣١	النيا	يعده غير الكوفي.
الأنبياء	٦٦	ولا يضرکم	لا يعده غير الكوفي.
الحج	١٩	الحميم	لا يعده غير الكوفي.
"	٢٠	والجلود	لا يعده غير الكوفي.
"	٤٢	وثمود	لا يعده الشامي.
"	٤٣	وقوم لوط	لا يعده الشامي والبصري.
"	٧٨	المسلمين	يعده المكي بخلف عنه.
المؤمنون	٤٥	وهلزون	يعده غير الكوفي.
النور	٣٦	والأصال	لا يعده المكي والمنني.
"	٤٣	بالأبصار	لا يعده المكي والمنني.
الشعراء	١	طسم	لا يعده غير الكوفي.
"	٤٩	فلسوف تعلمون	يعده غير الكوفي.
"	٩٢	تعبدون	لا يعده البصري.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الاختلاف عن العد الكوفي
الشعراء	٢١٠	الشياطين	لا يعده المكي والمدني الأخير (الموضع الأول).
النمل	٣٣	شديد	يعدّه المكي والمدني.
"	٤٤	قواوير	يعدّه غير الكوفي.
القصص	١	طسّم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٣	يسقون	يعدّه غير الكوفي.
العنكبوت	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٩	السييل	يعدّه المكي والمدني.
"	٦٥	الدين	يعدّه البصري والشامي.
الروم	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢	الروم	لا يعدّه المكي والمدني الأخير.
"	٤	بضع سنين	يعدّه المكي والبصري والشامي والمدني الأخير.
"	٥٥	المجرمون	يعدّه المدني الأول.
لقمان	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٢	الدين	يعدّه الشامي والبصري.
السجدة	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٠	جلديد	يعدّه المكي والمدني والشامي.
سبا	١٥	شمال	يعدّه الشامي.
"	٧	شديد	للشامي والبصري.
"	١٦	جلديد	لا يعدّه البصري.
"	١٩	البصير	لا يعدّه البصري.
"	٢٠	النور	لا يعدّه البصري.
"	٢٢	القبور	لا يعدّه الشامي.
"	٤١	تزولا	يعدّه البصري.
"	٤٣	تبديلا	يعدّه البصري والمدني الأخير والشامي.
يس	١	يس	لا يعدّه غير الكوفي.
الصافات	٢٢	وما كانوا يعبدون	لا يعدّه البصري.
"	١٦٧	ليقولون	لا يعدّه أبو جعفر عن المدني الأول.
ص	١	ذي الذكر	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٧	غواص	لا يعدّه عند البصري.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
ص	٨٤	والحق أقول	لا يعده سوى الكوفي والبصري بخلاف عنه.
الزمر	٣	يختلفون	يعدّه غير الكوفي.
"	١١	له الدين	لا يعدّه المكي والمدني والبصري.
"	١٤	له ديني	لا يعدّه المكي والمدني والبصري والشامي (غير الكوفي).
"	١٧	فبشر عباد	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٢٠	الأنهار	يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٣٦	من هاد	لا يعدّه غير الكوفي ويليّه «ومن يهد الله» (الموضع الثاني).
"	٣٩	فسوف تعلمون	لا يعدّه غير الكوفي.
غافر	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٥	التلاق	لا يعدّه الشامي.
"	١٦	بارزون	يعدّه الشامي.
"	١٨	كاظمين	يعدّه غير الكوفي.
"	٥٣	الكتاب	لا يعدّه البصري والمدني الأخير.
"	٥٨	البصير	يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٧١	يسحبون	لا يعدّه البصري والمدني الأول والمكي.
"	٧٢	في الحميم	يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٧٣	تشركون	لا يعدّه المكي والمدني والبصري ويعدّه الشامي بخلف عنه.
فصلت	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٣	وثمود	لا يعدّه الشامي والبصري.
الشورى	١٠٢	حمّ، عَسَقَ	لا يعدّهما غير الكوفي.
"	٣٢	كالأعلام	لا يعدّه غير الكوفي.
الزخرف	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٥٢	مهين	يعدّه المكي والمدني والبصري.
الدخان	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٤	ليقولون	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٤٣	الزقوم	لا يعدّه المدني الأخير والمكي.
"	٤٥	البطون	لا يعدّه الشامي والمدني الأول.
الجاثية	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
الأحقاف	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
محمد	٤	أوزارها	يعدّه غير الكوفي.
"	١٥	للشاربين	يعدّه البصري.
الطور	١	والطور	لا يعدّه المكي والمدني.
"	١٣	دعّا	لا يعدّه المكي والمدني والبصري.
النجم	٢٨	شيئا	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٩	عن من تولى	يعدّه الشامي.
"	٢٩	الدنيا	لا يعدّه الشامي.
الرحمن	١	الرحمن	لا يعدّه المدني والمكي والبصري.
"	٣	الإنسان	لا يعدّه المدني.
"	١٠	للأنام	لا يعدّه المكي.
"	٣٥	من نار	يعدّه المكي والمدني.
"	٤٣	المجرمون	لا يعدّه البصري.
الواقعة	٨	فأصحاب المينة	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	٩	وأصحاب المشمة	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	١٥	موضونة	لا يعدّه البصري والشامي.
"	١٨	وأهريق	يعدّه المكي والمدني الأخير.
"	٢٢	وحوور عين	لا يعدّه سوى الكوفي والمدني الأول.
"	٢٥	ولا تأثيما	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٢٧	وأصحاب اليمين	لا يعدّه الكوفي والمدني الأخير (الموضع الأول).
"	٣٥	إنشاء	لا يعدّه البصري.
"	٤١	وأصحاب الشمال	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	٤٢	وحميم	لا يعدّه المكي.
"	٤٧	يقولون	يعدّه المكي.
"	٤٩	الآخرين	لا يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٥٠	لمجموعون	يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٨٩	وريحان	يعدّه الشامي.
الحديد	١٣	العذاب	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٧	الإنجيل	يعدّه البصري.
المجادلة	٢٠	الأذلين	لا يعدّه المكي والمدني الأخير.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطلاق	٢	واليوم الآخر	يعده الشامي.
"	٢	مخرجا	لا يعده المدني الأول والشامي والبصري.
"	١٠	الألياب	يعده المدني الأول.
الملك	٩	نذير	يعده المكي والمدني الأخير والمدني الأول عن شيبة فقط ولا يعده أبو جعفر.
الحاقة	١	الحاقة	لا يعده غير الكوفي.
"	٢٥	بشماله	يعده المكي والمدني.
المعارج	٤	سنة	لا يعده الشامي.
نوح	٢٣	سواعا	يعده غير الكوفي.
"	٢٣	نسرا	لا يعده غير الكوفي والمدني الأخير.
"	٢٤	كثيرا	يعده المدني الأول والمكي.
"	٢٥	نارا	يعده غير الكوفي.
الجن	٢٢	احد	يعده المكي.
"	٢٢	ملتحدا	لا يعده المكي.
المزمل	١	المزمل	لا يعده المكي والبصري والمدني الأخير.
"	١٥	رسولا (الأول)	يعده المكي.
"	١٥	رسولا (الثاني)	لا يعده المكي بخلف عنه.
"	١٧	شيبي	لا يعده المدني الأخير.
المثثر	٤٠	يتساءلون	لا يعده المدني الأخير.
"	٤١	المجرمين	لا يعده شامي والمكي.
القيامة	١٦	لتعجل به	لا يعده غير الكوفي.
النبا	٤٠	قربا	يعده البصري ويعده المكي بخلاف عنه.
النازعات	٣٣	ولأنعامكم	لا يعده البصري والشامي.
"	٣٧	طفي	لا يعده المكي والمدني.
عبس	٢٤	طعامه	لا يعده المدني الأول عن أبي جعفر.
"	٣٣	الصاخة	لا يعده الشامي.
التكوير	٢٦	تذهبون	لا يعده المدني الأول عن يزيد (أبو جعفر).
الانشقاق	٧	ييمينه	لا يعده البصري والشامي.
"	١٠	ظهره	لا يعده البصري والشامي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطارق	١٥	كيدا	لا يعده المدني الأول (الموضع الأول).
الفجر	١٥	ونقمه	يعدّه المكي والمدني.
"	١٦	رزقه	يعدّه المكي والمدني.
الفجر	٢٣	بجهنم	يعدّه المكي والمدني والشامي.
"	٢٩	عبادي	لا يعدّه سوى الكوفي.
الشمس	١٤	ففقروها	يعدّه المدني الأول والمكي بخلاف عنهما.
العلق	٩	ينهى	لا يعدّه الشامي.
"	١٥	يُنْتَهِي	يعدّه المكي والمدني.
القدر	٣	ليلة القدر	يعدّه المكي والشامي (الموضع الثالث).
البينة	٥	الدين	يعدّه الشامي والبصري.
الزلزلة	٦	أشتاتا	لا يعدّه المدني الأول والكوفي.
القارعة	١	القارعة	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٦	موازنه (الأول)	لا يعدّه البصري والشامي.
"	٨	موازنه (الثاني)	لا يعدّه البصري والشامي.
العصر	١	والعصر	لا يعدّه المدني الأخير.
"	٣	بالحق	يعدّه المدني الأخير.
قريش	٤	جوع	يعدّه المكي والمدني.
الماعون	٦	يراءون	لا يعدّه المكي والمدني والشامي.
الإخلاص	٣	لم يلد	يعدّه المكي والشامي.
الناس	٤	الوسواس	يعدّه المكي والشامي.

أهم المراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) حرز الأمانى للإمام الشاطبي وهي قصيدة الشاطبية.
- (٣) قصيدة الدررة المضية للإمام ابن الجزرى.
- (٤) كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى ط. دار الكتاب العربى.
- (٥) النشر فى القراءات العشر ط. دار الفكر.
- (٦) كتاب تحبير التيسير لابن الجزرى ط. دار الكتب العلمية.
- (٧) كتاب المفردات للإمام الدانى ط. دار القراءان.
- (٨) غيث النفع فى القراءات السبع للإمام السفاقي.
- (٩) شرح ابن القاصح للشاطبية ط. الحلبي.
- (١٠) الوافى شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١١) البلور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١٢) فريدة الدهر فى تأصيل وجمع القراءات العشر للشيخ محمد إبراهيم محمد سالم.
- (١٣) منظومة فتح الكريم للإمام محمد المتولى.
- (١٤) فتح القدير شرح تنقيح التحرير للشيخ عامر السيد عثمان.
- (١٥) منظومة عزو الطرق للإمام محمد المتولى.
- (١٦) النجوم اللوامع فى شرح مقراً الإمام نافع للمارغنى ط. المكتبة القديمة بتونس.
- (١٧) الدر النثير شرح التيسير للمالقي ط. دار النعمة.
- (١٨) شرح بلوغ الأمنية للشيخ الضباع بهامش شرح ابن القاصح ط. الحلبي.
- (١٩) الإضاءة فى أصول القراءة للشيخ على الضباع ط. عبد الحميد حنفى.
- (٢٠) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ البنا ط. دار الكتب العلمية.
- (٢١) شرح الدررة للشيخ السمانودى ط. الأزهر.
- (٢٢) جامع البيان للإمام الدانى مخطوط. دار الكتب المصرية ميكرو فيلم رقم (٤٦٧٦).
- (٢٣) تقريب النشر للإمام ابن الجزرى ط. الحلبي.
- (٢٤) غاية النهاية فى طبقات القراءات للإمام ابن الجزرى ط. مكتبة المتنبي.

المحتويات

الموضوع

رقم الصفحة

- ☆ مقدمة للشيخ عبد الرزاق السيد أحمد البكري الذي راجع الكتاب ٣
- ☆ تقرّظ فضيلة الشيخ كريم راجح شيخ قراء الشام ٥
- ☆ تقرّظ فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر ٦
- ☆ تقرّظ فضيلة الشيخ علي بن محمد بن عطيف الجامع للقراءات العشر ٧
- ☆ مقدمة الكتاب للمؤلف ٨
- ☆ سند رواية المؤلف لكتاب الله العظيم ١٧
- ☆ التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه ١٩
- ☆ التعريف بالشاطبية ومؤلفها ٢٠
- ☆ التعريف بتحبير التيسير والدرة ومؤلفهما ٢٠
- ☆ نهج الكتاب في اختيار الوجه الراجح في الأداء ٢١
- ☆ تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز ٢٢
- ☆ بيان الإسناد إلى القراء السبعة من التيسير بقراءة الداني على شيوخه ٢٣
- ☆ بيان إسناد تحبير التيسير إلى القراء الثلاثة بقراءة ابن الجزري على شيوخه ٢٥
- ☆ الباب الأول بيان الخلاف عن الرواة في مسائل الأصول ٢٧
- ☆ الاستعاذة ٢٧
- ☆ البسملة ٢٩
- ☆ الخلاف في مهم الجمع عن قالون ٣٢
- ☆ الإدغام الكبير وفيه مسائل ٣٣
- ☆ الخلاف في هاء الكتابة ٣٩
- ☆ الخلاف في المد والقصر ٤١

- ☆ الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة ٤٥
- ☆ الهمزتين من كلمتين ومسائل الخلاف ٤٩
- ☆ مسائل الخلاف في الهمز المفرد ٥٢
- ☆ نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ٥٥
- ☆ السكت على الساكن قبل الهمز وغيره ٥٦
- ☆ الوقف على الهمز ٥٧
- ☆ الإدغام الصغير ٦١
- ☆ مسائل الفتح والإمالة ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن قالون ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن ورش ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن أبي عمرو من الروايتين ٦٦
- ☆ الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو في الإمالة ٦٧
- ☆ الخلاف عن السوسي في الإمالة ٦٧
- ☆ الخلاف عن ابن ذكوان في الإمالة ٦٩
- ☆ الخلاف عن شعبة في الإمالة ٧١
- ☆ الإمالة عن الكسائي والخلاف فيها ٧١
- ☆ الخلاف عن خلاد عن حمزة في الإمالة ٧١
- ☆ تفخيم التنوين أو ترقيقه في الوقف ٧٢
- ☆ إمالة هاء التثنية للكسائي وقفًا ٧٣
- ☆ الخلاف في حكم الراء ٧٤
- ☆ الخلاف في حكم اللامات ٧٥
- ☆ الوقف على أواخر الكلمة والخلاف فيه ٧٦
- ☆ الوقف على مرسوم الخط والخلاف فيه ٧٧
- ☆ ما ورد عن الأئمة في باءات الإضافة والخلاف فيه ٨٠

- ☆ ما ورد عن الإئمة في ياءات الزوائد والخلاف فيه ٨٢
- ☆ الباب الثاني الأوجه الراجعة في الأداء في فرش الحروف ٨٥
- ☆ من سورة البقرة ٨٥
- ☆ من سورة آل عمران ٨٨
- ☆ من سورة النساء ٨٨
- ☆ من سورة الأنعام ٨٨
- ☆ من سورة الأعراف ٨٩
- ☆ من سورة يونس ٩٠
- ☆ من سورة يوسف ٩٢
- ☆ من سورة إبراهيم ٩٢
- ☆ من سورة النحل ٩٣
- ☆ من سورة الكهف ٩٣
- ☆ من سورة مريم ٩٤
- ☆ من سورة طه ٩٤
- ☆ من سورة الروم ٩٥
- ☆ من سورة يس ٩٦
- ☆ من سورة الصافات ٩٧
- ☆ من سورة ص ٩٧
- ☆ من سورة الزمر ٩٨
- ☆ من سورة الزخرف ٩٨
- ☆ من سورة الأحقاف ٩٩
- ☆ من سورة القتال ٩٩
- ☆ من سورة الطور ٩٩
- ☆ من سورة الرحمن ١٠١

- ☆ من سورة المجادلة ١٠١
- ☆ من سورة الحشر ١٠١
- ☆ من سورة الحاقة ١٠١
- ☆ من سورة الجن ١٠٢
- ☆ من سورة الإنسان ١٠٢
- ☆ من سورة العلق ١٠٢
- ☆ التكبير لختم القرآن ١٠٣
- ☆ القصيدة الحسنة في الأوجه الراجعة في الأداء ١٠٤
- ☆ ملحق خاص ببيان ما اختلف فيه من عد الآيات ١٣٠



تم بدم الله



رقم الايداع : ١٥٦٣٤ / ٢٠٠٤م

الترقيم الدولي / 977-241-099-2
I.S.B.N